الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قســـــم: التاريخ
الرقم التسلسلي:
رقم التسجيل :D.HRA/3C/02/14

القيم الفكرية للثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962) تنظيرا وممارسة

أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في: التاريخ
تخصص: الثورة الجزائرية
إعداد الطالبة: سميحة دري
تاريخ المناقشة:...../..../.....

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
01	أبو بكر الصديق حميدي	أستاذ التعليم العالي	محمد بوضياف. المسيلة	رئيسا
02	كمال بيرم	أستاذ التعليم العالي	محمد بوضياف. المسيلة	مشرفا ومقررا
03	سفيان لوصيف	أستاذ محاضر –أ–	جامعة لمين دباغين سطيف–2–	عضوا مناقشا
04	عبد القادر قويع	أستاذ محاضر –أ–	جامعة زيان عاشور–الجلفة–	عضوا مناقشا
05	محمود بوكسيبة	أستاذ محاضر –أ–	محمد بوضياف. المسيلة	عضوا مناقشا
06	منى صالحي	أستاذ محاصر–أ–	محمد بوضياف. المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2018-2019م

التشكرات

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العقل، وأمدنا بالقوة والصبر لإتمام هذا العمل، فهو الواحد الأحد جل جلاله، له الحمد والشكر.

أتقدم بالشكر الجزيل، وفائق الاحترام والتقدير للأستاذ المشرف:" البروفسور كمال بيرم" لتفضله بالإشراف على هذا العمل، ولما قدمه من جهود فاضلة ومقترحات وملاحظات قيمة طيلة فترة إنجاز هذا العمل.

كما أحيي فيه رحابة الصدر وطول النفس، فجزاه الله عني كل خير.

تحية شكر وتقدير للجنة المناقشة، و إلى أساتذة قسم التاريخ كل باسمه وأخص ذكرا: الدكتور فتح الدين بن أزواو، البروفسور عبد الله مقلاتي

الشكر موصول أيضا للدكتور جلول مقورة،

وإلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد، خاصة السيد قيشي من مكتبة الهداية

فجزا الله الجميع عني كل خير.

الإهداء

لأنك حملتني في عقلك وقلبك، وكنت لي الحصن الحصين الذي وهبني القوة ثم التحدي لأكون ذخرا لك أيها الأب العظيم فإنني أقف في هذه اللحظة الوجودية لأقول بأن عملي هو بك وهو لك

ولأنك آمنت إيمان الأم-التي تظل تعطي دون أن تأخذ-بأن أكون تجسيدا للرهان الذي رفعته، فإني أقول لك بأنني كنت عند الوعد فلك أن تفتخري.

ولأن رحلتي بين جنبات هذا العمل تخللته ذكرى مؤلمة، ألم فراق المغفور لهما بإذن الله أمي الثانية" عمتي" وصديقتي وزميلة الدراسة" نجاة منصورية" فقد جعلت من هذه الورقة فضاء يذكرني بهما

المختصرات

ن.ش.أ: نجم شمال افريقيا

ح.ا.ح.د: حرة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية

ج.ع.م.ج: جمعية العلماء المسلمين

ح ع 1: الحرب العالمية الأولى.

ح ع 2: الحرب العالمية الثانية.

-CA D : Centre D'Archives Diplomatique (paris).

- SHAT: Service D' Historique DE L' Armée De Terre(paris).

-SEAA : Secrétariat D'Etat Aux Affaires Algériennes.

مقدمـــــــة

مقدمة:

مهم جدا النظر إلى تاريخ الثورة التحريرية من زاوية قيمية، على اعتبار ذلك الزخم في القيم والأفكار التي حركت رجال الثورة، لتدل دلالة مباشرة على أن العمل مرتبط بالنظر، والتجسيد متعلق بالتفكير، لذلك يعتبر موضوع القيم من الدراسات الحديثة في مجال البحث التاريخي، التي تعمل على إخراج الدراسات التاريخية من جانب الأحداث والوقائع إلى مجال القيم، بإعطائها مجالا لإبراز جمالية الثورة في دلالتها الرمزية المعنوية، وفي مجموعة الضوابط والمبادئ التي سنتها شخصيات ثورية ممن توافرت لديهم القدرة على التأليف بين أفكارهم وأفعالهم جسدتها أدبيات الثورة التحريرية، فكان نضالهم تعبيرا عن مشروع قيمي فكري ينتصر لقضايا التحرر في الجزائر وفي الوطن العربي والإسلامي.

هذا المشروع القيمي الفكري أبان للعالم المفهوم الإسلامي والعروبي للثورة وللقضية الجزائرية، مما أثار اهتمام الباحثين الجزائريين وحتى الغربيين بتلك القيم، والمثل السامية التي حاولت من خلالها الثورة التحريرية إقامة مشروع حضاري بغية إرساء قواعد الدولة الوطنية المنشودة لجزائر ما بعد الاستقلال.

كما نجد أن تأثيرات الثورة الجزائرية بقيمها الفكرية امتدت إلى المستوى العالمي لتلهم الكثيرين من أحرار العالم في نضالهم وكفاحهم لأجل قضاياهم واستقلال شعوبهم.

دوافع اختيار الموضوع:

اختياري للموضوع لم يكن عشوائيا وإنما جاء بناء على مجموعة من الحوافز، من بينها:

- إثارته للاهتمام والفضول باعتباره جانبا حسيا غير ملموس في تاريخ الثورة التحريرية، يعمل على إبراز جماليتها في قيمها الفكرية، وفي عدالتها ومثلها، وفي أخلاقيات مجاهديها.
- تناوله جانبا من الدراسات التاريخية، والتي تبحث خارج الأحداث والوقائع.
- التعرف أكثر على قيم الثورة التحريرية ومعانيها السامية، التي تمكنت بفضلها من استقطاب تعاطف العالم العربي والغربي وأحرار العالم مع قضيتها العادلة، كونها قضية شعب طالب بحريته وحقوقه المشروعة.

- قلة الدراسات التي اهتمت بالجانب القيمي للثورة، وهذه الدراسة تطمح بدورها أن تسهم في هذا المجال خاصة ما تعلق بالفكر.
- هذه الدراسة هي محاولة لإعطاء القارئ لمحة وجيزة حول الأدوار التي لعبتها القيم الفكرية في الثورة التحريرية الجزائرية، مع التركيز على أربعة نماذج بارزة تشهد على انتصاراتها المعنوية: الإسلام، التوجه العروبي، الديمقراطية، الاشتراكية.

إشكالية الموضوع:

موضوع الدراسة ذو دلالات معنوية ورمزية، حيث أنه يتحدث عن الجانب القيمي الفكري للثورة التحريرية، لذلك تمحورت إشكالية هذا البحث في إبراز الدلالات الرمزية للقيم الفكرية للثورة التحريرية الجزائرية، وعليه طرحت التساؤلات التالية:

-إلى أي مدى استطاعت الثورة التحريرية تجسيد قيمها الفكرية؟ أم أنها بقيت حبيسة نصوصها ومواثيقها؟

- هل كان تنوع المشارب الثقافية للأقلام التي صاغتها عائقا أمام تجسيد هذه القيم على أرض الواقع؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية يمكن التدرج في ذلك من خلال الإجابة عن تساؤلات فرعية، أهمها:

- ما المقصود بالقيم الفكرية؟

-هل للقيم الفكرية أبعاد وخلفيات داخل تيارات الحركة الوطنية الجزائرية؟

-ما الدور الذي لعبته هذه القيم في مسار الثورة التحريرية؟

- فيم تمثلت قيم الثورة في الممارسات الميدانية لجبهة وجيش التحرير؟

منهج البحث:

مقتضى البحث فرض استخدام منهجين:

1- المنهج الوصفي: ذلك أن القيم ذات دلالات رمزية معنوية، ومحاولة الوقوف على تجلياتها في الواقع الميداني للثورة التحريرية يملى الإفادة من هذا المنهج في كشفه عن القيم، وسبره لتأثيرها في نفوس الثوار.

2- المنهج التحليلي: ذلك أن الاشتغال على النصوص والوثائق، وما تنطوي عليه من خطابات مركبة، ليستدعي حتما اللجوء إلى تحليل البنى، بغرض تحديد العناصر الأولية التي قامت على أساسها منظومة القيم.

الخطة المتبعة:

قسمت هذه الدراسة إلى مدخل وثلاثة فصول، تليها خاتمة ومجموعة من الملاحق ذات الصلة بموضوع الدراسة.

مدخل مفاهيمي: ماهية القيم الفكرية من حيث دلالة المصطلح والمفهوم، لشرح المصطلحات المتعلقة بموضوع الدراسة.

الفصل الأول: عنونته بـ: " الحركة الوطنية كخلفية فكرية للثورة التحريرية "، تناولت فيه المشارب الفكرية والثقافية لتيارات الحركة الوطنية الجزائرية، إضافة إلى توجهاتها السياسية والإيديولوجية، بما فيها من قيم فكرية ومبادئ واردة في برامج ونشاطات هذه التيارات، باعتبارها قاعدة فكرية وخلفية للثورة التحريرية، استقت منها جل المبادئ والأهداف الواردة في مواثيقها، خاصة مبادئ وأهداف الاتجاه الاستقلالي.

الفصل الثاني: فعنونته بـ:" تجليات القيم الفكرية في مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية "، تناولت فيه نماذج من القيم الفكرية التي تضمنتها مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية.

الفصل الثالث: الموسوم بـ: " تجسيدات القيم الفكرية في واقع الثورة "، تناولت فيه النماذج التي جسدت من خلالها الثورة التحريرية القيم الفكرية المنظّر لها في مواثيق الثورة على أرض الواقع والمعركة.

المصادر والمراجع:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع، أهمها:

1- الأرشيف الفرنسي: وثائق أرشيفية سلمت لي من طرف الدكتور فتح الدين بن آزواو:

-Archives D'plomatiques de France:

Boite N° 107: cour des Affaire indigènes les Mouvement Nationalistes en Algérie.

Boite N°27 Afrique- le vante, Algérie notice D'information F LN- et L'islam.

-Service D' historique DE L' armée De Terre(paris): Boite N° 1H1740 L'Algérie partie intégrant du Maghreb.

2-المذكرات الشخصية: وهي لشخصيات تعتبر طرفا مهما وبارزا في جبهة التحرير والثورة التحريرية، من بينها: مذكرات مصالي الحاج، مذكرات أحمد بن بلة، مذكرات علي كافي، مذكرات أحمد حربي المعنونة بحياة تحد وصمود، ابن العقون الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، توفيق الشاوي وكتابة مذكرات نصف قرن من العمل الإسلامي 1945-1995.

3-المصادر: جملة من المؤلفات الشخصية لمناضلين ساهموا في معايشة الحدث الثوري وصناعته مثل: محمد حربي بمؤلّفيه: جبهة التحرير الأسطورة والواقع، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ومحمد بجاوي بمؤلّفه: حقائق عن الثورة الجزائرية، وفتحي الديب بمؤلّفه عبد الناصر وثورة الجزائر.

4-أما المراجع: فاعتمدت على مجموعة متعددة منها، من بينها: كتاب تاريخ الثورة لصالح بلحاج الجزائرية، وكتاب فلسفة الثورة الجزائرية لبخاري حمانة ، وكتاب الثورة الجزائرية في عامها الأول لمحمد العربي الزبيري.

3- المقالات: من بينها المقالات الصادرة في جريدة، المجاهد، الصباح...الخ، بما في ذلك المقالات الصادرة عن المجلات الجامعية.

صعوبات البحث:

لقد حفزتنا كثيرا طبيعة الموضوع والمواد المتناولة فيه، إضافة إلى الشهادات والمذكرات حول الموضوع للخروج برؤية واضحة حول قيم الثورة التحريرية، لكن هذه الحوافز اصطدمت ببعض الصعوبات من بينها:

- قلة الكتابات التي اهتمت بالجانب القيمي للثورة التحريرية، باعتباره موضوعا لايزال البحث فيه حديثا.
- مسألة التقديس في جل الكتابات، وغياب صفة الموضوعية خاصة في المذكرات الشخصية.

في الأخير أتقدم بالشكر الجزيل إلى المشرف الأستاذ الدكتور "بيرم كمال" على توجيهاته ونصائحه، والشكر موصول أيضا إلى الأستاذين: الأستاذ الدكتور "أبو بكر الصديق حميدي"، الدكتورة " منى صالحي " على توجيهاتهما القيمة، فجزاهما الله عني كل خير، وإلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد.

سميحة دري
أولاد عدي القبالة
2019/06/11

مدخل مفاهيمي

ماهية القيم الفكرية دلالة المصطلح والمفهوم

1-ماهية القيمة

2-ماهية الفكر

3-علاقة القيم بالفكر

يتخلل كل بحث أكاديمي –في الغالب–مصطلحات ومفاهيم، تنتمي إلى مجاله التداولي، وهي بمثابة المفاتيح المفضية إلى سياقاته الفكرية، ومقاصده العلمية. وقد يؤدي إعمال مفاهيم ومصطلحات محورية بمفاهيم معينة لدى الباحث بحيث تختلف عما استقر لدى المتلقي إلى إحداث إرباك في الفهم، وخلل في التواصل بين طرفي الخطاب، ما يستدعي بالضرورة، تجلية المفاهيم والدلالات المرتبطة بالمصطلحات المركزية في البحث، والتي مدارها في بحثنا على مصطلحين أساسيين: القيمة، الفكر.

1- ماهية القيمة:

– **لغة:** يعرفها ابن منظور بأنها مفرد القيم، وأصله الواو، لأنه يقوم مقام الشيء، والقيمة ثمن الشيء بالتقويم، نقول تقاوموه فيما بينهم، وإذا انقاد الشيء واستمرت طريقته فقد استقام لوجهه، ويقول كم قامت ناقتك أي كم بلغت[1].

أما الفرّاء فيرى أن القيم هي الفعل فعيل، أصله قويما، وكان يلزم أن يجعلوا الواو ألفا لانفتاح ما قبلها، ثم يسقطوها لسكونها وسكون ما بعدها، وهي بمعنى الاستقامة والاعتدال... ويقال استقام له الأمر، وقام الشيء واستقام واعتدل واستوي، وأمر قيّم[2] مستقيم لقوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اِسْتَقَامُوا** ﴾[3]، أي عملوا بطاعته، ولزموا سنّة نبيه، وقوله تعالى: ﴿ **فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ** ﴾[4]، أي مستقيمة تبين الحق من الباطل، على استواء وبرهان، أي دين الأمة القيمة بالحق، والملة المعتدلة[5].

1- ابن منظور: لسان العرب، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1999، ج3، ص 357.

2- عبد الله محمد أحمد الحريري: القيم في القصص القرآني، أطروحة دكتوراه الفلسفة في التربية، تخصص تربية إسلامية، قسم أصول التربية، جامعة طنطا، مصر، 1988، ص47.

3- سورة فصلت: الآية30.

4- سورة البينة: الآية 3.

5- عبد الله محمد أحمد الحريري: مرجع سابق، ص47.

كما تدل القيمة من الناحية اللغوية على الاعتدال والاستواء وبلوغ الغاية، فهي مشتقة أصلا من الفعل "قام"، بمعنى وقف واعتدل واستقام[1].

بينما جميل صليبا فيرى أن قيمة الشيء هي قدره، وقيمة المتاع ثمنه، يقال قيمة المرء ما يحسه وما لفلان قيمة، أي ماله ثبات ودوام الأمر[2].

كما أن لفظ القيمة اسم هيئة يدل في الاستعمال العادي على قدر الشيء أو مقداره.

أما في الاصطلاح فيدل على معان تختلف بحسب المجالات التي يرد فيها، اختلافا يزيد أو ينقص عن هذا الاستعمال العادي[3].

للقيمة تعاريف عديدة شملت مجالات مختلفة، منها ما هو فلسفي، و منها ما هو سياسي، و منها ما هو اقتصادي ،و منها ما هو اجتماعي بحيث يطول شرحها أو تتبّعها، لذا سأكتفي بذكرها في المجال الفلسفي كنموذج ومثال.

– القيمة في المجال الفلسفي:

هي المعنى الخلقي الذي يستحق أن يتطلع إليه المرء بكليته، ويجتهد في الإتيان بأفعاله على مقتضاه؛ أي أنه المعنى الذي يجمع بين استحقاقين اثنين: استحقاق التوجه، استحقاق التطبيق له.

ويمكن أن تعوض مصطلح القيمة بلفظين آخرين يحلان محله:

– أحدهما، اختصت به الفلسفة، وهو لفظ: المثال أو المثال الأعلى، مثل الخير، الحق، الجمال، الحرية، المساواة، العدل.

1– صلاح الدين بسيوني رسلان: القيم في الإسلام بين الذاتية والموضوعية، دار الثقافة، القاهرة، 190، ص8–9.

2– جميل صليبا: المعجم الفلسفي ، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1982، ،ج2، ص 212–213.

3– طه عبد الرحمن: تعددية القيم ما مداها؟ وما حدودها؟، ط1، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، المغرب، 2001، ص11.

- أما اللفظ الثاني، فاختص به علماء الأصول، وهو لفظ المصلحة، ومن المصالح التي أجمع العلماء على دلالة النصوص الشرعية عليها؛ الخمسة الآتية: الدين، العقل، النفس (الحياة)، المال، العرض[1].

- مفهوم القيمة:

هي مجموعة من الضوابط بغض النظر عن نوعها فردية أو جماعية، تعمل على تحديد سلوك ونشاط وحركة مجتمع ما، ويمكن اعتبار أن هذه القيم هي بمثابة معايير ذاتية يمكن للفرد بواسطتها أن يحكم ويميز بين الخير والشر، الحق والباطل، القبيح والجميل، الفضيلة والرذيلة، الصواب والخطأ، كما يمكن للقيمة أن تكون منظمة للمجتمع في مختلف علاقاته مع أفراده[2].

القيمة أيضا هي نشاط ذهني يتصور أمرا ذا شأو ويسميه قيمة، وهذا التصور الفكري متصل أشد الاتصال بالفعل وما لفعل الواعي استبصار واختبار[3].

أما مفهوم القيمة من المنظور الإسلامي: فهي تمثل قيمة الأفعال والسلوك، المقصود بها سلوك الإنسان السوي والراشد ويبتغي غاية في سلوكه، وعبر عن هذه القيمة بلفظ(الخير)، وأحيانا أخرى بلفظ(القيمة).

لفظ الخير: يتم استعمالها في مجال الحكمة والمعرفة، والمتعارف عليه أن الحكمة هي العمل بمقتضى العلم وسداد التفكير، وبذلك نجد أن الحكمة جمعت بين القيمة الفكرية والعلمية[4]

1- طه عبد الرحمن: مرجع السابق، ص 11-12.

2- عبد الله محمد أحمد الحريري: مرجع سابق، ص.23

3- عادل العوا: العمدة في فلسفة القيم، ط1، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1986، ص44.

4- عبد الله محمد أحمد الحريري: مرجع سابق، ص52.

أما في مجال العقيدة والإيمان فيقول الله تعالى: ﴿ **وَلَو آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ** ﴾[1]، لأن الإيمان بالله هو خير بنفسه.

في مجال الصلاح والتقوى يقول تعالى: ﴿ **وَمَنْ يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللهِ فَهُوَ خَيْرُ لَهُ عِنْدَ رَبِهِ** ﴾[2]، أما في مجال الشخصية الإنسانية يقول تعالى: ﴿ **يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ**﴾[3].

– مصادر القيمة ومنابعها:

اختلفت الآراء حول مصدر القيمة عند الفلاسفة والمفكرين، و كل أرجع مصدرها حسب مجاله وتخصصه.

-القيم عند فلاسفة الطبيعة: هو الإنسان والشيء الذي تتوجه له الإرادة الإنسانية يكون ذا قيمة[4].

-القيم عند المدرسة المثالية: ترجع مصدرها إلى العقل، وهو المسؤول عن تحديد نوع القيم إذا كانت قيم خير أو شر[5].

-عند علماء الاجتماع: يرجع مصدرها إلى المجتمع باعتبارها تعبر عن الواقع، وبالتالي هي حقائق واقعية لها تأثير في السلوك،وهي بمثابة الجوانب التي يمكن ملاحظتها للدوافع الخاصة لتحقيق الأهداف، هذه الأهداف بواسطتها يمكن فهم المعلومات والتعاملات داخل الجماعة أو المجتمع، كما تقود سلوك الفرد ليعبر بطريقة شرعية عن الفعل الاجتماعي

– علماء الاقتصاد: يرجعون مصدرها إلى العلاقات الإنتاجية، وبالتالي فإن القيم خاضعة للتغييرات التي تمس هذه العلاقات، وهو ما يؤدي إلى فقدان القيم لدورها في تحديد السلوك الإنساني الذي يعد انعكاسا لعلاقات الإنتاج، وبهذا تختفي من حياة المجتمع القيم الخالدة [6].

---

[1]– سورة آل عمران: الآية 110.

[2]– سورة الحج: الآية 30.

[3]– سورة القصص: الآية 26.

[4]– عبد الله محمد أحمد الحريري: مرجع سابق، ص69.

[5]– نفسه، ص41.

[6]– نفسه، ص64-66.

-مصدر القيم في الإسلام: مصدرها كتاب الله وسنة نبيه الكريم، وما كان مصدرها الله تعالى ليس معناه أنه يفرض فرضا على الإنسان، وإنما منح البشر حرية تقبل هاته القيم باختيارهم وقناعاتهم الشخصية، لذلك نجد أن الله تعالى غالبا ما يعطي البشر حرية اختيار تعاليمه، وكون إرجاع مصدر القيم إلى مصدر إلهي هذا الأمر يدعم حرية الإنسان ويحفظ طاقته من الزوال والضياع[1].

- أهمية دراسة القيم:

-إن الاهتمام بدراسة القيم يعتبر حديثا جدا إذا ما قورن بغيره من الدراسات الأخرى المتعلقة بالسلوكيات والمعتقدات والاتجاهات.

- إن مفهوم القيم لا يقتصر على مفهومها في الجانب الفلسفي، أو نطاق الفلسفة بل يتعداه إلى جوانب أخرى من المفاهيم الجوهرية في مجالات وميادين عدة من الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، وما يسمى العلاقات الإنسانية بكافة صورها وذلك راجع إلى أن القيمة هي ضرورة سياسية واجتماعية...الخ.

-كما تتضح أهمية القيم من خلال تفاعل الفرد مع بيئته الاجتماعية في العديد من المواقف، فمصادر ومنابع القيم متعددة مستمدة من الدين، المعتقدات، التراث، العلاقات الاجتماعية والثقافية.

-كما يمكن القول أن القيم هي جزء هام من الإطار المرجعي للسلوك في الحياة العامة، وفي مجالات مختلفة منها ماهو سياسي، اقتصادي، اجتماعي، علمي، ديني، فني[2].

-كما تلعب القيم دورا خطيرا، لأن ما يهدد الكيانات الحضارية لا يكمن في الغزو العسكري، ولا في الأمراض المادية، فقد أبيدت أمم بكاملها ولكنها انبعثت من جديد لأن جذور القيم كانت ولا تزال حية فيها[3].

---

[1]- عبد الله محمد أحمد الحريري: مرجع سابق، 71.

[2]- إسماعيل عبد الفتاح: القيم السياسية في الإسلام، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2001، ص10.

[3]- خالد الصمدي: مستقبل التربية على القيم في ظل التحولات العالمية المعاصرة، مجلة البيان، العدد194. سنة 2003، ص51.

2-ماهية الفكر:

– لغة: يقول اللغويون: فَكَّر، يُفَكِّر، تَفْكِيرًا بالتشديد، ويقولون أنه يمكن أن تأتي من باب "ضرب"، (فكرَ يُفَكِرُ، فِكْرًا، أو فَكْرًا على وزن ضرب، يضرب، ضرباً)، ويقولون يجوز أن يقال" أفكرته" أي جعلته يفكر أي يتذكر مثل ذكَّرته.

أما القرآن الكريم فلم يورد كلمة فكر بصيغة الاسم، كما لا نجدها معرفة أو نكرة، وإنما ذكرت في القرآن الكريم بصيغة الماضي والمضارع في عشرين موضعا" إنه فكَّر وقدر"، " لعلهم يتفكَّرون"، " أفلا يتفكرُّون" في صيغة المخاطب والغائب.

كلمة فكَّر، يفكِّرُ، تفكَّر، وهي تدل على الفكر وعلى الذات الفاعلة لهذا الحدث التي نسميها ب" المفكر، وبذلك نجد أن الله سبحانه وتعالى أراد تنبيهنا إلى أن الفكر هو عمل مرتبط بذات، فلا يمكن أن يتجرد الفكر عن المفكر، فكلما وجد فكر وجد مفكر[1].

كما يعرف جميل صليبا الفكر بقوله:" وجملة القول أن الفكر يطلق على الفعل الذي تقوم به النفس عند حركتها في المعقولات، أو يطلق على المعقولات نفسها، فإذا أطلق على النفس دل على حركتها الذاتية هي النظر والتأمل، وإذا أطلق على المعقولات دل على المفهوم الذي تفكر فيه النفس"[2].

الفِكْرُ: إعمال الخاطر في الشيء. قال سيبويه: ولا يجمع الفِكرُ ولا العِلمُ ولا النظر، وقال: وقد حكى ابن دريد في جمعه أفكارا.

الفِكرَة: كالفكر، وقد فكر في الشيء، وأفكر فيه، وتفكَّر، بمعنى واحد، ورجل فكّير، مثال فسّيق، و فَيْكَرٌ بمعنى كثير الفكر.

التَفَكُّر اسم التَفْكِير، ومن العرب من يقول: الفِكْرُ والفِكْرَة، والفِكْري على وزن فِعْلَي اسم، وهي قليلة. ويقول الجوهري: التَّفكُّر التأمل، والاسم الفِكرُ والفِكرَة، والمصدر الفَكْر بالفتح. قال

[1]– طه جابر العلواني: الأزمة الفكرية المعاصرة، ط4، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، 1994، ص 26.

[2]– جميل صليبا: مرجع سابق، ص 156.

يعقوب: يقال ليس لي في هذا الأمر فِكْرُ؛ أي ليس لي فيه حاجة. قال: الفتح فيه أفصح من الكسر[1].

– مفهوم الفكر:

الفكر اتجاه يرتبط به الإنسان لاختيار توجهه، يُقِيمْ على أساسه نهج حياته، إلا أننا نجد أن الاتجاهات الفكرية تتقاطع فيما بينها بشكل كبير، وبمقدور الإنسان أن يتخذ مجموعة من المبادئ لا تنتمي لتوجه فكري معين باعتبارها توجها فكريا خاصا، ومن بين أشهر التوجهات الفكرية التي أثرت في الناس نجد: الفكر الإسلامي، الفكر الديني، الفكر الليبيرالي، الفكر الماركسي، الفكر الرأسمالي..الخ[2].

ويقصد بالفكر أيضا مانتج عن ذلك من تصورات وأحكام ورؤى حول قضايا مطروحة،ومفهوم الفكر يتسع ويضيق وفقا لمنطلقاته المحددة له.

– في حالة اتساع مفهوم الفكر: يشتمل على الموروث الفكري للإنسان في جميع ميادين المعارف والعلوم.

– في حالة تضييق مفهوم الفكر: فتقتصر على النظر العقلي في أمر ما فيكون عندئذ منسوبا إلى مبدأ، مذهب، طائفة، أمة، دين[3].

ومن خلال ما سبق يمكن القول:

إن الفكر ليس مطابقا للأحكام والمبادئ و الثقافة أو العقل والعلم، وإنما هو استخدام نشط لكل هذه المبادئ والأحكام بغية الوصول إلى المزيد من الصور الذهنية لما يحيط بنا من أحداث ومعطيات في الماضي والحاضر وتوسيع مجال الرؤية لآفاق مستقبلية[4].

1- ابن منظور: مرجع سابق، ج10، ص307.

2– قراءة في مفهوم الفكر، موقع رؤيا للبحوث والدراسات. http://ruyaa.cc/Page/1052/ بتاريخ 2019/11/27 الساعة19:45.

3–سمير مثنى علي الأبارة: تعريف الفكر، موقع الألوكة . https://www.alukah.net/culture/0/108911/ بتاريخ2019/11/27 الساعة20:20

4– عبد الكريم بكار، الفكر طبيعته وأهميته موقع صيد https://www.saaid.net/Doat/bakkar/15.htm، بتاريخ209/11/27 الساعة21:00

أما الفكر كإيديولوجيا من حيث المحتوى و المضمون، فهو عبارة عن مجموعة من الآراء والأفكار التي يعبر بواسطتها المجتمع عن مشاكله، و اهتماماته ومثله الأخلاقية ومعتقداته المذهبية، وطموحاته السياسية و الاجتماعية ورؤيته للإنسان[1].

أما محمد عابد الجابري فيرى أن الفكر ليس مضمونا أو محتوى فقط فهو أداة أيضا.

-الفكر كأداة: من وجهة نظره يرى أن الفكر هو أداة لإنتاج الأفكار التي تصنف إما داخل دائرة الإيديولوجيا أو دائرة العلم، بمعنى أن هذه الأداة هي جملة من المبادئ والمفاهيم والآليات، يكتسبها الإنسان نتيجة احتكاكه بمحيطه الطبيعي والاجتماعي والثقافي، وبالتالي تكمن أهمية خصوصية هذا المحيط في تشكل خصوصية الفكر[2].

-الفكر كمحتوى: هو مجموعة الأفكار والآراء والنظريات، تنتظمها عناصر ترتبط بعلاقة بنيوية، مثلا قضية تحرير المرأة لدى الفكر النهضوي العربي الحديث هي عنصر أو جزء من بنية الفكر النهضوي العربي[3].

3-علاقة القيم بالفكر:

بالنظر إلى مفهوم القيمة والفكر نجد أن الإنسان هو محور اهتمامهما وعملهما، فكلاهما مرتبط بسلوكيات ومبادئ وضوابط الإنسان، يعملان على تنظيم العلاقات بين الأفراد والمجتمع، ويؤكدان إنسانية الفرد، فلا وجود للإنسان دون قيم وفكر والعكس.

فالقيمة: أوجدت العديد من الضوابط والسلوكيات والمفاهيم التي تحدد للفرد نشاطه وحركته داخل المجتمع، هذا الأمر يفضي بالفرد إلى القدرة على التمييز بين الخير والشر، القبيح والجميل...الخ، مما يؤدي إلى تنظيم الأفراد داخل هذا المجتمع.

---

[1]- قراءة في مفهوم الفكر، مرجع سابق.

[2]- محمد عابد الجابري: إشكالية الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1989، ص51.

[3]- نفسه، ص52.

بينما الفكر: يكتسب الإنسان مجموعة من المبادئ والمفاهيم والأفكار والآراء، ومعتقداته المذهبية ومثله الأخلاقية وطموحاته نتيجة احتكاكه بمحيطه الطبيعي والسياسي، الاجتماعي والثقافي وبالتالي تمكنه من التعبير عن اهتماماته وانشغالاته المتعلقة بهذه المفاهيم والأفكار.

انطلاقا من هذا المفهوم للقيم والفكر، نجد أن كليهما وثيق الصلة بالوطنية والقومية وبتاريخ الثورات، ومن بينها الثورة التحريرية الجزائرية، بدليل أنها أوردت العديد من الضوابط والمفاهيم والأحكام والمعتقدات، من شأنها أن تحافظ على استمرارية الثورة وإعطائها بعدا قيميا فكريا، وطنيا وتنظيميا فيما يخص جبهة وجيش التحرير، من خلال مجموعة الأفكار القيمية التي أوردتها الثورة التحريرية الجزائرية في مواثيقها.

القيم الفكرية للثورة الجزائرية هي عديدة نظرا لأهميتها في تنظيم الثورة، وضعت قواعد وضوابط تضمن تنظيم جنودها وتفرض عليهم انضباطهم ضمن قوانين الثورة.

وسأتناول في موضوع الدراسة نماذج عن القيم الفكرية للثورة التحريرية الجزائرية وهي:

-القيم الإسلامية: العدل المتمثل في القضاء الثوري، أخلاقيات المجاهدين، احترام الأقليات الأوروبية، الشعائر الدينية.

-القيم العروبية: اللغة العربية، الوحدة العربية(العلاقات مع البلاد العربية)، الشعور القومي العروبي.

-القيم الديمقراطية: الشورى في اتخاذ القرارات، حرية المرأة

- القيم الاشتراكية.

الفصل الأول

الحركة الوطنية كخلفية فكرية للثورة الجزائرية الجزائرية

المبحث الأول: الحركة الوطنية الجزائرية النشأة والتطور

المطلب الأول: المنابع الفكرية والثقافية لتيارات الحركة الوطنية الجزائرية

المطلب الثاني: التوجهات السياسية والإيديولوجية لتيارات الحركة الوطنية الجزائرية

المبحث الثاني: الأبعاد الفكرية لتيارات الحركة الوطنية الجزائرية

المطلب الأول: الإسلام

المطلب الثاني: التوجه العروبي

المطلب الثالث: الديمقراطية

المبحث الأول: الحركة الوطنية الجزائرية النشأة والتطور:

أدى فشل المقاومات الشعبية- بغض النظر عن اختلاف أزمنتها أو رقعتها الجغرافية- في كبح جماح الاستعمار، إلى فتح المجال أمام النضال السياسي في الجزائر مع مطلع القرن20م، كنوع جديد من المقاومة ضد سياسات الإدارة الفرنسية التعسفية والجائرة، وما تفرضه من قوانين مجحفة في حق الشعب الجزائري.

تميز هذا النضال السياسي الذي جسدته تيارات الحركة الوطنية، باختلاف انتماءاتها الإيديولوجية وتوجهاتها الفكرية ومشاربها الثقافية سواء غربية أو شرقية، متأثرين بمبادئ الجمهورية التي نادت بها فرنسا، أو بفكرة أن الاستقلال هو الوحيد القادر والكفيل بالمحافظة على هوية المجتمع الجزائري أو بالنهضة العربية في الشرق وأفكار محمد عبده .

ومن خلال ذلك يمكن طرح التساؤلات التالية:

كيف نشأت وظهرت هذه التيارات؟ مالأدوار التي لعبتها على الساحة السياسية بالجزائر؟ رؤيتها ومفهومها للدولة والأمة الجزائرية؟ ماهي الأفكار والقيم التي تبنتها هذه التوجهات السياسية لتكون بذلك قاعدة خلفية وفكرية لقيم ومبادئ الثورة التحريرية الجزائرية؟

ارتأينا في هذا المبحث العودة إلى تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، في برامجها وأهدافها، باعتبارها خلاصة فكرية للثورة التحريرية الجزائرية، فمن المعروف أن جبهة التحرير الوطني في وضعها لخطوطها العامة ومحاورها الأساسية لجزائر ما بعد الاستقلال، لم يكن منطلقها الفكري يعتمد على مرجعية واحدة، بل عملت على تلخيص المنظومة الفكرية لتيارات الحركة الوطنية الجزائرية، وهو ما أسهم في إثراء إيديولوجية الثورة التحريرية، في فكرها وقيمها التي استنبطتها منها، مما شكل قاعدة خلفية فكرية استلهمت منها أدبيات الثورة التحريرية قيمها ومبادئها التي سنّتها فيما عرف بمواثيق الثورة التحريرية.

المطلب الأول: المنابع الفكرية والثقافية لتيارات الحركة الوطنية.

1- الاتجاه الاستقلالي:

تأثر هذا الاتجاه في نشاطه السياسي والنضالي بمؤثرات عدة أسهمت في تطوير وصقل توجهاته الفكرية والإيديولوجية، وتنوع مشاربه الفكرية والثقافية بين عربية وغربية، من بينها:

- العوامل المؤثرة في نشأة مصالي الحاج:

لعبت البيئة التي تربى ونشأ فيها مصالي الحاج دورا محوريا في تكوين شخصيته، وترسيخ قيم الإسلام والعروبة، وتمسكه واعتزازه بها، فمصالي الحاج ينتمي إلى الطريقة الدرقاوية، هذه البيئة أكسبته وعيا بأمور الدين وكونت لديه خلفية ثقافية إسلامية وعربية، وهو ما يذكره مصالي الحاج نفسه في مذكراته، يقول:« **إن المجتمع التلمساني متدين كثيرا، كل حياة سكان المدينة متأثرة بدرجة كبيرة بالمبادئ الإسلامية من المهد إلى اللحد**».

الإسلام من منظور مصالي الحاج ليس مجرد صلاة وقراءة قرآن، بل وسيلة وطريقة تُسيِّرُ الحياة اليومية للمسلمين، فيذكر مصالي: « **إن الإسلام ليس فقط دينا ولكنه يُسيِّرُ حياة كل مسلم، لا يكفي أن نؤدي الصلاة أو أن نحفظ القرآن الكريم عن ظهر قلب، ولا أن نذهب إلى الحج في مكة، فالعقيدة تضم كل مجالات الحياة، كل حادث كل عمل وكل فكرة من طرف المؤمن ومشاريعه وأحزانه وأفراحه وخيباته كل هذا يهم الشريعة الإسلامية**... [1]». إذن نجد أن الطريقة الدرقاوية بفلسفتها البسيطة التي تدعو لمحاربة المنكر والدفاع عن الخير ونصرته، كونت لدية تلك المبادئ التي ساعدته على مواجهة الصعاب التي اعترضته في حياته النضالية.

وكغيره من أقرانه فرض على مصالي الحاج التجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي في فترة ح ع1، فأدى خدمته العسكرية بمدينة بوردو الفرنسية، هذا التجنيد بالرغم من أنه مفروض عليه إلا أنه أعطاه الفرصة للاحتكاك بالمجندين القادمين من المستعمرات الفرنسية، بما في ذلك الجاليات العربية

1- مصالي الحاج: مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، ترجمة محمد المعراجي، منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2007، ص 12-14.

المقيمة بفرنسا، هذا الأمر أكسبه وعيا بالظروف التي تمر بها البلاد ومعاناتها من ويلات الاستعمار وقوانينه الجائرة، وإدراكه لاختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين وطنه الأم المضطهد وفرنسا الاستعمارية، كحرية التعبير السياسي والتجمعات، توفر فرص العمل، ممارسة مهن حرة، بالإضافة إلى سياسة التمييز التي طبقتها الإدارة الفرنسية بين المجندين الفرنسيين، والقادمين من مستعمراتها خصوصا الجزائر[1].

فنهاية ح ع 1 جعلت مصالي يدرك مدى نفوره ومقته لفرنسا، ورفضه لسياستها الاضطهادية المسلطة على الجزائريين، خاصة بعد معايشته للثورات التي وقعت مع مطلع القرن 20 "الثورة البلشفية في روسيا، ثورة عبد الكريم الخطابي بالريف المغربي"، هذه الأحداث أكسبته وعيا سياسيا وبعدا ثوريا[2].

- **تأثيرات النشاط السياسي للأمير خالد:**

كان للنشاط السياسي للأمير خالد في أوساط الطبقة العمالية المغاربية دور مهم في تحديد التوجهات الثورية والاستقلالية لمصالي الحاج والتيار الاستقلالي، وأكسبهم بذلك بعدا وطنيا وتحرريا.

ويرى جل المؤرخين أن النشاط السياسي للأمير خالد بفرنسا هو بمثابة القاعدة والأرضية التي مهدت لظهور نجم شمال أفريقيا في أوساط الطبقة العمالية المهاجرة هناك، باعتبار أن الأمير تبنى منهجا وطريقا متشبعا بالروح الوطنية، رافضا بذلك كل الإصلاحات التي سنتها الإدارة الفرنسية سنة 1919[3].

على إثر ذلك عمل على إنشاء هيئة سياسية تحت مسمى "الأخوة الجزائرية"، كرد فعل منه على المحاولات الفرنسية لطمس هوية وعروبة المجتمع الجزائري[4]، والعمل على المطالبة ببعض

1- يوسف حميطوش: منابع الثقافة السياسية والخطاب الوطني عند كل من مصالي الحاج وفرحات عباس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006، ص 174

2- محمد خليفة: حديث معرفي شامل مع أحمد بن بلة، دار الترناتيق للنشر، الجزائر، 1985، ص 113.

3-هي مجموعة من الإصلاحات سنتها الإدارة الفرنسية مرهونة بشروط مجحفة من بينها التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية مقابل الحصول على الجنسية الفرنسية.

4- فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1927-1962، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر وتاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2012-2013، ص 163-164.

الإصلاحات، وهو مالم يرق للإدارة الفرنسية، التي اعتبرت هذا النشاط خطرا يهدد مصالحها[1]، ليتم إصدار قرار يقضي بنفيه إلى فرنسا[2]، وهو ما استغله الأمير لعقد مؤتمرات، وإلقاء محاضرات في أوساط العمال المهاجرين بما في ذلك الفرنسيين المحسوبين على التيار اليساري الفرنسي[3]، وهو ما تحدث عنه أبو القاسم سعد الله بقوله: «**إن حركة الأمير خالد لم تمت نتيجة نفيه ،أو اعتقال أصحابه وعزل حزبه، فقد استمر الأمير خالد سواء في باريس أو في الشرق الأدنى في إبقاء شعلة نار الحركة الوطنية والوحي إلى أتباعه بحملها إلى الأمام**»[4] .

تحدث مصالي الحاج عن صدى هذه المحاضرات، وعن التأثيرات التي تركتها في نفوس المهاجرين، من بين هذه المحاضرات نذكر على سبيل المثال وصفه للمحاضرة التي ألقاها الأمير خالد بتاريخ 12 جويلية1924 بفرنسا: «**كان مفعما بالعزة والنبل، لما وقف لإلقاء خطابه وقفت القاعة وصفقت تصفيقا حارا استمر عدة دقائق، بعد كلمات التحية ألقى خلال ساعتين خطابا مكتوبا بالفرنسية[...] كانت القاعة تصغي إليه بصمت واحترام[...] أطلقت امرأة زغرودة صرخة فرح مزقت الصمت وأثارت حماسة ملتهبة** » [5]، ومن خلال هذه التجمعات فضح الأمير الأعمال الشنيعة اللا إنسانية التي تمارسها الإدارة الفرنسية على الشعب الجزائري[6].

وأمام هذا النشاط المتنامي للأمير خالد بفرنسا، حاولت الإدارة الفرنسية بذل الجهد للحد منه، إلا أن ذلك لم يمنع من إذكاء بذرة الوطنية التي زرعها في نفوس وذهنيات الطبقة العمالية

1- بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر 1830_1989، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ج1، ص 363.

2- تم نفيه من الجزائر سنة 1923، بقرار أوصت به فدرالية رؤساء البلديات والنواب، فقد رأت أن نشاطات الأمير أصبحت خطرا على فرنسا، بما في ذلك الكولون الذي رأى أن برنامج المساواة المنادى به من قبل الأمير هو أمر متطرف وبالتالي يجب طرده، للمزيد ينظر أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930،ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ج2، ص 364.

3- سعد الله: المرجع نفسه، ص 364.

4- نفسه، ص 371.

5- مصالي الحاج: مصدر سابق، ص 123.

6- سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، ص364.

المغاربية، فقد ألهم الأمير خالد بأفكاره أصحاب التوجه الثوري الاستقلالي فيما يخص مسألة الانفصال والحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للشعب الجزائري[1].

- **تأثيرات الحزب الشيوعي الفرنسي:**

في إطار سياسته الداعمة للشعوب المضطهدة والمستعمرة، عمل الحزب الشيوعي الفرنسي على تكوين العمال المغاربة في مدارس خاصة تابعة للحزب الشيوعي بمدينة بوبني بباريس، مع السماح لهم باستعمال جريدة الحزب لوباريا[2] المناهضة للاستعمار، وبذلك نجد أن الحزب الشيوعي الفرنسي عمل على تغذية العمال المغاربة بشعور الوطنية، وإحساسهم بوطنهم وبحقوقهم المساوية لحقوق العمال الفرنسيين، وضرورة مطالبتهم بحقوقهم السياسية والنقابية بالمساواة مع الفرنسيين، مع استبدال المندوبيات المالية ببرلمان جزائري ينتخب بالاقتراع العام[3].

وفي الحقيقة إن التنظيمات الحزبية والإدارية للحزب الشيوعي الفرنسي أثارت اهتمام وإعجاب مصالي الحاج، خاصة طريقة الحزب في الإدارة التي حاول مصالي الحاج[4] تطبيقها وإسقاطها على حزبه ن. ش. أ في مختلف برامجه[5].

1- فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص159.

2- لوباريا: هي جريدة شهرية خاصة باتحاد مابين المستعمرات، وهي بمثابة منبر لسكان المستعمرات، عالجت مشاكل البلدان الإفريقية والآسيوية كرست عملها كليا للشعوب المضطهدة، أما المقالات التي كتبت على صفحاتها المخصصة للقضية الجزائرية كتبت من طرف جزائري تحت اسم مستعار "علي" وأحيانا أخرى تحت اسم "الجزائري"، تم النشر بها منذ أول أفريل 1922 وصدر آخر عدد منها سنة1925، للمزيد ينظر: مصالي الحاج: مصدر سابق، ص137_138.

3-يوسف حميطوش: مرجع سابق، ص 145_146.

4- تبني مصالي لتنظيمات الحزب الشيوعي الفرنسي جعلته عرضة للكثير من التشكيك والاتهامات ضده حول اعتناقه المذهب الشيوعي بحكم طبيعة العلاقة التي ربطته بالحزب الشيوعي الفرنسي قبل تأسيس ن. ش. أ، غير أن أحمد بن بلة ينفي ذلك جملة وتفصيلا، فمن وجهة نظره أن مصالي لم يؤمن بالشيوعية كعقيدة ومذهب وإنما كانت غاية ووسيلة لتحقيق أهدافه نظرا للنزعة الثورية المناهضة للاستعمار التي ميزته في تلك الفترة، مصالي كان معروفا بميولاته وتوجهاته العروبية والإسلامية وهو ماصرح به مصالي الحاج نفسه: «**كنت أريد أن أبقى في حياتي وعلاقاتي مع أمثالي في اتفاق تام مع المبادئ الإسلامية التي كانت بالنسبة لنا شيئا مقدسا** »، فعلى الرغم من أن الشيوعيين الفرنسيين كانوا متشددين في دينهم الأرثوذيكس بعمق من خلال نمط المعيشة واللباس والعادات وعقيدتهم الجديدة إلا أن مصالي ظل متمسكا بإسلامه وعروبته فيذكر مصالي الحاج: «**كانوا ملتزمين أرثوذكسية عميقة، كنا نرى ذلك في نمط حياتهم ولباسهم وحديثهم وعقيدتهم الجديدة، كانوا يشبهون المسيحيين الأوائل، لكن فيما يخصني لم أصل إلى هذه المرحلة الأخيرة فالإسلام كان دائما يملأ قلبي ويحرك ذاتي**» للمزيد ينظر: فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص163_164، وأيضا مصالي الحاج: مصدر سابق، ص131.

5- يوسف حميطوش: مرجع سابق، ص 148.

فعن تأثيرات الحزب الشيوعي الفرنسي على الجزائريين يذكر مصالي: «**كان مواطنينا مؤيدين للحزب الشيوعي ولكن دائما من غير فهم إيديولوجيته، فقد انتابنا بسرعة نوع من التعصب الذي غالبا ما كان يؤدي بنا إلى معارضة رجال ذوي قيمة كبيرة لأن هؤلاء لم يكونوا شيوعيين، فقد كنا سكارى من الأعماق بهذا الانتماء السياسي الذي كنا مستعدين لمواجهة كل الآلام من أجله**»[1].

باعتبار أن ن.ش.أ لازال نشأ جديد، فهو بحاجة إلى قوة داعمة لنشاطاته ومواقفه السياسية، فمُنِحَ بذلك حق استغلال المقرات والمطابع التابعة للحزب الشيوعي الفرنسي[2]، هذا الدعم شجع النجم لتبنى مبدأ الاستقلال، الذي طالب به الكومنترن العالمي[3] للشعوب المضطهدة[4]، بما في ذلك الدعوة لإنشاء أحزاب وطنية داخل المستعمرات ومن أمثلتها ن.ش.أ[5].

غير أن هذه العلاقة الحسنة بين الطرفين لم تدم طويلا، فسرعان ما عرفت نوعا من الفتور والاضطراب، بسبب اختلاف المصالح ووجهات النظر بينهما، فبغض النظر عن المساعدات التي قدمها الحزب الشيوعي الفرنسي للحركات التحررية ومن بينها النجم، إلا أنها كانت مساعدات ذات طابع مصلحي وفق ما يخدم مبادئه الشيوعية، وطروحاته الفكرية منها والسياسية.

هذه الطروحات تحمل من ورائها نوايا خفية وتوسعية، الهدف منها بسط نفوذه وسيطرته على المستعمرات، في محاولة منه لضم الأقاليم عن طريق احتوائه للحركات التحررية للبلدان المستعمرة.

1- مصالي الحاج: مصدر سابق، ص 131.

2 - أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ج1، ص 106.

3- منظمة عالمية تضم الأحزاب الشيوعية، تعرف باسم الأممية الشيوعية الثالثة التابعة لموسكو، وبعد الكومنترن سنة 1943تم تعويضه بتنظيم جديد تحت مسمى الكومنفورم سنة 1947.

4- نور الدين ثنيو: إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2015، ص 178.

5- الأمين شريط: التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919_1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص10.

وهو ما يؤكده أبو القاسم سعد الله من أن العلاقة بين الحزب الشيوعي الفرنسي والنجم هي علاقة مصلحية، فالنجم بدوره عمل على استغلاله لخدمة مصالحه وأغراضه، من خلال اعتماده على مطابع الحزب الشيوعي الفرنسي، بما في ذلك جرائده ومقراته لعقد مؤتمرات واجتماعات النجم، فيذكر سعد الله:« **تناقضات الحزب الشيوعي الفرنسي بين مناوراته الاستعمارية والمعادية للاستعمار بخصوص المشكل الجزائري، فقد أقنعت الوطنيين بأن التعاون بينهم وبين الشيوعيين يجب أن يكون قائما على التكتيك لا على المذهبية...الكومنترن قد قرر في المؤتمر السادس سنة 1928 أن يجعل نجم أفريقيا الشمالية خاضعا للحزب الشيوعي الفرنسي، وأن يكن جبهة مكافحة ضد الإمبريالية الفرنسية في أفريقيا الشمالية تحت راية الشيوعية العالمية لا راية الوطنية**»[1].

يمكن القول إنه على الرغم من حالة التوتر والاضطراب التي سادت علاقة النجم بالحزب الشيوعي الفرنسي، والعراقيل التي وضعها أمام النجم كنوع من رد الفعل على تمرده عليه، إلا أننا لا يمكن أن ننكر تلك الخدمات والمساعدات التي قدمها هذا الحزب للنجم.

فهذه التجربة والعلاقة التي ربطت بين الطرفين، عملت على إكساب مصالي الحاج والنجم إيديولوجية سياسية وتوجهات فكرية وثقافية على الطريقة الغربية، مما أسهم في تكوين وبلورة شخصية مصالي السياسية، وأكسبته خبرة نضالية، عمل على استغلالها وفق ما يخدم النجم وتطلعاته، مما أضفى عليه تلك الصبغة السياسية والتنظيمية والإدارية على غرار بقية الحركات التحررية العالمية.

هذا الأمر أسهم في استقطاب النجم للمزيد من المناضلين المنخرطين ضمن صفوفه، والمزيد من التعاطف الدولي مع قضاياه عامة والقضية الجزائرية بصفة خاصة، وبذلك نجد أن هذا الانفصال عن الحزب الشيوعي الفرنسي هو بمثابة البوادر الأولى لظهور نزعة وطنية جزائرية خالصة في إطار هويتها العربية الإسلامية.

1 - سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص377.

2-الاتجاه الإدماجي:

وجدت تعريفات عديدة لهذا التوجه، فنجد أحد أعضائها يعرفها بـ: «**ثريات الشبان المتخرجين من الجامعات الفرنسية، والذين كانوا قادرين بأعمالهم أن يصعدوا فوق الجماهير وأن يضعوا أنفسهم في مصاف ناشري الحضارة الحقيقيين** ».

أما جورج مارسي وعلي مراد يريان أن جماعة النخبة يقصد بها الأفراد من الجزائريين المسلمين الذي جمعوا في تعليمهم الثقافة العربية والفرنسية، و الذين اعتبروا أنفسهم أقلية ونخبة مثقفة ضمن الجماهير الجزائرية ذات التعليم المحدود من فلاحين وعمال بسطاء، ومن منظور الاشتراكي الفرنسي جون جوريس أنها طبقة تائهة بين حضارتين عربية وفرنسية، ويذكر كذلك:« **إننا مزقنا الشبان الجزائريين بين حضارتين، وسرعان ما فقدوا الاتصال بحضارتهم، ولكنهم غير قادرين على الدخول في حضارتنا إلا بصعوبة**»[1].

انطلاقا من هذه التعريفات المتعددة، أدركت الإدارة الفرنسية أهمية التوغل في نفسية الأفراد ودواخلهم لتسهل السيطرة عليهم. وبناء على هذا الأساس عملت على بسط نفوذها السياسي على الجزائريين، ليمتد هذا النفوذ ليشمل الجانب الثقافي والفكري للسيطرة على عقول النشء الجزائري وتوجيه فكره و ميولاته منذ الصغر.

- **تأثيرات المدرسة الفرنسية:**

لأجل إنجاح مخططاتها أنشأت مدارس فرنسية لتلقين الثقافة، والحضارة الفرنسية والغربية للأطفال الجزائريين المنضوين لهذه المدارس، في خطة محكمة منها لتحطيم المدرسة الجزائرية لما تمثله من صلة ربط للمجتمع الجزائري بهويته العربية الإسلامية وفق ما يخدم توجهات ومصالح الإدارة الفرنسية، فعملت على تعليمهم منذ الصغر مبادئ الديمقراطية، الجمهورية، الحرية، العلمانية من المنظور الفرنسي والولاء للوطن الأم فرنسا، من خلال تلقينهم النشيد الوطني الفرنسي(المقاوم، الأخوة) وفق مبادئ

1- سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص 159_161.

الثورة الفرنسية 1789 الأخوة، المساواة، الحرية[1]، فأصبحت هذه الفئة متفرنسة في العادات والتقاليد إلى حد كبير[2].

هذه الأفكار التي روجتها المدرسة الفرنسية أثرت في فئة النخبة، وفي شخص فرحات عباس الطفل الذي حظي بفرصة الانتماء لها.

- **تأثير الكتابات الأدبية الفرنسية:**

لم تكن المدرسة الفرنسية المؤثر الوحيد في شخصية فرحات عباس، فقد لعبت الكتابات الأدبية الفرنسية هي الأخرى دورا مهما في تكوينه، فكتاب أرنست لافيس Ernest la visse ترك الأثر الجيد والانطباع الحسن لدى فرحات عباس من خلال تضمنه فكرتين أساسيتين: حب فرنسا، كراهية الحرب، كما يتضمن مجموع الأفكار التي يجب على المعلم أن يلقنها لتلاميذه، مبينين طبيعة الحرب السيئة والآلام التي تلحقها بالأفراد، وعلى النقيض من ذلك أن المصالحة والحلول السلمية هي الطريقة التي من المفروض أن تلجأ إليها الدول المتحاربة[3].

فيذكر الباحث جاك مورال Jacque Moral :« **كل المستقبل السياسي للنخبة وكل موقفها المتخذة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتعليم المتحصل عليه، ويبدو لنا فعلا أن المدرسة الفرنسية من خلال طاقم معلميها كانت تولي أهمية كبيرة لتكوين هؤلاء لكي يصبحوا مواطنين فرنسيين صالحين وجيدين في نفس الوقت، وبدون وعي أو طريقة غير مباشرة كانت تغرس فيهم بذور التمرد والعصيان ضد فرنسا، ففي كل مراحل الطور التعليمي المدرسي كانت فرنسا تمثل الشرعية والمشروعية والتحضر**».

1- يوسف حميطوش: مرجع سابق، ص 150، 163.

2- مراد بوعباش: مفهوم الوطن والوطنية في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية، مجلة الباحث، عدد6، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 2012، ص337.

3- يوسف حميطوش: مرجع سابق، ص 163.

في فترة الجامعة احتك فرحات عباس بالنخبة الفرنسية ك ويليام –م–شاندلر، مستمدا منهم قيم ومبادئ الإصلاح في إطار سياسة الإدماج، ومبدأ الاعتدال من خلال تأثره بالشبان الجزائريين[1].

3–الاتجاه الإصلاحي:

– العوامل المؤثرة في نشأة الشيخ عبد الحميد بن باديس:

أ–القرآن الكريم الذي كرس له الشيخ ابن باديس جزءا كبيرا من حياته، فقد دأب على دراسة تفسيره كذلك، ويذكر فضل القرآن على فكره بقوله:« **ثم الفضل أولا وأخيرا لله ولكتابه الذي هدانا لفهمه، والتفقه في أسراره، والتأدب بآدابه، وأن القرآن الذي كون رجال السلف لا يكثر عليه أن يكون رجالا في الخلف ولو أحسن فهمه وتدبره، وحملت الأنفس على مناهجه** » وبهذا نجد أن الشيخ ابن باديس جعل من القرآن ركيزة لتربية وتعليم الأجيال[2].

ب–يرجع الشيخ ابن باديس الفضل في تنشئته الفكرية والإسلامية لوالده، الذي أمده بتوجيهات دينية، وخلقية أسهمت في تكوين وصقل شخصيته، فيذكر الشيخ ابن باديس عن ذلك قائلا:« **إن الفضل يرجع أولا إلى والدي الذي رباني تربية صالحة، ووجهني وجهة صالحة، ورضي لي العلم طريقة اتبعها ومشربا أرده، وقاتني وأعاشني وبراني كالسهم، وراشني وحماني من المكاره صغيرا وكبيرا وكفاني كلف الحياة**» .

حرص والده على أن يتعلم لدى معلمين مهرة استطاعوا الجمع بين العلم والتقوى، والاستقامة والصلاح، الأخلاق، وفر له سبل الراحة حتى يتفرغ للعلم، وبالتالي فإن أسرة الشيخ ابن باديس كان لها الفضل والدور المهم والأساسي في تربيته وتوجيهه من الناحية النفسية والتربوية[3].

1– يوسف حميطوش: مرجع سابق، ص 165، 173.

2– عبد الجليل رحموني: شخصية الإمام عبد الحميد ابن باديس هل الانغلاق على الذات أم الانفتاح وتقبل الآخر، أعمال الملتقى الوطني البعد الثوري في نشاط الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1954، فرع مؤسسة عبد الحميد ابن باديس المسيلة بالتنسيق مع كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016، ص280.

3– رابح تركي عمامرة: الشيخ عبد الحميد بن باديس، موفم للنشر، الجزائر، 2013، ص 45.

ج- أساتذة ومعلمي الشيخ ابن باديس الذين حرصوا على تلقينه مختلف العلوم الفقهية والإسلامية، فيذكر ابن باديس:« **ثم لمشايخي الذين علموني العلم وخططوا لي مناهج العلم في الحياة، ولم يبخسوا استعدادي حقه، وأذكر منهم رجلين كان لهما الأثر البليغ في تربيتي في حياتي العلمية، وهما مشائخي الذين تجاوزوا بي حد التعلم المعهود من أمثالهما لأمثالي إلى التربية والتثقيف، والأخذ باليد إلى الغايات المثلى في الحياة** »[1].

د-تجاوب الأمة الجزائرية مع أفكاره ودعواه، مما أعطى له دفعا قويا إلى بذل المزيد في مجال الإصلاح، مما أكسبه نزعة عقلانية أخلاقية.

هذه العوامل كان لها الدور البارز و الأثر البالغ في بناء شخصية الشيخ ابن باديس، فالبيئة التي يعيشها الإنسان تترك أثرها وبصماتها على فكر الفرد، وفي أحيان أخرى تتملكه لمرحلة لا يستطيع توقيف فكره عنها .

- **تأثيرات النهضة المشرقية:**

- دعوة محمد عبده: تركت تأثيرات من شأنها أن تحفز على العمل نحو الأفضل والتقدم للأحسن، فالكثير من المقالات ذات الطابع التحفيزي و المحملة بفكر محمد عبده أوردتها جريدة المنار، التي عرفت طريقها إلى الجزائريين.
- تأثيرات كتب علماء السلف: ابن تيمية، ابن قيم الجوزية، الشوكاني التي عبدت الطريق، وهيأت الأجواء لقبول الدعوة الإصلاحية[2].
- عودة الجزائريين المهاجرين إلى المشرق العربي لتلقي العلوم والمعارف، هذه الهجرة عملت على تمتين الروابط الدينية، واللغوية والثقافية بين الجزائريين والأقطار التي هاجروا إليها، فابن باديس خريج جامعة الزيتونة، كما مر على الأزهر في رحلته نحو الشرق، الإبراهيمي والعقبي خريجا

[1]- عبد الجليل رحموني: مرجع سابق، ص 278-279.

[2]-نفسه، ص 279-280..

معاهد مكة والمدينة المنورة، تنوع هذه المشارب انعكس على نشاطهم بالجزائر من خلال قيامهم بنشر العربية بها [1].

المطلب الثاني: التوجهات السياسية والإيديولوجية لتيارات الحركة الوطنية الجزائرية:

1-الاتجاه الاستقلالي:

كبدت ح ع 1 الدول الأوروبية العديد من الخسائر، من بينها فرنسا التي سعت بدورها للقيام بجملة من الإصلاحات لأجل التخلص من هذه الآثار، من بينها فتح باب الهجرة أمام العمال القادمين من مستعمراتها لأجل توفير اليد العاملة الرخيصة، خاصة الطبقة العمالية المغاربية المتواجدة هناك [2].

تمكنت هذه الطبقة العمالية من تأسيس هيئة سياسية تدافع عن حقوقها ومطالبها تحت مسمى" نجم شمال أفريقيا"[3]، و الذي لعب دورا رياديا بالساحة السياسية الجزائرية وبفرنسا[4].

تحدث أبو القاسم سعد الله عن هذا الوافد السياسي الجديد يذكر:« **إن ميلاد نجم إفريقيا الشمالية، كان أحد الأحداث العظيمة في التاريخ السياسي للجزائر، فقد ساهم بنظامه وأمده واتجاهه الثوري في تدعيم وتوجيه الحركة الوطنية الجزائرية بشكل فعال...والنجم ولد من رماد كثير من المحاولات الوطنية في العقود السابقة، والذي يشجعه تأييد بعض اليساريين الأوروبية وتطورات الشرق الأدنى، حاول أن يدخل عناصر جديدة في السياسة الجزائرية، ولكن مساهمة خلال الفترة المدروسة ويعني أثناء 1926-1929، لم تكن مدهشة كثيرا لأنه كان قد واجه**

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، "الاتجاه العربي في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين"، مجلة الثقافة، العدد 31، 1976، ص27.

2 - عبد القادر جغلول: الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، ترجمة سليم قسطون، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1984، ص202.

[3]- من بين المنتسبين في إدارة النجم من الجزائريين نجد: محمد جفال، حاج علي عبد القادر، مصالي الحاج، أحمد بلغول، محمد بن الأكحل، عمار عيماش، للمزيد ينظر أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص373.

4- عبد الرحمن كيوان: المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر 1954، ترجمة أحمد شقرون، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص 145.

عقبات مختلفة من السلطات الفرنسية، وكان محاربا من الشيوعيين لموقفه الوطني الضيق...وكان يقوم نشاطه خارج الوطن» [1].

بذلك يؤكد سعد الله أن التجربة النضالية للنجم ما هو إلا حصيلة تجارب نضالية وطنية سابقة، واستمرارية للنشاط السياسي للأمير خالد بفرنسا، فمثل بذلك الأمير خالد الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية، خاصة بعد مطالبته بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم[2]، من خلال الرسالة التي وجهها للرئيس الأمريكي ويلسن [3].

أما تأسيس النجم فتم بعد عقد عدة جلسات تكميلية بنفس السنة (1926)، من بينها جلسة 15ماي بشارع بروطان، تم خلالها الاتفاق على تسمية الهيئة باسم ن.ش.أ، لتتوالى الجلسات التأسيسية بشهر جوان، تليها جلسة أخرى يوم 2 جويلية بقاعة النقابات، استكمل خلال هاتين الجلستين الأخيرتين عملية تأسيس النجم والتأكيد النهائي على تسمية الحزب[4]، ومنحت الرئاسة الشرفية للحزب للأمير خالد، ومصالي الحاج في الكتابة العامة، والعضوية لكل من: رابح موساوي، علي الحمامي، علي عميش، الرزقي كمال، أحمد بلغول، محمد جفال، محمد طالب[5].

وفي إطار تأسيس النجم، تحدث أحمد توفيق المدني عن الزيارة التي حظي بها من قبل عبد القادر حاج علي و مصالي الحاج، خلال فترة تواجده بباريس كعضو في الوفد الدستوري الجديد الثالث بتاريخ 3 ديسمبر 1925، أعلماه خلالها بعزمهما على العمل الفعلي لإنشاء حركة استقلالية

1- سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، ص 383.

2- يوسف مناصرية: : الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص5.

3- قدم العريضة إلى الرئيس الأمريكي ويلسن1919، طالب خلالها بمنح الجزائر حق تقرير المصير، وقام المؤرخ الفرنسي آجرون عام 1980بنشرها، بعد أن قدمها له أحد أصدقائه الفرنسيين، وقام المؤرخ أبو القاسم سعد الله بتعريبها، ودعم هذه الوثيقة بوثائق أخرى عام 1981 تدعم هذه العريضة، حيث قام هذا الأخير بتصويرها من ميكروفيلم، وهي نسخة عن الأصل الموجودة ضمن أوراق الرئيس ويلسون التي تم الاحتفاظ بها بمكتبة الكونغرس الأمريكي، ينظر يوسف مناصرية: مرجع سابق، ص5. أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2007، ج2، ص 49

4- محمد قنانش: الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص35.

5- عبد الرحمن العقون: الكفاح القومي والسياسي، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الأولى (1920-1936)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ج1، ص 123.

تحت تسمية ن.ش.أ، وصرح مصالي قائلا:**« إننا نعمل على التخلص من هذه الحركات الموبوءة الإجرامية، التي تحاول محق الجزائريين والزج بهم في البوتقة الفرنسية، من أجل تأييد سلطان فرنسا إلى الأبد إننا سوف نزيحهم عن الميدان وسوف نسير قدما نحو الاستقلال التام طال أو قصر»**[1]، وبذلك ظهر النجم إلى الساحة السياسية سنة 1926[2] ، تم اختيار باريس مقرا لهذا التنظيم الجديد، لكون جل الأطراف الفاعلة في هذا التنظيم ينتمون إلى الطبقة العمالية المقيمة بالأراضي الفرنسية[3].

بعد تولي مصالي الحاج مسؤولية النجم، باشر مساعيه الحثيثة للدفاع عن القضية الجزائرية، من بينها مشاركته في مؤتمر بروكسل[4]، بتاريخ 10_15فيفري 1927 تحت إشراف الرابطة المناهضة للاضطهاد الاستعماري[5]، خلال هذا المؤتمر منحت لمصالي[6] فرصة الحديث عن مطالب الجزائريين[7]

1- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح في الجزائر 1925-1954، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، دت، ج2، ص13.

2- في تقرير للشرطة الفرنسية بباريس، صدر تقرير بتاريخ280جوان 1926، عن دار ولاية الشرطة بباريس مصلحة شؤون أهالي شمال إفريقيا وبإمضاء موظفين من الشرطة هما آيت قاسي، الدراجي، وجاء في التقرير ما يلي:«...بلغنا ولد قادي رابح كنت بمقهى شارع لاكنال رقم14...فرأيت أهليين جزائريين يدخلان المقهى ليطلبا الاشتراك في جمعية إسلامية تحت اسم نجم الشمال الإفريقي، وقد شرحا للمستمعين أن هذه الودادية الجمعية، وضعت تحت رئاسة الأمير خالد الشرفية، ووضع اسمه فوق إيصالات الاشتراك التي كانت تحمل فرنكا واحدا وخمسين سنتيما» ، للمزيد ينظر عبد الرحمن العقون: مصدر سابق، ص 123_124

3- نفسه، ص 123.

4- محمد لبجاوي: حقائق عن الثورة الجزائرية، تونس، 1971، ص24_ 25

5- أحمد محساس: الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة الحاج مسعود، محمد عباس، منشورات الذكرى 40 للاستقلال، الجزائر، 2002، ص79.

6- مصالي الحاج من وجهة نظر شارل أندري جوليان يملك مقومات القائد السياسي، وامتلاكه ملكة الخطابة وقوة التعبير باللغتين العربية والفرنسية جعلت النجم يحظى بالقوة، فرغم تعليمه المحدود وثقافته العصامية إلا أنه يملك المقدرة على الإقناع والتنظيم والإرادة الصلبة، للمزيد ينظر شارل أندري جوليان: أفريقيا الشمالية تسير، ترجمة المنجي سليم، الطيب لمهيري وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص140.

7- عقد هذا المؤتمر في قصر دوغمون بالعاصمة البلجيكية بروكسل بحضور شخصيات عدة من بينها: بالباندييت نهرو من الهند، محمد حطة من اندونيسيا، الصين ممثلة بالجنرالات الشيوعيين، كتاياما من اليابان ومن بين مطالبه نذكر:1_الاستقلال الكامل للجزائر، 2_جلاء الجيش الفرنسي، 3_ إنشاء جيش وطني، 4_مصادرة الأملاك الزراعية الكبرى للكولون والشركات الإقطاعية،5_ احترام الممتلكات المتوسطة والصغيرة للفرنسيين، 6_إرجاع الأراضي والغابات التي أخذتها الدولة الفرنسية إلى الجزائر، 7_ إنشاء مجالس بلدية منتخبة بطريقة التصويت العام، 8_ خلق مدارس بالعربية، للمزيد ينظر سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، ص378، 379. مصالي الحاج: مصدر سابق، ص140.

أمام جموع الحاضرين في المؤتمر الذي يعد الأول من نوعه في تلك الفترة[1].

وهو نفس التوجه الذي سلكه حزب الشعب المؤسس بتاريخ 11 مارس1937 بمدينة نانتير الفرنسية، برئاسة مصالي الحاج، ولجنته تنفيذية متكونة من: عمار عيماش[2]، كحال أرزقي[3]، فلالي مبارك (المدعو سي عبد الله)[4] وآخرون، وأدلى مصالي بتصريح خلال تأسيسه للحزب الجديد: «**أيها المواطنون الأعزاء يشرفني ويسرني أن أعلن أننا خلال هذه العشية من يوم11مارس1937، أنشأنا حزب الشعب الجزائري بإيداع التصريح في عمالة الشرطة**» [5].

والواضح أن حزب الشعب هو سيرورة، وامتداد لنشاطات ن.ش.أ متبنيا نفس المبادئ والأهداف التي نادى بها النجم، متخذا من باريس مقرا له نظرا للحرية التي تتمتع بها الحركة الوطنية الجزائرية في عقد التجمعات، تأسيس الأحزاب، حرية التعبير، في حال لم تشكل هذه الأحزاب تهديدا للأمن الفرنسي داخل الأراضي الفرنسية[6].

---

[1]– سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص 378.

[2]– عمار عيماش: أمين عام ن.ش.أ حتى سنة 1936، عاد إلى الجزائر سنة 1947، تبنى مواقف إصلاحية، ينظر، محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قيصر داغر، ط 1، دار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص331.

[3]– كحالي أرزقي: من قنزات، عضو الجيل الثاني من مناضلين ش أ، أرسل إلى فرنسا ليحل محل القيادة المسجونة في الجزائر، أوقف سنة1938، توفي في السجن، ينظر محمد حربي، الأسطورة والواقع، ص333.

[4]– فلالي مبارك: ولد في دوار عشيرة، عاش في قسنطينة عمل صباغا، ناضل في صفوفن ش أ، من مؤسسي حزب الشعب، اعتقل سنة 1937 حكم عليه بالسجن 5سنوات، أطلق سراحه قبل الفترة المحددة، لينشط تحت اسم مستعار "منصور" ، عضو اللجنة المركزية في حزب الشعب السري، قائد فدرالية فرنسا ل ح إ ح د سنة 1949، ليقصى بعدها من الحزب السري، من أبرز أنصار مصالي الحاج خلال أزمة الحزب، بعد سنة 1956 واصل النضال داخل الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين، ومسؤول عن فرق الحركة الوطنية الجزائرية المسلحة، توفي سنة 1957 من قبل جبهة التحرير، أعيد دفنه بالجزائر بعد موافقة هواري بومدين، محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد، صالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص 182.

5- مصالي الحاج: مصدر سابق، ص223_224.

6- بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 102.

صرح علال الفاسي[1] في حديثه عن مصالي الحاج وحزبه الجديد، أن هذا الحزب على الرغم من الظروف الصعبة التي مر بها في فترة ظهوره، إلا أن ذلك لم يمنعه من أن يستمد نظامه ويستلهمه من الحزب الدستوري التونسي، والحزب الوطني المراكشي من خلال العلاقات التي ربطت مصالي الحاج بالوطنيين المغاربة في كل من مراكش وتونس[2]، بما في ذلك زعامات وشخصيات قومية عربية[3] أمثال شكيب أرسلان [4].

ولم يقتصر هذا التأثير على الأحزاب المغاربية فقط، بل امتد إلى أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية، مستمدا منها مبادئه الإسلامية والموروث الحضاري والثقافي في برامجه على غرار ج.ع.م.ج، ومتأثرا بمبدأ الاستقلال الذي نادى به ن.ش.أ ودعا إليه الأمير خالد[5].

إن الدارس لنشاطات حزب الشعب، يتضح له جليا أنه امتداد وسيرورة لنشاطات ن.ش.أ النضالية والثورية والوطنية، إلا أن حزب الشعب اختلف عن النجم بكونه انتقل باهتماماته الوطنية والثورية من الإقليمية إلى القطرية، منتهجا طريقته النضالية بالاعتماد على نفس التنظيمات الإدارية والحزبية للنجم، ونفس التوجه الإيديولوجي الثوري، ونفس القيم الفكرية التحررية والموروث الثقافي العربي الإسلامي التي طالما تبناها الحزب ونادى بها.

---

[1]- يذكر علال الفاسي ثناء شكيب أرسلان على شخص مصالي الحاج الذي تميز بالذكاء والشهامة في رسالته التي وجهها شكيب أرسلان ل علال الفاسي سنة 1936 بعد فرار مصالي من الشرطة الفرنسية ليستقربه المقام ب جنيف السويسرية، للمزيد ينظر علال الفاسي: الحركة الاستقلالية في المغرب العربي، ط6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2003، ص 25.

2- نفسه: ص26.

3 - Mahfoud Kaddache: Histoire du nationalisme algérien1919-1939, Edition E D I F, Alger, 2000, p 328.

[4]- شكيب أرسلان: من مواليد بيروت في 25ديسمبر1869 ، التحق سنة 1879 بمدرسة الحكمة ببيروت التي أسسها المطران يوسف الدبس، اشتهر بتفوقه في اللغة العربية، تعلم على يد نخبة ممتازة من الأساتذة في تلك الفترة، سافر بعدها إلى مصر للدراسة، انتقل لسويسرا ليقيم بها مدة من الزمن، قرر الإقامة الدائمة بألمانيا حضر عدة اجتماعات ومؤتمرات أقيمت بسويسرا من بينها المؤتمر السوري الفلسطيني سنة 1921، ليعود إلى لبنان ليتوفى بها سنة 1946، للمزيد ينظر بشير فايد: قضايا العرب والمسلمين في آثار الشيخ البشير الإبراهيمي والأمير شكيب أرسلان، دراسة تحليلية وفكرية مقارنة، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص 90 وما يليها.

5- يوسف مناصرية: مرجع سابق، ص92.

وهو نفس المنهج الذي اتبعته الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية التي ظهرت صيف 1946[1]، التي تبنت مطالب شكلت في مضمونها الشعار الذي بنى عليه الحزب مبادئه وإيديولوجيته، ومن بين هذه المطالب نذكر على سبيل المثال المطالب التي قدمها في مؤتمره الوطني المنعقد بتاريخ1947/09/07 ومن بين هذه المطالب نجد:

- ❖ الجزائر أمة.
- ❖ أن يطبق على الجزائر مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهو المبدأ الذي أقرتها هيئة الأمم المتحدة في ميثاقها، الموقع عليه والمعترف به من قبل الدستور الفرنسي[2].
- ❖ التخلص من الاستعمار وإعادة السيادة للشعب الجزائري.
- ❖ تكوين دولة وطنية بكل خصوصياتها السيادية.
- ❖ تطبيق مبادئ الديمقراطية وفق الضوابط والمعايير التي حددها الحزب، بمعنى أن الكلمة للشعب وللبرلمان الجزائري الذي ينتخب بالإجماع دون تمييز عرقي أو ديني[3].

هذه المطالب توضح لنا أن مفهوم الدولة والوطن لدى هذا الاتجاه، يقوم على استعادة السيادة وفق طموحات الشعب الجزائري، ويتم ذلك عن طريق إقامة جمهورية جزائرية مستقلة لها خصوصياتها وتملك مقومات الدولة الحديثة.

أما إدراجه لمبدأ الأمة الجزائرية، قد يكون في الغالب ردا على منظور الحزب الشيوعي للأمة الجزائرية بأنها أمة في طريق التكوين، وتأكيدا منه بأن الجزائر أمة قائمة بذاتها رغم المحاولات الفرنسية الدائمة لطمس هويتها العربية والإسلامية.

فهذه المطالب، و التي منها: إلغاء النظام الاستعماري، إقامة جمهورية مستقلة، هي مطالب ذات أبعاد سياسية وثقافية واجتماعية، تهدف إلى الدعوة لإقامة دولة مستقلة ذات كيان سياسي

1- بشير بلاح: مرجع سابق، ص 464.

2- سمير بوعبد الله: الخلافات داخل التيار الثوري الاستقلالي وأثرها على النضال السياسي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2010_2011، ص 84.

3 – مراد بوعباش: مفهوم الوطن والوطنية، ص 331.

حر[1]، كما أبانت عن النزعة الوطنية والثورية الموجودة في إيديولوجية الحزب، الهادفة إلى القضاء على محاربة السياسة الفرنسية وإجراءاتها القمعية المسلطة على الجزائريين، بما فيها من أفكار سلبية حاولت غرسها في عقول الجزائريين.

كما يتضح مفهوم الوطن والوطنية لدى ح.إ.ح.د بشكل واضح وجلي، من خلال ما أوردته في وثيقة خاصة بالحزب، ومما جاء فيها: «**ترمي الوطنية إلى الحرية والازدهار التام للقيم الأخلاقية والمادية للوطن، فالوطنية ديمقراطية في ماهيتها وثورية في توجهها، وهي تعني جملة ما تعنيه ترقي الأمة وتفتحها على الطموحات العادلة والتلقائية كأن تمارس دينها وحقها في أن تعيش على ما تدر بها أراضيها سيدة على ثرواتها، فالنزعة الوطنية التحررية هي الوحيدة التي تتماشى مع الحقوق المقدسة للإنسان**»[2].

هذه المطالب لاقت إقبالا من قبل الشعب الجزائري الراغب في التحرر والاستقلال، فيذكر أحمد توفيق المدني: «**أن هذا الحزب كان عظيما حقا، وأنه جاهد في سبيل الاستقلال جهادا مريرا قاسيا، وأن ضحاياه الذين يفوقون عددهم الحصر، فقد فتحوا أمام الشعب كله سبيل التضحية، والفداء، وكانوا معالم الطريق الذي قادنا نحو الثورة الطاهرة ونحو الحرية الغالية، ونحو الاستقلال العزيز، إلا أنني أقولها مخلصا، وفي صراحة عميقة الأساس إن قيادته كانت بسيطة دون مستوى المسؤوليات، ودون مستوى الأحداث**»[3]، وبذلك اكتسحت ح.إ.ح.د الساحة السياسية الجزائرية مع نهاية 1947، نظرا لتوجهاته الثورية التي لاقت إقبالا ورواجا في أوساط الجماهير الجزائرية.

اهتمامات ح.إ.ح.د لم تقتصر على الجانب السياسي فقط، بل تعداه ليشمل الجوانب الاجتماعية منها والثقافية، كجمعية النساء الجزائريات، اتحادية العمال المسلمين، الكشافة الإسلامية

1- مراد بوعباش: الدولة والمجتمع في برامج الحركة الوطنية الجزائرية 1919_1962، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2010_2011، ص331.

2- نور الدين ثنيو: مرجع سابق، ص 268.

3- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، مع ركب الثورة التحريرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ج3، ص 15.

الجزائرية، جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين، لجنة مساندة ضحايا القمع[1]، الجمعيات الرياضية، الفرق المسرحية، كما عملت على تأسيس مدارس تابعة لها من بينها: المدارس العربية الحرة[2].

فتعددت الملامح المجسدة لتلك النزعة الوطنية والثورية لدى الحزب، من بينها ما يعرف في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية بـ"الأزمة البربرية" التي ظهرت سنة 1949، وتمركزت بصفة رئيسية في أوساط الطلبة الجزائريين المهاجرين بفرنسا، من بينهم بناي واعلي، رشيد علي يحي[3].

بحلول شهر مارس1949 امتد نشاط الحركة البربرية إلى الجزائر، مع تبني أنصارها وزعاماتها فكرة أن "الجزائر جزائرية"، وهو طرح مناقض ومعاكس لما دعت إليه ح.إ.ح.د" الجزائر عربية إسلامية"[4]، وهو ما أكده البيان الذي وزعته الحركة البربرية على فئة العمال الجزائريين بفرنسا بنفس السنة:« **ليست الجزائر عربية وإنما هي جزائرية ويجب العمل على توحيد كل الجزائريين المسلمين الذين يريدون النضال من أجل تحرير الوطن دون تمييز بين جنس عربي وبربري، ومنذ بعض الوقت ونحن نطالع باستمرار في مقالات صحفنا ونسمع من أفواه بعض القادة أن الجزائر عربية، هذا التأكيد لا يجافي الحقيقة فحسب لكنه يعبر أيضا عن أفكار عنصرية خالصة بل وأيضا امبريالية وينكر وجود العناصر البربرية والتركية**»[5].

فتبنت الحركة البربرية مبادئ وأهداف تتلخص في مجملها حول:

- ❖ إيجاد دعاة البربرية مبدأ معادي للثقافة العربية الإسلامية، باعتبارها عوامل هدم للهوية البربرية وطمس للتراث البربري، مما أدى إلى تجاهل الماضي الإسلامي للجزائر.

1- لجنة مساندة ضحايا القمع معلن عنها قانونيا بتاريخ 1948/4/13، الكشافة الإسلامية الجزائرية"S.M.A" تشكل مدرسة إعدادية عملية أمينها العام بوزوزو للمزيد ينظر، رابح بلعيد: الحركة الوطنية الجزائرية 1945-1954، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 90.

2- أحمد محساس: مصدر سابق، ص294.

3- عبد الله مقلاتي: في جذور الثورة الجزائرية، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، دار شمس الزيبان، ج 1، الجزائر، 2013، ص259.

4- مراد بوعباش: مفهوم الوطن والوطنية، ص 331.

5- رابح بلعيد: مصدر سابق، ص 87.

- ❖ اعتبار القبائلية لغة لجميع الناطقين بالبربرية، وجعلها في موقف منافس ومعادي للغة العربية.
- ❖ تفسير التاريخ وفهمه انطلاقا من الموقف المعادي للماضي العربي الإسلامي للجزائر، فأصبح بذلك الصراع بين دعاة المغرب العربي ودعاة شمال إفريقيا البربرية.
- ❖ الارتباط بقيم الثقافة الغربية، لذلك كان الحرص على رفع شعارات المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان[1].

هذه المبادئ تؤكد بشكل صريح إنكار الحركة البربرية لعروبة وإسلام الأمة الجزائرية، فباتت خطرا يهدد وحدتها الترابية والتاريخية والعرقية، فهي من منظور ح.إ.ح.د وباء انتشر في أوساط الجماهير الجزائرية، ومن شأنه أن يخلق أزمة حادة تشغل الحزب عن هدفه ومهمته الأساسية لمناهضة ومحاربة الاستعمار وسياسته الجائرة.

وأمام هذا الوضع اتخذ الحزب إجراءات من شأنها أن تحد من تنامي هذه الحركة، عن طريق تبيان حقيقة هذه الحركة للمنضوين في صفوفها، من كونها حركة تهدف لتفكيك وحدة صف الجزائريين، فهي بالأساس فشلت في خلق مكانة لها في الموطن الأصلي للغة البربرية بمنطقة القبائل.

هذه الإجراءات الصارمة من قبل ح.إ.ح.د، دفعت بزعامات الحركة البربرية الانفصالية للتراجع عن مواقفها المناهضة لعروبة الجزائر وإسلامها، والإقرار بوحدة الشعب الجزائري وأن لديهم نفس الاهتمام ونفس القضية للدفاع عنها[2]، وعلى إثر نشاطات هذه الحركة تمت تنحية وعزل حسين آيت أحمد من قيادة المنظمة الخاصة[3].

عقدت ح.ا.ح.د مؤتمرها الثاني للحزب أيام4-5-6 افريل1953، وانبثق عن هذا الاجتماع مجموعة من القوانين والإجراءات مست مختلف الجوانب الإيديولوجية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، تتحدث في مجملها عن:

1- مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص 222.

2- عبد الله شريط: مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإيديولوجي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 129.

3- عبد الله مقلاتي: في جذور الثورة الجزائرية، ص 259.

- ❖ إنشاء جمهورية ديمقراطية بالشعب و للشعب في نطاق المبادئ الإسلامية.
- ❖ القيام بإصلاحات زراعية لفائدة الجزائريين لتحسين أوضاعهم المعيشية.
- ❖ الاهتمام بالجانب الصناعي وفق ما يتناسب مع الإمكانيات والموارد الطبيعية الجزائرية.
- ❖ تأميم الوسائل الزراعية الكبرى.
- ❖ إقامة سوق مشتركة بين الجزائر وتونس والمغرب من ناحية الإنتاج والاستهلاك.
- ❖ تحقيق العدالة الاجتماعية.
- ❖ الاهتمام بجانب التعليم وفق المبادئ الوطنية والإسلامية.
- ❖ الاهتمام بالجانب العلمي التقني والفني.
- ❖ احترام المعتقدات الدينية[1].

عكست هذه المطالب البعد الوطني والثوري ل ح.إ.ح.د، مؤكدة بذلك على الأبعاد القيمية العربية والإسلامية للمجتمع الجزائري، مبرزة أهم مبدأ أقام عليه الحزب نشاطاته الوطنية والثورية "إقامة جمهورية جزائرية ديمقراطية في نطاق المبادئ الإسلامية"، معتبرة إياها ركيزتها الأساسية في نضال الحزب.

2- الاتجاه الإدماجي:

انبثق عن هذا التوجه فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين[2]، تأسست بتاريخ 18 جوان 1927، تبنى مجموعة من المطالب تبرز تأثره بمطالب فئة الشبان، خصوصا تلك المطالب التي تبناها الأمير خالد، فعمل فرحات عباس على إعادة صياغتها، وبلورتها بطريقة لا تثير حفيظة المعمرين[3].

تحدثت هذه المطالب في مجملها عن:

-المساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسيين.

1- مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص 223_ 224.

2- تولى المنتخبون وظائف تمثيلية في المجالس البلدية، المجالس العامة، غرف التجارة والفلاحة، إضافة على وظائف أخرى في المجال الإداري والاقتصادي، للمزيد ينظر يوسف حميطوش: مرجع سابق، ص 171.

3- نفسه، ص 220.

-إلغاء قانون الأهالي، وباقي القوانين الاستثنائية.

- التمثيل النيابي للجزائريين.

-المساواة في التعليم والضرائب وفرص العمل[1].

على الرغم من إعادة صياغة هذه المطالب وبلورتها، إلا أننا نجد أنهالم تورد أي مطلب له علاقة بمفهوم الوطن والقضية الوطنية في توجهها الإيديولوجي أو في أدبيات الفدرالية، فالملاحظ أن هذه المطالب جلها إن لم نقل كلها تتحدث عن تحسين أوضاع الجزائريين، فهي لم تشر إطلاقا للاستقلال أو طالبت به. فهدف الفدرالية من دخول الحياة السياسية يتلخص في مقولة فرحات عباس: «**إن المحن التي يعيشها وطننا هي التي دفعتني إلى المعركة السياسية، فلو أن فرنسا وجدت حلولا عادلة للمشاكل المطروحة عندنا لكنت بدون شك أفضل أن أفلح حديقتي**»[2] .

كما هدفت إلى دمج النخبة الجزائرية المتعلمة في المجتمع الفرنسي في الناحية السياسية منها والاجتماعية، وبلغ مطلب الإدماج إلى نفيهم وجود وطن اسمه الجزائر، وهذا ما يؤكده المقال الذي كتبه فرحات عباس بتاريخ 24 فيفري1936 بعنوان "فرنسا هي أنا"[3] ومن بين ما ورد في المقال: « **الوطنية هي ذلك الإحساس الذي يدفع الشعب داخل حدوده الإقليمية...لو كنت اكتشفت الأمة الجزائرية لكنت وطنيا، فالرجال الذين ماتوا من أجل المثل الوطني هم يوميا مكرمون محترمون...ومع ذلك سوف لا أموت من أجل الوطن الجزائري، لأن هذا الوطن غير موجود لم أكتشفه**»[4]. وهو إنكار صريح من قبله لوجود وطن جزائري.

غير أن هذا التوجه عرف تحولات في إيديولوجيته، وفي أفكاره وطروحاته التي تبناها، وهذا راجع للظروف والأحداث التي مر بها الحزب من بينها:

---

[1]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، ص 163.

2- مراد بوعباش: الوطن والوطنية، ص 338.

3- مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص320.

4- مراد بوعباش: الوطن والوطنية، ص 338.

1- فشل مشروع بلوم فيوليت[1]، الأمر الذي شكل صدمة للفيدرالية ولفرحات عباس على حد سواء، وكان بمثابة نقطة تحول فكري لهذا التوجه، مما انعكس على مطالبهم من المطالبة بالإدماج، إلى المطالبة بحكم فدرالي[2].

2-تجنيد فرحات عباس ضمن صفوف الجيش الفرنسي، جعلته يدرك الفروقات بين المجندين الجزائريين والمجندين من أصل فرنسي، هذه الفروقات جعلته يتبنى سياسة جديدة خصوصا المتعلقة منها بمسألة الحرية والتحرر[3].

3 -نزول الحلفاء بالجزائر بتاريخ1942/12/8، وتقديم فرحات لبيان الشعب الجزائري[4] لخص فيه 112 سنة من الاحتلال والاستعمار، عبر خلاله عن رغبة وطموح الشعب الجزائري دون ضغينة أو حقد، مما أبان عن توجهات إيديولوجية جديدة في فكر فرحات عباس، ليتوجه بعمله السياسي نحو الجماهير الجزائرية، ومما يذكره في البيان:« **إن نزول القوات الإنجليزية والأمريكية في بلادنا فصلت الجزائر عن فرنسا، وشحذ هذا الفصل في جميع النفوس شهوة القبض على زمام الحكم فتبارى في ذلك الجمهوريون أنصار ديغول والملكيون والإسرائيليون، وتصدى الكل يخطب ود الحلفاء بعدما حاربهم، حرص الكل على الدفاع عن مصالحهم الشخصية في خضم هذه الاضطرابات والمطامع**

---

[1]- مشروع قدمته الحكومة الفرنسية، يحوي عدة مطالب منها إلحاق الجزائر بفرنسا وإدماجها فيها، إعطاء حق الانتخاب لجماعة خاصة من الجزائريين لا يزيد عددهم عن 20 ألفا، منح الجنسية الفرنسية لهم مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية الإسلامية. للمزيد ينظر سلوى لهلالي: الاتجاه الليبرالي الجزائري ومشروع بلوم فيوليت1936، مجلة تاريخ الجزائر العربي، العدد6، مخبر الوحدة المغاربية عبر التاريخ، جامعة الجزائر 2، ص119. خامسة مدور: مشروع بلوم-فيوليت: إصلاحات ضائعة بين تماطل حكومة الجبهة الشعبية وسلطة اللوبي الجزائري (1936-1938)، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد7، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015. ص141.

2- مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص 325.

[3]- عز الدين معزة: فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ورحلة الاستقلال 1899-1985، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، ص65.

[4]- ظهر البيان في 3 فيفري 1943، ومن بين الحاضرين والموقعين عليه نجد كل من: تامزالي، غرسي أحمد، قاضي عبد القادر، ابن جلول عن النواب، الأمين دباغين عن حزب الشعب، العربي التبسي، الشيخ خير الدين ، أحمد توفيق المدني، عن جمعية العلماء، محمد جمام عن جمعية الطلبة، فرحات عباس، للمزيد ينظر عبد الله مقلاتي: في جذور الثورة الجزائرية، ص 231.

التي غمرت هذه الأوساط المتطلعة للحكم والمتعطشة للسلطة، وبقي الشعب الجزائري على حِدَة لا يعرفه أحد، ولا يتكلم عنه أحد، وبقيت ثمانية ملايين ونصف من المسلمين نسيا منسيا، لكن الشعب الجزائري في حقيقة الأمر رغم بعده عن ذلك التكالب والتهافت كان بالمرصاد في حذر ويقظة فيما يخص مصيره، ولذا فإن نواب هذا الشعب وهم المعبرون عن مطامحه ورغائبه لم يتملصوا من مسؤوليتهم بل رأوا من واجبهم الاهتمام بمشكلة وطنهم » [1].

-تجربة السجن التي مر بها فرحات عباس بعد ح ع 2، كانت كافية لإعادة ترتيب أفكاره وقناعاته[2].

ليؤسس فرحات عباس الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري شهر ماي 1946 ، اختيار هذا الوقت تحديدا للإعلان عن انطلاقة الحزب، لتزامنه مع الانتخابات العامة الفرنسية المقررة في 2جوان1946[3]. اتسم نهجه بالوسطية والاعتدال في التفكير بين موقف التيار الثوري والإصلاحي ل ج.ع.م.ج

بتاريخ 9 أوت 1946 قدم فرحات عباس مشروع دستور الجزائر أمام المجلس الفرنسي، هذا الدستور كما وصفه الزبيري: «**تطلب الأمر أكثر من عشر سنوات قضاها السيد فرحات عباس في خبرة سائر توجهات الحركة الوطنية، وفي محاولة منه إيجاد ثغرة تمكنه من الوصول إلى إقناع السلطات الاستعمارية، بضرورة الاهتمام بمصائر أبناء الشعب الجزائري الذي أثقلت كاهلهم إجراءات الاستغلال والتهميش**»[4].

ومن المواد التي تضمنها المشروع المقدم، نذكر نماذج منها:

1- تنص المادة الأولى من هذا المشروع على اعتراف فرنسا بالجمهورية الجزائرية وحكومتها.

2- السياسة الخارجية، والدفاع مشترك مع فرنسا.

1- فرحات عباس: ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2005، ص 150.

2- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999، ج1، ص 105.

3- رابح بلعيد: مصدر سابق، ص37.

4- العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، ص 109_110.

3- المادة الثالثة والرابعة: تنص على أن الجمهورية الجزائرية كاملة السيادة على ترابها الوطني، تكوين برلمان عن طريق الانتخاب والاقتراع العام.

وهي دلالة واضحة على الرفض الصريح والجلي لكل أشكال التبعية والوصاية الفرنسية على الجزائر، بما في ذلك الاتحاد الفيدرالي الذي طالبت به النخبة[1].

يمكن القول أن هذا التوجه مر في نشاطه السياسي بتطورات مرحلية في مطالبه الحزبية، التي تدرجت من المطالبة بالإدماج والتجنيس والانتماء إلى فرنسا، إلى مرحلة الاعتدال والمطالبة ببعض الإصلاحات في إطار حكم فدرالي مع فرنسا، لينتهي الحزب إلى المطالبة بالانفصال عن فرنسا. خصوصا بعد تداعيات مظاهرات8 ماي1945 [2] بإنشاء الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

3- الاتجاه الإصلاحي الديني:

سمي المطلب بهذا المصطلح، لتمييز جمعية العلماء عن التوجه الإصلاحي العلماني لفئة الشبان والنخبة باعتبار أن الإصلاح يشمل التوجهين معا.

يعرف سليمان الشيخ التوجه الإصلاحي بقوله:« **أن هذا الاتجاه يضم مجموعة أولئك الذين لهم حقوق أو مصالح مكتسبة، يجب الحفاظ عليها ويدعوهم هذا الحرص إلى شيء من الأناة، ولئن كانوا يتأذون من الاضطهاد الذي يتسم به النظام الاستعماري فإنهم ليسوا مع ذلك بضحاياه الأوائل، وهم يقابلون، في السكان المسلمين، هذه الطبقة الرقيقة من البورجوازية المدنية، ومن ممثلي المهن الحرة، أما نزعتهم الإصلاحية فتبدو في وجهين: أحدهما إسلامي مخلص للقيم العربية–الإسلامية كما هو حريص على الدفاع عنها ضد عدوانات السلطة الاستعمارية، وأما الثاني فهو علماني، نُشِّئ في المدرسة الفرنسية وتأثر بقوة بالإيديولوجية الجمهورية والليبرالية** »[3].

1 -مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص 354-355، 357.

2- يذكر فرحات عباس وجهة نظره حول مظاهرات8 ماي 1945 بقوله:"فرنسا ترى من الأجدى والأنفع أن تقتل غريمها،نعم تقتل غريمها فحسب بل حتى أولئك الذين ضحوا في سبيلها بالنفس والنفيس، وحرروها من قيود الاحتلال الأجنبي، ورجعوا من ساحات الوغى معطوبين أو مشلولين أو ...أو... فتجازيهم جزاء سنمار" للمزيد ينظر فرحات عباس: ليل الاستعمار، ص164.

3- سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين،ترجمة حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص35.

- **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:**

تعتبر سنة 1924 الانطلاقة الفعلية لهذا النشاط الذي تجسد في جمعية الإخاء العلمي، بعد أن كانت مجرد فكرة راودت مخيلة الشيخ ابن باديس ليعرضها على الإبراهيمي لكن الظروف التي مرت بها البلاد حالت دون تجسيدها، غير أن المحاولات ظلت قائمة إلى أن تمكن من تجسيدها في ظل توفر ظروف مناسبة، عن طريق الدروس التي ألقاها أو من خلال كتاباته الصحفية[1].

وهذا ما يؤكده أحد رجالات ج.ع.م.ج البشير الإبراهيمي حول عوامل ظهور ونشوء الحركة الإصلاحية في الجزائر: « **الثورة التعليمية التي أحدثها الأستاذ الشيخ ابن باديس بدروسه الحية، والتربية الصحيحة التي كان يأخذ بها تلاميذه...والتعاليم الحقة التي كان يبثها في نفوسهم الطاهرة الفتية...والإعداد البعيد المدى الذي كان يغذي به أرواحهم الوثابة الفتية...فما كادت تنقضي مدة حتى كان الفوج الأول من تلاميذ ابن باديس مستكمل الأدوات من أفكار صحيحة، وعقول نيرة، ونفوس طامحة، وعزائم صادقة، وألسن صقيلة، وأقلام كاتبة...وتلك الكتائب الأولى من تلاميذه...وهي طلائع العهد الجديد الزاهر** »[2].

لتتجسد الفكرة بتأسيس جمعية العلماء[3] يوم الثلاثاء 17 ذي الحجة 1349 الموافق ل 5ماي 1931 بنادي الترقي بالجزائر العاصمة[4]، تم اختيار العاصمة مقرا لها باعتبارها مقر السلطة

1- علي مرحوم: جمعية العلماء، مرور عام على تأسيسها 1931-1981، مجلة الثقافة، العدد66، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 15_16.

2- علي مرحوم: مرجع سابق، ص16.

3- يتشكل مجلس الجمعية من:الشيخ ابن باديس رئيسا، الإبراهيمي نائبا، محمد الأمين العمودي كاتبا عاما، الطيب العقبي نائب الكاتب العام، مبارك الميلي أمينا للمال، المولود الحافظي عضوا مستشارا، الطيب المهاجي عضوا مستشارا، مولاي بن شريف عضوا مستشارا، السعيد اليجري عضوا مستشارا، حسن الطرابلسي عضوا مستشارا، عبد القادر قاسمي عضوا مستشارا، محمد الفضيل اليراتني عضوا مستشارا، للمزيد ينظر أمين لعيفة: التنشئة السياسية عند ج ع م ج الجزائريين 1931-1956، رسالة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن خدة، الجزائر،2007-2008، ص94_95.

4- محمد البشير الإبراهيمي: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي 1929-1940،دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ج1، ص71.

الإدارية، ولتواجد نادي الترقي بها فهو يعتبر باكورة الجمعية والنواة الأولى لظهورها، أما سعد الله فيرى اختيار العاصمة كمقر لها حتى تعطي الطابع التمثيلي لجميع علماء الجزائر كلها، ولإبعاد شبهة احتكار الحركة الإصلاحية[1].

يرى علماء الجمعية أنفسهم أقرب إلى الإصلاح الديني والدعوة أكثر منه إلى الوظائف الدينية، فيذكر الشيخ ابن باديس: «**أيها الرسميون اتقوا الله في الإسلام والقرآن، هناك من ينتسبون للإسلام والقرآن، ومنهم أشد بلاءً من أولئك وأعظم خطرا، وأقبح عملا، وأسوأ أثرا، أولئك هم الرسميون، قوم ولا أعمم ملكت رقابهم الوظائف فأنستهم أنفسهم فباعوا ضمائرهم في مرضاة من يبتغون عندهم العزة وذهبوا من الملق والتزلف إلى أقصى مابلغه المتزلفون المتملقون**»[2] .

على الرغم من هذا الطابع الديني الإصلاحي الذي ميز نشاطات الجمعية ومبادئها التي قامت عليها، إلا أن ذلك لا ينفي عنها اهتمامها بالجانب السياسي بطريقة غير مباشرة، وبدرجة أقل من النشاط الديني الإصلاحي، حتى تتجنب ردود الإدارة الفرنسية، هذا الاهتمام بالجانب السياسي هو ما لمسناه في العديد من نشاطات الجمعية، ومطالبها التي ميزتها الصبغة السياسية.

وهو ما جعل الجمعية تتخذ من النشاط الديني والثقافي غطاء لمواقفها السياسية، هذه المواقف عرضتها لاتهامات عديدة من الإدارة الفرنسية، فكان رد الشيخ ابن باديس على اتهام الوالي العام للجمعية بتوجهاتها السياسية بقوله: «**ثم ما هذا العيب الذي يعاب به العلماء المسلمون إذا شاركوا في السياسة؟ فهل خلت المجالس النيابية الكبرى أو الصغرى من رجال الديانات الأخرى؟ وهل كانت الأكاديمية الفرنسية خالية من آثار الوزير القسيس رشيليو؟ كلا لا عيب ولا ملامة، وإنما**

1- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية1930-1945، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992ج3، ص84.

2- بشير بلمهدي: الخطاب الديني في الجزائر ومسألة الهوية الوطنية 1954_1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2010_2011، ص 103_104.

امرئ ما اختار ويمدح ويذم على حسب سلوكه في اختياره»[1] . وبذلك نجد أن الجمعية لم تكن بمنأى عن الجانب السياسي، وشكلت بحق أول تشكيلة للإسلام السياسي بالجزائر.

سعت الجمعية في المجال السياسي إلى:

1- إحياء الهوية الوطنية الجزائرية: تكون ضمن مقوماتها التاريخية والحضارية والثقافية والوطنية، والهدف من وراء ذلك المحافظة على استقلالية الكيان الجزائري عن الكيان الفرنسي.

2- محاربة التجنيس والإدماج: معارضة الجمعية لسياسة الإدماج الفرنسية، ومحاولتها تجنيس الجزائريين، فسعت الجمعية للوقوف ضد هذه المشاريع الفرنسية لإدماج الجزائريين، وتكفر كل من تسول له نفسه طلب الحصول على الجنسية الفرنسية من الجزائريين المسلمين، في ذلك يذكر الطيب العقبي: « **التجنس بمعناه المعروف في شمال أفريقيا حرام، والإقدام عليه غير جائز بوجه من الوجوه»**، ويذكر الشيخ ابن باديس: « **إن التجنس هو في الحقيقة اختيار جنسية غير إسلامية للمسلمين ينطوي على التنكر للشرائع المقدسة التي تنظم شؤون حياة المسلمين، وتضع لهم قوانين دنيوية وبشرية»**[2].

3- رفض جمعية العلماء تأييد فرنسا في إطار ح ع 2: أعربت الجمعية عن رفضها لإرسال برقية تأييد ودعم وتضامن مع فرنسا في حربها، فعرضت الأمر للتصويت على المجلس الإداري للجمعية، انتهى التصويت بالرفض للتأييد، وأصر الشيخ ابن باديس على القرار وأبدى استعداده لتقبل أي عقوبة تسلط على الجمعية من قبل فرنسا[3].

4- غرس الروح الوطنية في وجدان الشعب الجزائري: تربية النشأ وتعليمه وتغذية فكره بمبادئ الروح والهوية الوطنية بإحياء تاريخ الأمة الجزائرية بتاريخها وماضيها الحضاري.

1- أمين بلعيفة: مرجع سابق، ص111.

2- عبد العزيز رشيد: البعد الثوري في منهج ابن باديس الإصلاحي، أعمال ملتقى البعد الثوري، مرجع سابق، ص 258-259.

3- نفسه، ص 257.

5- تهيئة الأمة الجزائرية للاستقلال: وهو من المبادئ غير المعلنة للجمعية، فهي تسعى لاستقلال الجزائر في إطارها العربي والإسلامي[1].

كما أبدى الرجل الثاني في ج.ع.م.ج الشيخ البشير الإبراهيمي اهتمامه بالجانب السياسي، من خلال الطلب الذي تقدم به لمحمد فاضل الجمالي- كان وقتها ممثلا للعراق، ونائب لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة- جاء فيه ضرورة إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في دورتها المنعقدة سنة 1951[2].

ومن هذه المساعي يتضح بشكل جلي الصبغة السياسية ل ج.ع.م.ج، بما في ذلك رد فعلها على احتفالات مئوية الاحتلال الفرنسي للجزائر، أو من خلال نشاطاتها في أوساط الجماهير الجزائرية كنوع من التحضير النفسي الوطني والثوري، فقد عملت على تكوين أجيال تحملوا مسؤولية وعبئ تحرير الجزائر، ولو نظرنا إلى مفجري الثورة لوجدنا أن جلهم من تلاميذ جمعية العلماء وخريجي معاهدها العربية والإسلامية، متأثرين بهذه النزعة الوطنية العروبية الإسلامية للجمعية، وهذا ما تم تجسيده في مطالب مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية.

4- الاتجاه الشيوعي.

اختلفت الكتابات التاريخية حول البدايات الأولى لظهور الحزب الشيوعي الجزائري، فهناك من يرى أن ظهوره تزامن مع نهاية ح ع1، مرجعين أصوله وبداياته الأولى إلى الاتحاد الثقافي للعمال الجزائريين الذي ظهر سنة 1902 بفرنسا، وفريق آخر ربط ظهوره بإنشاء الحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1920، فأصبح أنصاره و أعضاؤه من أبرز عناصر الحزب الشيوعي الفرنسي بعد ح ع1، رغم أن هذا الأخير لم تعنه القضية الجزائرية بالدرجة الأولى، وإنما تداولها ضمن الحديث عن أوضاع المستعمرات الفرنسية[3].

1- أمين بلعيفة: مرجع سابق، ص 111-114.

2- يمينة مجاهد: مشروع الدولة والأمة في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية1946-1954، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة السانيا وهران، 2006-2007، ص111.

3- يوسف مناصرية: مرجع سابق، ص21.

وهناك فريق آخر يرى أن الفكر الشيوعي عرف طريق ولوجه إلى الجزائر بعد نهاية ح ع1، حيث تم العثور على منشورات بمنطقة القبائل تدعوا للانضمام للحركة الشيوعية العالمية، تمت طباعتها بمدينة مرسيليا الفرنسية[1].

وتمكن الحزب الشيوعي الفرنسي من تأسيس فرع له بالجزائر مع حلول 1924[2]، وبقي تابعا لها مدة 12سنة، ضم إلى صفوفه العمال الجزائريين والأوروبيين وحمل على عاتقه مسؤولية الدفاع عن العمال الجزائريين المهاجرين[3]، وأصبح هذا الفرع الجديد يتلقى أوامره من الحزب الشيوعي الفرنسي[4]، وبحلول سنة 1926 أصبح الحزب الشيوعي الفرنسي أكثر تنظيما، وضم إليه الشيوعيين المتواجدين في المناطق التابعة له، وتمت تجزئة هذه المناطق إلى فدراليات صغيرة، وأهمها فدرالية الجزائر[5].

أما الفترة الممتدة بين سنتي 1928_1935 فتمت فيها إعادة هيكلة الحزب عن طريق إنشاء أحزاب شيوعية في مستعمراتها بشمال أفريقيا بدلا عن الفروع الموجودة سابقا، وبهذه الهيكلة التنظيمية الجديدة ظهر لنا الحزب الشيوعي الجزائري سنة 1936، مستقل نسبيا عن الحزب الشيوعي الفرنسي[6].

أما تأخر ظهور الحزب الشيوعي في الجزائر إلى غاية 1936، مرد ذلك على عاملين هما:

- تعاليم الدين الإسلامي الراسخة في وجدان المجتمع الجزائري، الرافضة لمبادئ وتعاليم الشيوعية المتعارضة معه.

1- أبو القاسم سعدالله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص 330.

2- كان مكون من ثلاث اتحاديات سميت اتحاد الحزب الاشتراكي الجزائري تم اتحدت تحت مسمى اتحاد الحزب الشيوعي-قسم الجزائر، ينظر يوسف مناصرية: مرجع سابق، ص 22.

3- عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص 178.

4- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، ص333

5- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، ص219.

6- الطاهر غول: مفهوم الدولة الجزائرية في فكر الحركة الوطنية، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية جامعة حمة لخضر، الوادي، 2013-2014، ص105.

- إنشاء حزب شيوعي جزائري مستقل، سيولد مخاوف لدى الحزب الشيوعي الفرنسي من تكرار تجربة ن.ش.ا[1].

ومن بين الأسماء القيادية للحزب: عمار أوزقان[2]، ابن علي بوخرط، قدور بلقاسم[3].

ومن بين أهدافه الرئيسية نجد:

1- كسب أنصار للحصول على قاعدة شعبية عن طريق نشر الأفكار الشيوعية.

2- الدعوة إلى ثورة الفلاحين ضد العمال والإمبريالية والإقطاع.

3- دمج الجزائر في المشاريع السياسية للحزب الشيوعي الفرنسي.

4- تهيئة المجتمع وعناصره الفاعلة للإسهام في الثورة الإصلاحية وتحقيق الاشتراكية[4].

هذه الأهداف تبين اهتمام الحزب الشيوعي الجزائري بشريحة العمال، ودفاعه عن مصالح هذه الشريحة. بمعنى أن الحزب لم ينظر للقضية الجزائرية على أنها قضية تحرير وطن، وإنما نظر إليها على أنها قضية اقتصادية واجتماعية وبالتالي حلها مرهون برفع المستوى المادي والمعنوي للبروليتاريا الجزائرية[5].

أما مسألة الهوية الجزائرية من منظور الحزب الشيوعي الجزائري، فنجد أنه تبنى نفس وجهة نظر الحزب الشيوعي الفرنسي بخصوص الهوية والأمة والوطن، وهو أمر طبيعي باعتبار أن الحزب الشيوعي الجزائري هو امتداد له بالجزائر.

---

[1]- جمعة بن زروال: الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية1954-1962، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011-2012، ص13.

[2]- عمار أوزقان: من منطقة لعزازقة بالقبائل الكبرى ولد سنة 1910، عمل موظفا بالبريد، زاول نشاطه السياسي منذ العشرينات، تقلد مناصب نقابية عدة، انتخب سكرتيرا للحزب الشيوعي سنة 1943 ليطرد منه سنة 1948، أسهم في تحرير جريدة الشاب المسلم في فترة تقربه من جمعية العلماء، التحق بجبهة التحرير سنة 1955، المحرر الأساسي لميثاق الصومام، اعتقل في جانفي 1958، أصبح وزيرا للزراعة سنة 1962-1963، ثم وزيرا للسياحة، ومديرا لمجلة الثورة الإفريقية 1964-1965 بعد معارضة وجيزة لهواري بومدين، لينسحب بعدها من الحياة السياسية، توفي سنة1980، ينظر محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ص181.

3- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، ص220.

4- عبد الله مقلاتي: في جذور الثورة الجزائرية، ج1، ص 216.

[5]- بخاري حمانة: فلسفة الثورة الجزائرية ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، 2012، الجزائر، ص88.

فهذه التبعية للحزب الأم لعبت دورا مهما في وقوف الحزب الشيوعي الجزائري موقف التحالف، والتضامن مع الأطروحات الفرنسية والغربية، وبذلك أصبح الحزب الجزائري مقربا من السياسة الاستعمارية، وتبنيه للأفكار المناهضة للدعاية للتحرر بما في ذلك الأفكار القومية العربية والإسلامية.

كما ظلت النظرية التي أطلقها موريس توريس Morice Toriz متحكمة في إيديولوجيته وتوجهاته الفكرية، فالجزائر من وجهة نظره أمة في طور التكوين والنشوء، محاولا تفسير وجهة نظر الحزب حول هذه الأطروحة بقوله:« **ثمة أمة جزائرية تتكون تاريخيا يمكن أن تساعد على تطورها جهود الجمهورية الفرنسية...**»، ولأجل ذلك عمل الحزب على دمج العناصر الجزائرية مع الأوروبية المتواجدة بالجزائر، بغية ضمان بقائه واستمراره في بث أفكاره وتوجهاته لتسهيل عملية استغلال خيرات البلاد[1].

وبذلك نجد أن الحزب الشيوعي الجزائري سار على خطى الحزب الأم في إنكاره وجود وطن اسمه الجزائر، ولم يعترف به:« **إن الجنسية الجزائرية لا يمكن أن تطرح في الوقت الحاضر، لأن هناك عدة عناصر يتكون منها أصحاب هذه الجنسية–وهم الأوروبيون والمسلمون واليهود– الذين يحاولون أن يذوب بعضهم في بعض ومن ثم يتكون منهم شعب جيد وهو الشعب الجزائري**»[2]، فمن وجهة نظره أنها لا ترقى إلى مستوى الأمة وفق الشروط التي وصفها وحددها ستالين لمفهوم الأمة الحقة من منظوره: لغة مشتركة، رقعة جغرافية مشتركة، وحدة اقتصادية، العادات والتقاليد المشتركة، نفس الإيديولوجية والفكر[3].

1- الجمعي خمري: الحزب الشيوعي الجزائري وتصوره لمشروع المجتمع الجزائري بين الفترة 1936-1956، كتاب مشروع المجتمع في تصورات النخبة السياسية الجزائرية المعاصرة، منشورات مخبر الدراسات الفلسفية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص83-84.

2- عبد الله شريط: مرجع سابق، ص141 .

3- نفسه، ص 143.

وبسبب هذه المواقف التي تبناها الحزب الشيوعي الجزائري جعلته في معزل عن المجتمع الجزائري، ولم يجد ذلك الصدى والقبول الذي أراده باعتبار أن توجهات الحزب ومطالبه التي نادى بها بعيدة كل البعد عما كانت تطمح إليه الجماهير الجزائرية، بالإضافة إلى خلطه بين القضايا التحررية للشعوب المستعمرة، وقضايا معركة الاشتراكية مع الرأسمالية[1].

بإنكار الحزب الشيوعي للأمة الجزائرية أصبح معها مسألة الاستقلال أمر مستبعد ومستحيل الحصول: «**وإذا شاء سوء الحظ أن يحصل يوما على هذا الاستقلال بأنها تكون فريسة لإمبريالية أخرى** »[2]، وهذا الرفض نابع من خوفهم باستقلال الجزائر ستنضم للعالم العربي الإسلامي[3].

كما عارض المطالب التي قدمتها حركة أحباب البيان والحرية من أجل إطلاق سراح القادة المعتقلين، وكرد فعل من الحزب الشيوعي الجزائري أسس حركة أحباب الحرية والديمقراطية، طالبا من الجزائريين دعم فرنسا في حربها لأجل بناء فرنسا جديدة، فقد أوضح أوزقان معارضته لأحباب البيان والحرية، من خلال التقرير الذي قدمه في الندوة المركزية للحزب الشيوعي المنعقدة بقاعة الماجستيك (الأطلس حاليا)، في الفترة الممتدة بين 23-24ديسمبر 1944، مؤكدا استحالة الحصول على الاستقلال، و أن الباحثين عنه هم عصابة من المفسدين يتسترون بالدين لخدمة مصالحهم[4].

لكن هذا الموقف السلبي من المطالبة بالاستقلال، وإنكاره لوجود وطن وأمة جزائرية سرعان ما تغير بعد ح ع2، بتبنيه لأفكار وتوجهات سياسية جديدة استمرت حتى اندلا ع الثورة التحريرية.

بعد نهاية ح ع2 شهد الحزب تطورا في نهجه السياسي، باعتماده على التحالفات السياسية مع أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية من خلال مناداته بتأسيس جبهة وطنية موحدة لهم، والهدف من

---

[1]- بخاري حمانة: مرجع سابق، ص 89.

2- عبد الله شريط: مرجع السابق، ص142.

3- محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984، ص 29.

4- أحمد مريوش: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، مؤسسة كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ج1، ص335.

وراء ذلك هو القيام بإصلاحات من شأنها أن تؤدي إلى إقامة جمهورية جزائرية ديمقراطية، لها دستورها وبرلمانها وحكومتها تكون مرتبطة فيدراليا مع فرنسا[1].

وانطلاقا من سنة1950 أصبح الحزب ينادي بعبارة" الجمهورية الديمقراطية الجزائرية" بدل العبارة التي تعود استعمالها" الدولة المشاركة"، وعمدوا إلى تغيير تلك الصورة النمطية حول أوروبية الحزب الشيوعي الجزائري المرسومة في ذهن الجزائريين، عن طريق تعريب الحزب بإدخال عناصر شابة مسلمة للحزب-بغرض إعطائه حماسة ودفعا معنويا جديدا-التي تزايدت أعدادها خاصة بعد انسحاب العناصر الأوروبية، وبذلك عاد مطلب الاستقلال إلى واجهة الحزب الشيوعي بعيدا عن النظريات الستالينية[2].

من خلال ماسبق نجد أن منظور الحزب الشيوعي الجزائري للاستقلال، هو منظور تدريجي خاضع للمراحل التي مر بها وللظروف التي عايشها، بمعنى أن منظوره للاستقلال تطور مرحليا.

وعلى الرغم من العديد من المواقف المأخوذة عن الحزب الشيوعي الجزائري جعلته عرضة إلى الكثير من الانتقادات، إلا أنه لا يمكننا إنكار الدور الذي قام به لتوعية الجماهير الجزائرية للمطالبة بحقوقها وفق ما نصت عليه المواثيق واللوائح الدولية، والمنظمات الحكومية و غير الحكومية، وبذلك استفادت القضية الجزائرية بعرضها في هذه المحافل وتعرية النظام الاستعماري[3].

وباندلا ع الثورة التحريرية انضمت العناصر الشيوعية للثورة التحريرية، هذه العناصر أسهمت في نشر الوعي بين المجاهدين وتعليمهم المبادئ التنظيمية التي اكتسبوها في فترة نضالهم السياسي ضمن الحزب الشيوعي الجزائري[4]، وباعتلائها لمراكز قيادية في الثورة أسهمت بأقلامها في صياغة مواثيق الثورة التحريرية التي هي موضع بحثنا هذا.

1- مصطفى أوعامري: الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة الوطنية 1920-1954، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد29، 2016، ص462.

2- مصطفى أوعامري: مرجع سابق، ص 464.

3- الجمعي خمري: مرجع سابق، ص 100.

4- نفسه، ص 101.

المبحث الثاني: الأبعاد الفكرية لتيارات الحركة الوطنية الجزائرية

كان لتنوع المشارب الثقافية والسياسية لتيارات الحركة الوطنية الجزائرية بصمات مهمة في أدبيات الثورة التحريرية وصياغة مواثيقها، فالعناصر التي خولت لها صياغة مواثيق الثورة التحريرية لم تأت من فراغ، بل هي حصيلة نضال ثوري سياسي ديني إصلاحي ضمن تيارات الحركة الوطنية، فعملت على صقل فكرهم وبلورة شخصيتهم، فجاءت هذه المواثيق وخصوصا بيان أول نوفمبر متشبعا بالروح الفكرية القيمية لتيارات الحركة الوطنية بأقلام مناضليها.

المطلب الأول: الإسلام

1- الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية:

ربطت تيارات الحركة الوطنية مسألة الدين في مفهومه بمفهوم الوطنية لديها، وهكذا كان الحال بالنسبة للاتجاه الاستقلالي الذي ربط هو الأخر الوطنية بالانتماء الديني، باعتبار أن هذا الأخير نادى بالحفاظ على الهوية الإسلامية للمجتمع الجزائري، التي حاولت الإدارة الفرنسية القضاء عليها، فهي رمز هوية المجتمع الجزائري.

على الرغم من أن هذا الاتجاه لم يكن في بداياته تنظيما إسلاميا بالمعنى المتعارف عليه، لكن التطورات التي عرفها هذا الاتجاه أعطت لنضاله بعدا إسلاميا[1].

فالنجم أبان عن ايدلوجيته من خلال عمله وسعيه الدائم لإحياء الشخصية الإسلامية للمجتمع الجزائري فقد صرح مصالي الحاج في أكثر من مناسبة بضرورة عودة الشعب الجزائري إلى أصوله وحضارته العربية الإسلامية، والعمل على توحيده مع شعوب العالم الإسلامي متخليا بذلك عن الشيوعية، ومبتعدا عن أفكار الحزب الشيوعي الفرنسي التي حاول غرسها داخل هذا التوجه وفي أوساط مناضليه، باعتبارها ترمز للموت بينما الوطنية هي مصدر للحياة[2].

---

[1]- مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص207، 211، 308.

[2]- مليكة عالم: التنظيم القضائي الثوري 1954-1962، الولاية الرابعة نموذجا، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2013-2014، ص 102_ 103.

يرى مصالي الحاج أن من أسباب تخلف المجتمع الجزائري، ابتعاده عن مبادئ ومقومات الدين الإسلامي، فإدراكه لحقيقة الإسلام كمنظومة قيمية ميزت المجتمع الجزائري في تعاليمه، ومعاملاته عبر التاريخ كان من الأسباب التي ساهمت في اتساع الهوة بينه وبين الحزب الشيوعي الفرنسي وابتعاده عنه[1].

فقد صرح مصالي في أحد خطاباته: «**إننا نريد العدل والحرية لبلادنا، قد كان لنا خليفة قد نصر العدل كل العدل، وكان اسم هذا الخليفة عمر بن الخطاب...لقد كنا في زمن ماض إمبراطورية عظيمة...وأما اليوم فنحن تعساء مشتتون وفقراء...لأننا ابتعدنا عن الله، وعن مبادئ الإسلام وماضينا التاريخي ومن جهتنا علينا أن نتحاب ونتحد وعلى الله الباقي**»[2].

فهذه التصريحات والخطب تشير بصراحة ووضوح إلى ذلك الرابط المتين الوثيق الصلة الذي ربط ن.ش.أ بمبادئ وقيم الإسلام التي ربطته بدورها بالعالم العربي والإسلامي.

ولم يقتصر الامر على هذا فقط، فكذلك نجد جرائد النجم الناطقة باسمه حملت شعارات إسلامية من بينها جريدة الاقدام السياسي الصادرة سنة 1926 حاملة شعار" جريدة شهرية اسست للدفاع عن مسلمي شمال افريقيا"، كما أبدى مصالي الحاج انزعاجه و احتجاجه على القرار الصادر شهر فيفري 1933 من قبل السلطات الفرنسية، والقاضي بمنع ج.ع.م.ج من القاء الدروس الدينية في المساجد، إضافة إلى مشاركة مصالي الحاج في المؤتمر الاسلامي الأوروبي المنعقد بتاريخ1935/06/12 بمدينة جنيف السويسرية، تحت رئاسة شكيب ارسلان[3].

ومن مظاهر التوجه الإسلامي للنجم أيضا، وضعة لبطاقة اشتراك خاصة بالنجم، كتبت عليها آية من القرآن الكريم: ﴿ **وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُواْ** ﴾[4] مع رسم لنجمة وهلال، إضافة

---

[1]– نور الدين ثنيو: مرجع سابق، ص 273، 275.

2 – مصالي الحاج: مصدر سابق، ص127.

[3]– مجيد مسعودي، مسألة الهوية في برامج الحركة الوطنية الجزائرية 1926–1954، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري جامعة الجزائر3، 2017–2018، ص 129–130.

4 – سورة آل عمران: الآية 103.

إلى الشعار التقليدي للنجم "حي على الفلاح"، هذا الشعار استمد من آذان الصلاة، ونفس الأمر طبق على بطاقة العضوية فوضع على أحد وجوهها نجمة وهلال والآية الكريمة نفسها[1]. وهو دليل صريح وواضح على إيمان هذا التوجه بالقيم الإسلامية، وضرورة اتحاد الإخوة في الدين قبل الجوار في الكفاح، ضد عدو مشترك حاول طمس الهوية الإسلامية للشعوب المغاربية، وقطع دابر الإسلام في شمال أفريقيا.

كما امتدت تأثيرات هذا التوجه الديني الإسلامي إلى حزب الشعب في مبادئه ومطالبه التي أقرها، ولذلك أعطيت لهذا الجانب أولوية ومكانة مهمة لديه، فقد دأب هذا الحزب طوال فترة نشاطه ونضاله السياسي، العمل لأجل المحافظة على الشخصية الإسلامية الجزائرية من عادات وتقاليد، تاريخ مجيد ولغة بما في ذلك الدين.

و ركز برنامج الحزب على نقاط مهمة تؤكد على الهوية الإسلامية للشعب الجزائري، من وحدة الإسلام والعالم الإسلامي واحترام الإسلام والجديد في هذه المطالب أننا نجد هذا الحزب دعا إلى احترام الدين، الأرض، النسل[2].

كما أبان اهتمامه في الدفاع عن القضايا الإسلامية ومن بينها مهاجمة جريدة الأمة للمؤتمر الإيفخاريستي الذي كان من المقرر عقده بتاريخ 3-7 ماي 1939 بالجزائر، كان هذا الهجوم انطلاقا من اتخاذه صبغة ضد الإسلام، كما شجع على الاستعمار الاوروبي عن طريق نشاط الآباء البيض تحت غطاء الأعمال الإنسانية[3].

ولأجل ذلك نجد أن السنوات التي نشط فيها التوجه الاستقلالي مثلت بحق العودة إلى الإسلام وإلى العالم الإسلامي في حياة المجتمع الجزائري ككل، فقد عمد هذا التيار بأحزابه الثلاث

1- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، ص375.

2- مليكة عالم: مرجع سابق، ص 105.

3- مجيد مسعودي: مرجع سابق، ص133-134.

العمل للمحافظة على المقومات الأساسية الدينية، ورفض كل دعوة للإدماج باعتباره يتعارض مع المقومات الدينية للمجتمع الجزائري[1].

وبالنسبة للتيار الإدماجي، فقد دعا إلى دمج المجتمع الجزائري ضمن المجتمع الفرنسي، مع احترام الإسلام بكل ما يحمله من شرائع سماوية وأحوال شخصية، فجماعة النخبة مثلا في مسألة الدين لا ترى أن ذلك(الإسلام) يشكل أي عائق في وجه عملية التجنيس، وأبرز مثال على ذلك ما صرح به فرحات عباس نفسه واصفا الأمر:« **لا شيء في قرآننا يمنع جزائريا مسلما أن يكون من حيث جنسيته فرنسيا قوي الساعدين متيقظ الذهن طيب القول**»، وهو تعبير صريح من أن الإسلام لا يتعارض ولا يشكل أي عائق أو مانع للنظم والمبادئ سواء كانت أخلاقية أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية لحضارة الغرب[2].

فقد استلهم أفكاره ومثله من الدين الإسلامي، ومن الثقافة الغربية في الدعوة إلى الإدماج مع حفظ عائدات المجتمع وتقاليده:« **إن الإسلام هو وطن روحي بلا حدود يوجهنا من المهد إلى اللحد، إذ يمثل الثقافات الأجنبية دون أن يذوب فيها أو يتشوه أو يضعف، وبناء عليه فقد بقيت مسلما بكل شعيرات روحي، ولكن الثقافة الفرنسية أعطتني حسًا رفيعا في الحياة، وجعلتني أقدر قيم الديمقراطية والإنسانية الحقيقية وقد كنت وفيا لها، وبفضل هذه الثقافة حاربت إقطاعات المال التي استحوذت على السلطة في الجزائر، ووقفت موقف العداء من شعبنا والإسلام**»[3].

وعلى الرغم من كل ما قيل عن نظرة الاتجاه الإدماجي للجانب الديني الإسلامي للمجتمع الجزائري، إلا أننا لا يمكن أن ننفي وجود ملمح ديني اتسم به هذا التوجه، فالمقالات التي كتبها فرحات عباس يطغى عليها نوعا ما بعد ديني. هذه المقالات نشرها فرحات عباس لدى جريدة ابن

1- مراد بوعباش: الدولة والمجتمع،ص 211.

2- فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص 190.

3- نفسه، ص 192.

التهامي سنة 1927، وجمعها فيما بعد في كتاب تحت عنوان "الشاب الجزائري ومن بين هذه المبادئ نذكر:

1- احترام الإسلام، اللغة العربية، المدنية الإسلامية باعتبار أن الإسلام هو دين الشعب الجزائري، على الرغم من كل المحاولات الفرنسية الفاشلة لطمسه والقضاء عليه.

2- أن ينفض الشباب الجزائري غبار الخمول والركود باعتباره حافزا لتطور المجتمع الإسلامي.

3- سعي جميع الشعوب للاقتداء بالتطور الأوروبي دون أن تتخلى عن تقاليدها، هذه الشعوب في حاجة إلى دولة أوروبية (هي فرنسا)، وأن تكون الجزائر وباريس ملتقى المثقفين العرب بغية انبعاث العالم الإسلامي[1].

أما ج.ع.م.ج فكان لها الحظ الأوفر في مسائل الدين والاهتمام به، فمسألة الحفاظ على الدين وحمايته تعتبر من الأسس التي قامت لأجلها ج.ع.م.ج، ومحورها الأساسي في مسيرتها النضالية ونشاطاتها الدينية والتربوية، ولأجل القيام بهذه المهمة السامية على أكمل وجه كان عليها مواجهة ومجابهة عدوين أساسيين:

1- الطرق الصوفية وما تنشره من فتاوى ومغالطات، ومعتقدات بالية.

2- الإدارة الفرنسية التي عملت على محاربة الدين، وقطع أي رابط يربط المجتمع الجزائري مع دينه الإسلامي[2].

فقد كان الدين بالنسبة لها يمثل قوة كبرى، ذو جلل عظيم لا يستهان به، فهو يعمل على تقويم سلوك الأفراد باعتباره ضابطا شرعيا لسلوكهم وممارساتهم اليومية، فالدين مهذب لأخلاقيات المجتمع ويقضي على الفساد الأخلاقي والجرائم المنتشرة في المجتمع[3].

ولنشر هذه القيم الإسلامية والمثل الخلقية العليا، اعتمدت الجمعية على صحفها لنشر مقالات تخص هذا الجانب، تحدثت عن الهدى والرحمة بين الناس، محاربة الخدع والخرافات التي

1- فرحات عباس: ليل الاستعمار، ص 129_130.

2- مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص 251.

3- نفسه، ص 252.

شوهت الدين، كما اهتمت بالعلم والحكمة والموعظة، فإلى جانب اهتمامها بالفكر الإسلامي، والعلم والحكمة والموعظة، اهتمت بالجانب السياسي العالمي وإزاحة الستار عما تخفيه السياسة العالمية وتوضيحها للقراء[1].

عملت الدروس الإسلامية وخاصة دروس الوعظ والإرشاد الملقاة في المساجد، وفي مدارس الجمعية على تحفيز الجماهير على التحرر من الاستعمار، نظرا لما بثته من غيرة وحماسة وطنية ودينية في وجدان المجتمع الجزائري[2]، فالهدف الرئيسي للجمعية من هذه الدروس هو الرد على الدعاية المغرضة، وحملة التشويه التي شنتها الإدارة الفرنسية ضد الدين الإسلامي، بما في ذلك العودة بالإسلام إلى نقاوته وصفاوته الأصلية في أوساط الجماهير الجزائرية، ومحاربة المعتقدات الباطلة من سحر وشعوذة ومعتقدات شركية باطلة.

كما عملت على إنشاء نوادي تثقيفية تربوية في أوساط الجالية المهاجرة، لأجل الحيلولة دون الانغماس في حياة اللهو والمجون، وذلك بتقويم تفكيرهم وجعله تفكيرا سليما حسب تعاليم الدين الإسلامي[3].

كما اهتمت ج.ع.م.ج بكتابة تاريخ الجزائر كمحاولة منها للوقوف في وجه الحملة الفرنسية الرامية لطمس وتشويه صورة وتاريخ المجتمع الجزائري، ومن أهم من ألف من رجال الجمعية نجد كل من مبارك الميلي، أحمد توفيق المدني.

مبارك الميلي: حاول اعادة كتابة تاريخ الجزائر على اساس وطني فألف كتاب تاريخ الجزائر في القديم والحديث في جزءه الاول سنة 1928، أما الجزء الثاني فظهر سنة 1932، وبعد الاستقلال اكمل ابنه محمد الميلي الجزء الثالث منه.

1- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج2، ص 188.

2- عبد الحميد زوزو: المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص18.

3- شارل أندري جوليان: مصدر سابق، ص 135_ 136.

احمد توفيق المدني: ألف كتاب قرطاجنة في أربعة عصور من عصر الحجارة إلى الفتح الإسلامي سنة 1927، كتاب الجزائر 1931، حمل غلافه شعار جميعية العلماء" الاسلام ديننا، العربية لغتنا، الجزائر وطننا[1].

2-فصل الدين عن الدولة الفرنسية:

يذكر فرحات عباس في التقرير الذي قدمه للمؤتمر الأول للحزب المنعقد بمدينة سطيف بتاريخ 25-27 سبتمبر 1947 ما مفاده:« **ومهما يكن فإننا نطالب بتطبيق القانون الأساسي للجزائر في بنوده الديمقراطية تطبيقا عاجلا، وذلك بإلغاء الأحواز الممتزجة(القيادة)، والتراب العسكري، وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة في حق الدين الإسلامي، وإعادة الأحباس إلى جماعة المسلمين**»[2].

فرحات عباس دعا إلى فصل الدين عن الدولة، فهذا النظام الجمهوري الذي ينشده كان تيمنا بالتجارب العالمية أهمها التجربة التركية التي قام بها أتاتورك، فطالب فرحات عباس بجعل الدين والدولة نظامين قائمين بذاتهما، مع ملازمة الدين للنظام السياسي باعتباره نظاما يعبر عن خصائص الأمة والجمهورية التي يطمح إليها، فهذا النظام هو القادر على تسيير مؤسسات ومجالات الأمة[3].

كما دعا إلى إبعاد صفة الدين عن المقاومة فمن منظوره أن المساجد لا يجب أن تكون منبرا ومكانا للحملات الانتخابية أو الصراعات، أو الدعوة لغير الله حتى لا يتم التغرير بالناس، فالمساجد هي أماكن للصلاة والعبادة والدعوة لله ويجب أن تبقى منزهة عن كل هذا[4].

يذكر الباحث نور الدين ثنيو بهذا الخصوص، قوله:« **رأى فرحات أن المدنية الحديثة وفرت جملة من الإمكانات من أجل التواصل الإنساني، خصوصا وجود الوحدات الإقليمية التي يعيش فيها الناس بدياناتهم ولغاتهم وقومياتهم المختلفة، والأقاليم السياسية الجديدة في تعبيراتها الحديثة،**

---

[1]- مجيد مسعودي: مرجع سابق، ص 177-178.

[2]- منى صالحي: نظام القضاء أثناء الثورة التحريرية1954-1962، مكتبة عراس للنشر والتوزيع، سطيف، الجزائر، ص19.

3- نورالدين ثنيو: مرجع سابق، ص 446.

4- مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص365.

وخصوصا كما يحددها القانون الدولي، وكما توحي به الشرعية الدولية، تستوعب داخلها أفرادا سياسيين بالضرورة أي مواطنين يمارسون حقوقهم السياسية والاجتماعية بحرية بعيدا عن الاعتبارات الدينية والقبلية والعشائرية، أو الجهوية المنافية لروح العصر ونظمه الحديثة»[1].

فرحات عباس يرى أن الإيمان والدين هي أمور ومسألة تتعلق بالشخص في حد ذاته، أما الدفاع عن الأمور الخاصة بالبلد فهي مسألة متعلقة بالجميع ، وفق طرق وآليات ديمقراطية، بمعنى أن الدين له مكانته في نفسية الشخص راسخة في ذاته ولا يستطيع أي أحد طمسها سواه، بغض النظر إن كانوا أشخاصا أو مؤسسات قائمة بذاتها.

فمن منظور فرحات عباس أن الدين له أهميته للبلد في نفس أهمية العلم والنظام السياسي والتمدن، إلا أنه يرى أن الأنظمة الحديثة قائمة على احترام الدين باعتباره رمزا لهويتها الوطنية، ولا يتعدى ذلك إلى حد فرض النظام السياسي والاجتماعي، فجاء في وصيته السياسية التي كتبها بعد مظاهرات 8 ماي1945 ما يلي:« **إن الدين مسألة تتعلق بالضمير وحرية الإرادة والاختيار، ويجب أن لا يضطهد الدين، ويدرس بحرية، وهنا تتوقف صلاحيات الدين وامتيازاته، فلا يدخل في أي منازعات اجتماعية، ولا في تشكيل الحكومات، و إن قضايا الدولة من مهمة الدولة فحسب**»، وهذا يوضح أن فرحات عباس لم ينكر أي من الدين والدولة، وإنما أراد الفصل بينهما، فطالب بإبعاد الدين وعدم الزج به في المعارك النزاعات التي تنال من مصداقيته، وإبعاده عن دواليب الحكم والسلطة[2].

أما جمعية العلماء فقد دعت إلى فصل الدين عن الدولة واحترام خصوصياته، ومطالبة السلطات الفرنسية بالابتعاد عن الدين الإسلامي وعدم التدخل في الشؤون الإسلامية، وأن تبقى في منأى عن هذه التدخلات ، خاصة فيما يتعلق بأمور الإفتاء، القضاء الشرعي، إدارة المساجد، فهي

[1]- نور الدين ثنيو: مرجع سابق، ص 446.

[2]- نفسه، ص447-448.

ترى أن فصل الدين عن الدولة الفرنسية هو في صالح الإسلام وأكثر ملائمة له[1]، وقد اوضح الابراهيمي ذلك« **إن هذه الحكومات المتعاقبة تجري من يوم كانت على أسلوب من شر أساليب الاستعمار وأقبحها، فهي تتخذ الدين الاسلامي آلة لخدمة السياسة ، ولذلك تتمسك هذا التمسك لمساجده وأسبابه، وهي تجعل السياسة آلة لهدم الدين الإسلامي وهي تحارب اللغة العربية، والتعليم العربي لتجعل من ذلك وسيلة لمحو الجنسية العربية، وهي تسد أبواب العلم في وجوه المتعلمين بوسائل شتى ليبقى الشعب جاهلا**».

فجمعية العلماء ترى أن الشؤون الاسلامية من عبادات ومعاملات دينية، مقتصرة فقط على المسلمين وخاصة العلماء والمتعلمين منهم، باعتبارهم على قدر كبير من العلم والمعرفة بأمور الدين تخولهم لتولي أمور الإفتاء والاجتهاد وممارسة القضاء الشرعي، وإدارة المساجد باعتبارهم الأدرى بأمور الدين مستندين في ذلك على قانون الفصل الصادر سنة 1905[2].

فصل عن الدولة كان من جملة المطالب التي تقدمت بها الجمعية للمؤتمر الإسلامي المنعقد بالعاصمة الجزائرية شهر جوان 1936، ومما جاء فيها:«**تسليم المساجد للمسلمين مع تعيين مقدار من ميزانية الجزائر بما يتناسب مع أوقافها وتتولى أمرها جمعيات دينية مؤسسة على منوال القوانين المتعلقة بفصل الدين عن الحكومة**» ، إضافة إلى تقديمها تقريرا للحكومة الفرنسية بالجزائر شهر أوت1944، أدرجت فيه مسألة فصل الدين عن الدولة على رأس مطالبها، ومما ورد فيه: « **نحن الآن باسم الدين وباسم الأمة نتمسك بعبارة فصل الدين الإسلامي عن الحكومة الجزائرية**»[3].

[1]- نور الدين ثنيو: مرجع سابق، ص 362، 366، 368.

[2]- مجيد مسعودي: مرجع سابق، ص204.

3- أمين بلعيفة: مرجع سابق، ص 106.

وهو نفس ما أوردته الجمعية في رسالتها الموجهة إلى وزير الداخلية الفرنسي عند زيارته للجزائر شهر أفريل 1947، طالبت فيها بحرية الدين الإسلامي على غرار بقية الديانات الأخرى بالجزائر، مع المطالبة باستقلال المساجد والأوقاف والتعليم[1].

وقد تحدث البشير الإبراهيمي سنة 1951 عن قضية فصل الدين عن الدولة بقوله:« **أتظن هذه الحكومة أنها تسوِّف ما شاء لها الهوى في هذه القضية، وتسخر منا ومن ديننا ما شاء لها الغدر والطغيان، ليطول علينا الأمد فننسى، أو تتشعب علينا المسالك فنقل، أو تتكاثر علينا الخصوم فيضيع صوت الحق في أصوات الباطل؟**

أما الأمد فقد طال مائة وعشرين سنة فتناسى أولنا ولم ينس آخرنا...وأما تشعب السبل فقد أعددنا له دليلا لا يضل وهو الحق، وجانبا لا يزل وهو الصبر... وأما الخصوم فليكثروا ماشاؤوا فإن كثرتهم في قلة... إن كلمة حرية وحدها أصبحت تهز الشعوب هزًا، وأصبحت مقادة في أيدي الدعاة...»[2].

وقد سعت الجمعية من وراء مطالبتها بفصل الدين عن دولة الاحتلال الفرنسي لأجل:

- الاستفادة من حرية العمل بإنشاء مدارس، حرية القاء الدروس في المساجد الرسمية

-منع سلطات الاحتلال الفرنسي من استغلال الدين الاسلامي لخدمة اغراض سياسية[3].

بينما الحزب الشيوعي اشار لمسالة فصل الدين عن الدولة من خلال المشروع الذي قدمه نوابه لمجلس الشيوخ الفرنسي شهر مارس 1947، اوضح فيه رؤيته وتصوره للشكل الذي ستكون عليه الدولة الجزائرية المرتبطة مع الاتحاد الفرنسي، أورد فيه عدة مواد من بينها المادة8 التي تحدث فيها عن

[1]-منى صالحي، مرجع سابق، ص 21.

[2]- الإبراهيمي: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج3، ص142-143.

[3]- مجيد مسعودي: مرجع سابق، ص205.

مسالة فصل الدين عن الدولة ومما جاء فيها: "...**ويضمن القانون فصل الشعائر الدينية عن السلطات العامة**"[1].

-3-القضاء الإسلامي:

يقول البشير الإبراهيمي:«**والدولة الفرنسية عارضت مطالبة الجزائريين بحقوقهم السياسية، لتمسكهم بالقانون الأساسي في الأحوال الشخصية، فعمدت إلى بتر القضاء الإسلامي...واحتكرت وظيفة القضاء لمن يتخرجون على يدها وبتعاليمها، وجعلت نقض أحكامهم وتعقّبها بيد القضاة الفرنسيين، وأصبح القضاء الإسلامي ضئيلا خاضعا للقضاء الفرنسي، وأصبح القضاة بحكم الضرورة لا يرجعون في أحكامهم إلى النصوص الفقهية، وإنما يرجعون إلى اللوائح التي يضعها وكلاء الحق العام الفرنسيون، وفي هذا من الإجحاف وظلم القضاء الإسلامي ما لا يرضى به المسلمون**»[2] .

وانطلاقا من هذا الأمر، طالبت جل تيارات الحركة الوطنية الجزائرية بإصلاح القضاء، ومن بينها الاتجاه الاستقلالي، وإن لم يطالب صراحة بذلك، إلا أنه أشار إليه ضمنيا من خلال بيانه الصادر عن اجتماع 7سبتمبر 1947، من خلال مطالبته بتأسيس دولة وطنية بكل أجهزتها التنفيذية، التشريعية، القضائية، واعتبرت أن القضاء جزء من السيادة الوطنية.

بينما جمعية العلماء قد اهتمت بالقضاء وسعت لإصلاحه، ومن منظورها أن القضاء هو جزء من الدين[3]، فهو ذو خلفية ومشروعية دينية مستمدة من كتاب الله وسنة نبيه الكريم، فقد سعت الجمعية لإعادة تأهيل القضاء الإسلامي تدريجيا، وفق مجموعة من الإجراءات:

1- إعادة النظر في برنامج تكوين القضاة عن طريق الاهتمام باللغة العربية والشريعة الإسلامية، تاريخ القضاء الإسلامي، علم النفس، فتح مؤسسات لأجل تطبيق هذا البرنامج المسطر لتخريج قضاة مسلمين أكفاء ملمين باللغة العربية والشريعة الإسلامية.

---

[1]- مجيد مسعودي: مرجع سابق، ص281.

[2]- محمد البشير الإبراهيمي: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج3، ص 135.

[3]- منى صالحي: مرجع سابق، ص19

2- تأسيس مجلس أعلى للقضاء يتكون فقط من القضاة، وظيفة هذا المجلس الأساسية تعيين القضاة والعمل على مراقبتهم، ويكون هذا الجهاز في منأى عن الجهاز القضائي الفرنسي.

3- توفير محاكم الاستئناف الإسلامية، بحيث لا يلغي ولا يؤيد الحكم الذي أصدره القاضي المسلم إلا قضاةٌ مسلمون[1].

وقد لخص البشير الإبراهيمي نظرة جمعية العلماء لإصلاح القضاء يقوله:« **إننا نريد لقضاتنا حرمة ومكانة، ونريد لرجاله سمعة ومنزلة، ونغار عليها، وندافع عنهما بحمية، وحماسة، ونطالب بإصلاح القضاء ثم استقلاله، ونرى أنه لا عزّ لأمة إلا بعزة قضائها وقضاتها**»[2].

المطلب الثاني: التوجه العروبي.

1-اللغة العربية:

تعتبر اللغة العربية من أهم الأسس الفكرية والثقافية، التي تعمل على توحيد الأمة، فالعربية هي لغة الإسلام والمسلمين فينبغي تعلمها، لذلك انكبت تيارات الحركة الوطنية الجزائرية على الاهتمام باللغة العربية، مع الحرص على تعلمها والسعي لفتح مدارس لهذا الغرض.

فقد حرص الاتجاه الاستقلالي على التدريس باللغة العربية، وهذا نابع من قناعته بأن اللغة العربية هي إحدى رموز الهوية العربية للمجتمع الجزائري، فجل المطالب التي تقدم بها هذا الاتجاه انضوت على مطالب الاعتراف باللغة العربية[3].

قد يتساءل البعض من أن هذا الاتجاه على الرغم من حرصه على تعلم اللغة العربية والتدريس بها، إلا أن جل جرائده صادرة باللغة الفرنسية، وهو نفس الأمر بالنسبة لمقررات اجتماعات الحزب ومؤتمراته بدورها هي الأخرى صادرة باللغة الفرنسية، و ذلك راجع لكون هذه الجرائد موجهة للجزائريين والفرنسيين على السواء، كما أن جل المنتسبين إليه لا يجيدون القراءة باللغة العربية.

1- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، ص 51-52.

2- محمد البشير الإبراهيمي: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج3، ص132.

3- يوسف مناصرية: مرجع سابق، 95.

أما فرحات عباس فقد أبدى تحسره وتأسفه لعدم إتقانه اللغة العربية، وقد طالب بضرورة فتح المدارس العربية الرسمية منها والمهنية، وبترسيخ اللغة العربية إلى جانب اللغة الفرنسية، وهو مطلب تكرر في العديد من مطالب والبرامج التي قدمها فرحات عباس[1]، فأورد في بيان فيفري1943 ضمن تيارات الحركة الوطنية الجزائرية، مطالب إصلاحية من بينها الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية، على شاكلة نظيرتها الفرنسية، فيذكر بخصوص مكانة اللغة العربية مايلي:«...**اللغة العربية هي لغة حضارية راقية...**» [2].

وبالنسبة لجمعية العلماء فهي ترى بأن التعليم هو أساس إصلاح الأمة، ونادت بضرورة الإقبال على العلم بقول الشيخ ابن باديس:« **العلوم في الجزائر كما أظنها في غيرها منها علوم تؤخذ باللسان العربي، وهي علوم الدين واللسان، ومنها علوم تؤخذ باللسان الأجنبي**»، مما يوضح حرصه على تعليم اللغة العربية[3].

وباعتبار أن اللغة العربية لغة القرآن الكريم، فمن الضروري تعلمها وتدريسها للنشء الجزائري، كمحاولة ورد فعل منها على المحاولات الدائمة للإدارة الفرنسية لفرنسة المجتمع الجزائري، وفق خطط ممنهجة لأجل القضاء على انتماءاته الحضارية، فأسست الجمعية مدارس تابعة لها لهذا الغرض.

هذا الجهد المبذول في سبيل نصرة اللغة العربية يهدف للحيلولة دون نجاح الحملة التي تقودها فرنسا لأجل محاربة لغة وثقافة البلد[4]، فإحياء اللغة العربية أدى إلى ظهور الأناشيد الوطنية العربية وانتشارها في الوسط الطلابي، فظهرت كلمات عربية جزائرية ومفاهيم ومعاني جديدة مثل: الأمة

---

[1]– نفيسة دويدة: تطور فكر الوطنية الجزائرية عند فرحات عباس 1927–1955، رسالة ماجستير في التاريخ تخصص معاصر، قسم التاريخ، المدرسة العليا لأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، بوزريعة، الجزائر، 2005، ص 88.

[2]– نور الدين ثنيو: مرجع سابق، ص520.

[3]– سهام مادن: قراءة في أدب الحركة الوطنية" ابن باديس نموذجا"، حولية المؤرخ، العدد 6، اتحاد المؤرخين الجزائريين، الجزائر، 2005، ص 255.

4– عبد الحميد زوزو: مرجع سابق، ص 18.

الجزائرية، الوطن، مما أدى إلى تولد ذلك الشعور والإحساس بالقومية وعروبة الجزائر وانتمائها الإسلامي[1].

ولأجل ذلك سعت ج.ع.م.ج لإحياء مجد اللغة العربية، فظلت تطالب باللغة العربية وترسيمها باعتبارها رمزا للوطن، وبحرية تدريسها على أساس أنها حقهم الطبيعي لأنها رمز لثقافتهم الوطنية[2]، فالبشير الإبراهيمي يعتبر أن أهم عمل منوط بالجمعية هو استعادة الجزائر لنسبها العربي الصافي الخالي من الشوائب، وبعث اللغة العربية من أصولها الأولى في الجزائر[3] .

وبإدراك الإدارة الفرنسية بخطورة اهتمام الجمعية باللغة العربية، وما ينجر عنها من تبعات، سعت للقضاء على اللغة العربية وهو ما سيؤدي في نهاية المطاف إلى القضاء على الشخصية الجزائرية، ولأجل ذلك أصدر وزير الداخلية الفرنسي قرارا بتاريخ 8 مارس1938 يقضي بالتضييق على اللغة العربية وعلى المعلمين، وهو ما اعتبره الشيخ ابن باديس حدثا خطيرا يهدف إلى القضاء على العقيدة الإسلامية بما فيها اللغة العربية، ولأجل ذلك أخذت الجمعية على عاتقها مهمة نشر اللغة العربية عن طريق إنجاز العديد من المنشآت المدرسية[4].

تمكنت الجمعية خلال الفترة الممتدة بين 1930-1945، من فتح70مدرسة[5]، لتعليم أولاد الجزائريين من كلا الجنسين ذكورا وإناثا في مناطق متعددة وضم الشباب في نواد إسلامية[6].

1- فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص 88- 89.

2- علي مراد: الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر، بحث في التاريخ الديني والاجتماعي من 1925-1940،ترجمة محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، 2007، ص 503.

3- الطاهر دراع: مشروع المجتمع الجزائري في تصورات الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، كتاب مشروع المجتمع في تصورات النخبة السياسية الجزائرية المعاصرة، ص66.

4- السعدية بن حامد: دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحركة الوطنية الجزائرية(1931-1954)، أعمال ملتقى البعد الثوري في نشاط الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص308-309.

5- الجيلالي صاري، محفوظ قداش، عبد القادر حراث: المقاومة السياسية1900-1954، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص26.

6- محمد عابد الجابري: السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي (المغرب، تونس، الجزائر)، ط2، منتدى الفكر العربي، الأردن، 1990، ص 113.

وامتدت نشاطات الجمعية التعليمية إلى فرنسا[1]، إضافة إلى إرسال البعثات الطلابية إلى معاهد المشرق والمغرب العربي.

أما الحزب الشيوعي الجزائري فنتيجة لتوجهاته الإيديولوجية لم يحظ بالمكانة التي أرادها، كما لم يجد لنفسه قبولا في أوساط الجماهير الشعبية، خصوصا بعد مواقفه غير المشرفة إزاء مظاهرات 8ماي 1945، فكان من الحزب أن حاول البحث عن مخرج أو إيجاد أرضية تمكنه من الولوج إلى الأوساط الجزائرية، من خلال محاولته الدفاع عن اللغة العربية بجعلها لغة معترفا بها[2]، فقد طالب الاعتراف بها كلغة رسمية، ومساواتها بنفس الحقوق مع اللغة الفرنسية، مع تدريس اللغتين بنفس المساواة وتمنح لهما نفس الحقوق في جميع المستويات التعليمية[3] مع إصداره جريدة سميت "جريدة الجزائر الجديدة" سنة1946 ناطقة باللغة العربية[4].

2- الوحدة العربية:

من المعروف أن مصالي الحاج ذو انتماءات قومية عروبية، هذا الانتماء كان له الدور الأساسي والرئيسي في توجيه فكر هذا الاتجاه وإيديولوجيته نحو العروبة[5]، فآمن برقي قيم العروبة على ما هو موجود ومتعارف عليه عند الغرب، فهذه المبادئ لدى مصالي الحاج لم تكن وليدة الصدفة، بل

---

[1]- يذكر الإبراهيمي أن التبسي عند سفره لباريس اطلع على حقيقة أوضاع الجالية هناك في وسط مجتمع غربي مما أثار مخاوفه على الجالية هناك خاصة على الأولاد الذين ولدوا هناك من عواقب المغريات مما يؤدي بهم إلى انسلاخهم عن المجتمع العربي والقيم الإسلامية، ومن هذا المنطلق راودت الجمعية فكرة إنشاء مراكز تابعة لها بباريس. للاطلاع أكثر ينظر أثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج2، ص387.

2- محمد حربي: سنوات المخاض، ص 113.

[3]- مجيد مسعودي، مرجع سابق، ص281.

4- أحمد مريوش: مكانة اللغة العربية في برامج الحركة السياسية الجزائرية مابين 1926-1954، مجلة البحوث والدراسات، العدد16، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2013، ص 269.

[5]- الطاهر سعود: الحركات الإسلامية في الجزائر، الجذور التاريخية، ط1، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص270.

نابعة من خلفية ناقمة وحاقدة على الاستعمار الفرنسي على أساس أنه سبب مآسي وآلام الشعب الجزائري، كما أن تأثيرات المشارب الثقافية والتنشئة الدينية ساهمت بدور كبير في تأثره بالبعد العربي[1].

هذا التأثر استمر داخل التوجه الاستقلالي، فعلى الرغم من انسحاب المغاربة والتونسيين من ن.ش.أ وبقاء النجم حزبا جزائريا خالصا، إلا أنه ظل ينادي بالتضامن المغاربي والعربي محاولا ربط علاقات متينة مع أحزاب الحركة الوطنية المغاربية والعربية، بغية توحيد النضال والجهود لمحاربة المستعمر المشترك.

ظل مصالي الحاج ينادي بإعادة بعث الحضارة العربية، والعمل على إحياء أمجادها، فالعروبة بالنسبة إليه هي تلك التقاليد والأصول التي ينشأ عليها الإنسان في مجتمعه العربي، وربط صلات وثيقة مع الشخصيات القومية العربية أمثال: شكيب أرسلان، الشاذلي خير الدين، عبد الكريم الخطابي بهدف إعادة بعث الحضارة العربية الإسلامية وإحياء اللغة العربية[2].

يعتبر شكيب أرسلان من بين الشخصيات العربية التي تركت أثرا في شخص مصالي الحاج، وقد تحدث توفيق الشاوي عن الصلة التي ربطت بين الزعيمين، فيذكر أن مصالي طلب منه كتابة خطاب موجه لشكيب أرسلان يبلغه بقدومه لجنيف إثر خروجه من الإقامة الجبرية، كما يذكر أن مصالي الحاج أبدى سعادته بلقاء أرسلان، فهذا اللقاء كان مهما في الحياة السياسية لمصالي الحاج[3].

كان لشكيب أرسلان دور في ذلك التقارب الذي حصل بين مصالي الحاج وابن باديس[4]، هذا التقارب أدى بالنجم إلى المطالبة بالتعليم العربي واحترام الدين الإسلامي وفق ما كانت تنادي به

1- محمد حربي: سنوات المخاض، ص 123.

2- يوسف حميطوش: مرجع سابق، ص216.

3- توفيق الشاوي: مذكرات نصف قرن من العمل الإسلامي 1945-1995، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1998، ص67.

4- التقى مصالي الحاج والشيخ ابن باديس لأول مرة في فرنسا سنة 1936، وصف خلالها مصالي الشيخ ابن باديس في خطبته الشهيرة بالشيخ الجليل ابن باديس، ينظر أبو القاسم سعد الله: الاتجاه العربي في الحركة الوطنية الجزائرية، ص 31.

جمعية العلماء[1]، ويكون بذلك شكيب أرسلان قد ألقى بتأثيره وبأفكاره العروبية والإسلامية على فكر مصالي الحاج وتوجهاته الإيديولوجية[2].

وبدوره أبدى شكيب أرسلان إعجابه بمصالي في فحوى خطابه الذي أرسله لعلال الفاسي[3]، مبلغا إياه بقدوم مصالي الحاج في أوائل سنة 1936 لاجئا إلى جنيف[4].

وفي الحقيقة، فان مصالي افتخر واعتز دائما بعروبته وإسلامه الراسخ، وأبرز مثال على ذلك إجابته على سؤال المحقق الفرنسي حول أسباب تعلقه بعروبة الجزائر، ودفاعه المستميت عن هذه العروبة، فكان رد مصالي الحاج أن دماءه عربية وأن العروبة هي وعاء الإسلام، فالإسلام هو عقيدة المجتمع الجزائري الراسخة، ولأجل ذلك لا يمكنهم التخلي عن عروبتهم وإسلامهم بأي شكل كان[5].

ونجد كذلك حزب الشعب بدوره هو الآخر دافع عن وحدة المغرب العربي، من خلال ما كان يقدمه من مطالب في برامجه[6]، وهو ما عبر عنه أحد القادة التونسيين الهادي نوير في تصريح له لجريدة العمل التونسية، حول مسألة الإضراب العام الذي شنه العمال التونسيون بمدينة بنزرت قائلا: «**إن مثل هذا العمل أملاه الاقتناع بوحدة المغرب العربي، وبإمكانية تحقيقها، وهذا الاقتناع نفسه**

1- أبو القاسم سعد الله: الاتجاه العربي في الحركة الوطنية الجزائرية، ص 31.

2- نبيل أحمد البلاسي: الاتجاه العربي والإسلامي، ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990، ص 52.

3- علال الفاسي: من مواليد1910بفاس المغربية، انتخب سنة 1936 رئيسا لكتلة العمل الوطني، تم نفيه إلى الغابون 1937-1946، غادر بعدها إلى القاهرة سنة 1947، واصل عمله في دعم القضية المغاربية والكفاح المغاربي المشترك انطلاقا من مكتب المغرب بالقاهرة، توفي سنة 1974، ترك مؤلفات عديدة من بينها الحركات الاستقلالية في المغرب العربي.

4- علال الفاسي: مصدر سابق، ص 25.

5- توفيق الشاوي: مصدر سابق، ص227.

6- محمد علي داهش: دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2004، ص14.

جعل المنظمة الجزائرية(حزب الشعب) في خدمتنا وأي شيء أدى بمصالي إلى النشاط في صالحنا، لولا هذا الاقتناع بوحدة المغرب العربي حتى كلفه 6 أشهر سجنا...»[1].

هذا النشاط الحثيث والمتنامي للتوجه الاستقلالي، دفع ح. ا.ح.د إلى الطلب من مكتب المغرب العربي ضرورة الإسراع لتوحيد الكفاح المسلح، والإعلان عن اندلاع الثورة التحريرية بالتزامن بين الأقطار المغاربية الثلاث[2]، فمصالي يرى أن فكرة التحرر لا يمكن أن تكون، أو تتم دون وحدة شمال أفريقيا بما في ذلك وحدة الشعوب العربية، لأجل ذلك نجد أن الشعار الدائم لمصالي الحاج في خطبه ومحاضراته" **عاش استقلال شمال أفريقيا، عاشت شمال أفريقيا حرة**"، ولم يفوت أي فرصة إلا وردد شعاره المغاربي.

لم يكتف بهذا الشعار بل عمل على خلق بطاقات التضامن، وهي إحدى الوسائل التي اعتمدها التوجه الاستقلالي لأجل الحصول على تبرعات مالية، ليؤكد بذلك على ضرورة وحدة العمل المغاربي المشترك في بنوده ومطالبه وأهدافه، بهدف مواجهة الخطر المشترك المتمثل في الاحتلال الفرنسي، مؤكدا على ضرورة الدفاع عن المغرب العربي في هويته العربية والإسلامية.

تحدث مصالي الحاج على ضرورة حسم المواطنين في شمال أفريقيا أمرهم وقرارهم، وبالتالي فهم بين خيارين إما الاستسلام والخضوع للمستعمر، وبالتالي فهم مجبرون لتحمل تبعات ذلك من هضم لحقوقهم، أو الالتزام بالخيار الثاني الانتفاضة وإبداء ردود أفعال رافضة للاحتلال، والعمل على استعادة واسترجاع حقوقهم المنتهكة، على أساس أن الوقت مناسب للتخلص من كل ما هو معيق لعملهم ومصلحتهم[3].

---

[1]– مومن العمري: شعار الوحدة ومضامينه في المغرب أثناء فترة الكفاح الوطني، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص 295.

2–عبد الله مقلاتي: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، موسوعة تاريخ الجزائر، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ج6، ص59.

3– فارس العيد: علاقات الجزائريين بالمغرب الأقصى وتونس1948-1930، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران1، 2016_2017، ص 262-263.

نصت الوثيقة المقدمة ل لمؤتمر الثاني ل.ح.ا.ح.د شهر أفريل1953 تأكيدا على وحدة النضال المغاربي:« **إن الكتلة العربية–الآسيوية–تمثل–بالقوة– عاملا هاما في تحرير شمال أفريقيا...خاصة وأن قضية الاستعمار بدول المغرب العربي قد أصبحت تشهد مزيدا من التدويل، سواء في داخل هيئة الأمم المتحدة أو غيرها من المنتديات والملتقيات العالمية...**» ، كما أشارت نفس الوثيقة إلى مسألة تدويل القضية الجزائرية:« **مما لا شك فيه أن تدويل هاتين القضيتين(الجزائرية والقضية التونسية والمغاربية) من وجهة النظر العامة يساعد القوة الكامنة للكفاح ضد الاستعمار في أفريقيا الشمالية كلها، فجميع العوامل الأساسية التي تبنى عليها وحدة شمال أفريقيا تتأثر بهذا التدويل، إننا نرى العنصر الاستعماري في شمال أفريقيا مهددا بهذا التدويل، بينما ترى العنصر الإسلامي يرى نفسه غانما...**» [1].

هذا التوجه الاستقلالي لطالما استمد أصالته من التراث العربي، وبقي وفيا لتوجهه العروبي والاهتمام بالقضايا العربية والمغاربية، هذا الاهتمام دفع بمصالي الحاج إلى المطالبة بإلغاء الظهير البربري بالمغرب الأقصى، على أساس أنه مدعوم من طرف الإدارة الفرنسية، ويرجع سبب موقف مصالي من الظهير البربري، لكونه يطالب بالعودة إلى الأعراف البربرية في الأحكام القضائية، كبديل عن الشريعة الإسلامية وكتاب الله وسنة نبيه الكريم[2].

أما بخصوص الاتجاه الإدماجي فيذكر فرحات عباس في كتابه ليل الاستعمار:«**إن حق طفولتنا في التعليم والدفاع عن الثقافة العربية والحق في العمل ومحاربة القوانين الاستثنائية، ومحاربة نظام الاستعمار الجائر، كان كل هذا من شأنه أن يعطي لشعبنا السلاح الكافي للدفاع عن نفسه وحقوقه، ريثما يأتي يوم ويطالب فيه بحقه في تقرير مصيره بنفسه، ويقضي إليه أمرا كان مفعولا لا يعلم به إلا الله، لذا لم أتنبأ بالمستقبل من جهة ولكنني لم انكمش في زاوية الانتصار من جهة**

[1]– عبد الله مقلاتي: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، ص59.

2– مصالي الحاج: مصدر سابق، ص 152_153.

أخرى»[1]. هذه الكلمات لفرحات عباس تبين أنه على الرغم من التنشئة الثقافية الفرنسية والغربية لفئة الاندماجيين وتشبعهم بها، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود تلك النزعة العربية ولو كانت خفية في نفوسهم وفي وجدانهم، فهذا التوجه عرف نوعا من الليونة والمرونة في توجهاته السياسية والفكرية في فترة ح ع 2.

فقد أبدى فرحات عباس في العديد من المناسبات رغبته وإصراره على وحدة بلدان المغرب العربي، على أساس أنهم يمثلون وحدة إقليمية وطبيعية من تقاليد وتاريخ وحضارات مشتركة ولهم نفس المصير، وتجسد ذلك في تشكيل فرحات عباس مع الحركات الوطنية المغاربية" جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية" بتاريخ21 فيفري1947[2].

وبذلك نجد أن تطورات ح ع 2 أحدثت تطورا فكريا وسياسيا في شخص فرحات عباس، باعتبار أنه تمكن من التخلص من أفكاره القديمة التي لا تعترف إلا بالأمة واللغة الفرنسية باعتبارها المكون الأساسي لشخصه، والناكرة لوجود أمة جزائرية قائمة بذاتها لها هويتها وكيانها، ليبني أفكارا جديدة مؤمنة بسيادة الجزائر كأمة وكيان، هذا التحول في فكر فرحات عباس أدى به إلى الاهتمام بالقضايا العربية وتعاطفه معها[3].

بينما جمعية العلماء فقد سعت طوال مشوارها النضالي والإصلاحي لربط الجزائر بماضيها وحضارتها العربية[4]، وسعت إلى توطيد وتمتين روابط أخوية بالحركات الإصلاحية المغاربية خاصة التونسية منها، بحكم دراسة الشيخ ابن باديس بالزيتونة وزيارته العديدة لتونس وللمدرسة الخلدونية، فنشرت جريدة الزهراء التونسية بتاريخ 27 ديسمبر1936، تقريرا حول زيارة الشيخ ابن باديس مما

1- فرحات عباس: ليل الاستعمار، ص 138.

2- نفيسة دويدة: مرجع سابق، ص90.

3- حمودي ابرير: موقف الجزائريين من القضية الفلسطينية 1945-1973، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015، ص 106-107.

4- أمين بلعيفة: مرجع سابق، ص 115.

أوردته:« **من المؤكد أن العلاقات بين العلماء الجزائريين والتونسيين ستؤدي إلى الوحدة الدينية والاجتماعية والسياسية في أفريقيا الشمالية**»[1].

ومن أبرز ماكتبه الشيخ ابن باديس عن الوحدة المغاربية ماذكره في صحيفة الشهاب شهر جويلية1937، حمل المقال عنوان "وحدة الشمال الأفريقي أبناء المغرب العربي في المشرق العربي": «...**حيثما توجهنا إلى ناحية من نواحي التاريخ وجدنا هذا المغرب العربي، طرابلس، تونس، الجزائر، مراكش، يرتبط بروابط متينة روحية ومادية، تتحلى بها وحدته للعيان، ولسنا نريد هنا أن نتحدث عن التاريخ القديم، وإنما نريد أن نعرض صفحة من التاريخ الحديث الجاري، مضت حقبة من الدهر كاد فيها الشرق العربي أن ينسى هذا المغرب العربي، وعلى عهد قريب كانت صحافة الشرق غالبا ما تتعرض للمغرب العربي، كما تذكر قطعة من أواسط أفريقيا ومجاهلها، بل هذه الأيام يتجاهل وجوده في كتب لها قيمتها "كضحى الإسلام" وغيره، لكن هذا المغرب العربي–رغم التجاهل السياسي من إخوانه المشارقة– كان يبعث من أبنائه رجال السيف والقلم من يذكرون به ويشيدون باسمه**[2]».

والمتتبع لمقالات رجال الجمعية الصادرة في الجرائد الخاصة بها خاصة الشهاب والبصائر، يلمس ذلك الطابع العروبي الغالب على هذه المقالات، فالإبراهيمي لطالما حرص على رفع شعار الوحدة والتضامن بين البلاد العربية سواء مشرقية أو مغاربية[3]، كما كتب الشيخ ابن باديس مقالات عدة بهذا الخصوص، فهناك أمثلة عن العناوين التي حملتها مقالاته من بينها:

1- الأيام الخالدة في تاريخ المغرب الحديث.

2- لتونس الخضراء أيام عز وفخر هي أيام الحزب الدستوري وما أدراك ماهي.

3- وللجزائر أيام شرف وسؤدد هي أيام ج.ع.م.ج.

---

[1]- مومن العمري: مرجع سابق، ص299.

[2]- نفسه، ص300.

[3]- الطاهر دراع: مرجع سابق، ص 64.

4- وللمغرب الأقصى أيام بطولة ماجدة وشرف استشهاد هي أيام كتلة العمل الوطني[1].

كما دعا الرجل الثاني في الجمعية البشير الإبراهيمي إلى التضامن والتآزر بين أبناء المغرب العربي، للوقوف بجبهة واحدة في وجه الاستعمار الفرنسي وضرورة توحيد الجهود لتكوين وحدة مغاربية، فأصدر باسم مكتب الجمعية القاهرة بتاريخ2 نوفمبر1954، دعوة صريحة لتضامن أبناء المغرب العربي، وذلك لمواجهة الاستعمار الغاشم، ومما ورد فيها:« ...**الشمال الإفريقي قطع تجاوزات من إرث العروبة والإسلام، واجتمعت في كل شيء وهو من صنع الله واجتمعت في شيء واحد من عقل الشيطان، وهو الاستعمار الفرنسي، فإذا اجتمعت اليوم في الثورة على ظلم فرنسا وطغيانها، فلعل هذا هو آخر الجوامع الإلهية التي تغض بها إلى أولها كما تغض الحلقة الأخيرة من السلسلة المفصومة إلى الحلقة، فإذا هي دائرة...**»[2].

وقد آمن الشيخ ابن باديس بأوطان الأمة العربية المنهكة مما تعيشه من انتهاكات استعمارية، فلا ينفك الحديث عنها في خضم حديثه عن الجزائر، فيذكر الشيخ ابن باديس:« **نعم إنا لنا وراء هذا الوطن الخاص أوطانا أخرى عزيزة علينا، هي دائما منا على بال ونحن فيما نعمل لوطننا الخاص نعتقد أنه لابد أن نكون قد خدمناها، وأوصلنا إليها النفع والخير عن طريق خدمتنا لوطننا الخاص...**»[3] .

و كان للمشرق العربي هو الآخر نصيبه من اهتمام ج.ع.م.ج، فهو من منظور ج.ع.م.ج امتداد حضاري للمغرب العربي من حيث العادات التقاليد أمة واحدة مصير مشترك، وبهذا الخصوص يذكر الشيخ ابن باديس في مقال له تحت عنوان" الوحدة العربية" قائلا:« **وإذا قلنا العرب فإننا نعني هذه الامة الممتدة من المحيط الهندي شرقا الى المحيط الاطلنطي غربا، والتي فاقت سبعين مليونا عدا تنطق بالعربية وتفكر بها، وتتغذى من تاريخها، ويحمل مقدارا عظيما من دمها، وقد صهرتها**

1- أبوبكر الصديق حميدي: قضايا المغرب العربي في اهتمامات الحركة الإصلاحية الجزائرية 1920-1954، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 76_77.

2- مومن العمري: مرجع سابق، ص 303.

3- رابح تركي، مرجع سابق، ص142-143.

القرون في بوتقة التاريخ حيث اصبحت امة واحدة، هذه الامة العربية تربط بينها–زيادة عن رابطة اللغة– رابطة الجنس ورابطة التاريخ، ورابطة الألم، فالوحدة القومية والأدبية متحققة بينهما لامحالة »[1].

3–الشعور القومي العروبي:

لطالما أبان التوجه الاستقلالي تضامنه وشعوره مع القضايا العربية، من بينها تضامنه مع الشعوب المغاربية، خاصة على إثر اغتيال النقابي التونسي فرحات حشاد[2] ، ومظاهرات مدينة الدار البيضاء المغربية سنة 1952[3].

كما حظيت القضية الفلسطينية بالنصيب الأوفر ضمن أولوياته، فحث المواطنين الجزائريين على الاهتمام بالقضية الفلسطينية بنفس درجة اهتمامهم بقضيتهم الأم، وأسس لجنة خاصة بباريس سنة 1938 سميت بـ:" لجنة شمال أفريقيا للتضامن والتعاون مع الضحايا العرب في فلسطين"، ودائما في إطار تضامنه مع القضية الفلسطينية، أبدى مصالي الحاج استنكاره من عملية التقسيم التي طالت الأراضي الفلسطينية الذي رافقه إعلان قيام الكيان الصهيوني 15ماي 1948، وأرفق استنكاره بمذكرة أرسلها إلى هيئة الأمم المتحدة معربا فيها رفضه وموقفه ضد قيام دولة لليهود بفلسطين، مبديا تعاطف وتضامن الجزائريين مع الشعب الفلسطيني[4].

---

[1]- مجيد مسعودي: مرجع سابق، ص185.

[2]– فرحات حشاد: ولد بتاريخ 2 فيفري 1914 بقرية العباسية بتونس، درس التعليم الابتدائي، تحصل على شهادة ختم الدروس سنة 1928، عمل سنة 1930 قابض بالشركة التونسية للنقل بالساحل، سنة 1936 لنقابة موظفي الشركة التابعة للاتحاد الإقليمي للكونفدرالية، سنة 1943 عمل بصفاقس على إعادة نشاط الاتحاد المحلي، خلافه مع الشيوعيين دفعه للاستقالة سنة 1944، ليعمل على تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل بتاريخ 20 جانفي 1946 بدعم ومساندة من قبل صالح بن يوسف والحزب الدستوري الجديد، فقاد هذا الاتحاد كأمين عام إلى غاية اغتياله بتاريخ 5ديسمبر1952، ينظر نجاة عبو: التحرر الوطني ووحدة المغرب العربي لدى أحمد بن بلة وصالح بن يوسف دراسة تاريخية مقارنة 1945–1961، رسالة ماجستير تخصص التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014، ص63.

[3]– عبد الله مقلاتي: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، ص59.

4- حمودي إبرير: مرجع سابق، ص78–79.

نضم حزب الشعب حملة تعبئة ومساندة لجمع الأموال والتبرعات لدعم الثوار والمقامين الفلسطينيين، مع تنظيمه لمهرجان شعبي ضخم بالجزائر العاصمة، بإشراف مصالي الحاج دعا فيه لوقف الاعتداءات على الفلسطينيين، وتمكن حزب الشعب من خلال لجنة الدفاع عن فلسطين 16 سبتمبر1937 من إرسال ما قيمته 5640فرنك، كما عبرت عن احتجاجها لدى الإدارة الفرنسية نظير حجزها لجزء من هذه التبرعات[1].

وأبدت ح.ا.ح.د بدورها هي الأخرى تعاطفا مع الشعبين التونسي و المغربي، بعد الإجراءات التعسفية والعنف الذي سلط على الشعبين من قبل قوات الاحتلال الفرنسي ، ولأجل ذلك أصدر الحزب لائحة تضامن مع الشعبين في المؤتمر الخاص بالمصاليين بمدينة أورنو البلجيكية في الفترة الممتدة من 14-16 جويلية195، جاء فيه:« **إن مناضلي حركة الانتصار المجتمعين في مؤتمر غير عادي ...بعد الانحناء أمام الحالة في الشمال الأفريقي، ودراسة تطور القضيتين المغربية والتونسية، اثبتوا بارتياح بأن قضيتي الشقيقتين التونسية والمغربية بقيادة الحركات الوطنية التي تكافح بفعالية متساوية من أجل تحقيق رغباتهم الوطنية، ويندون بالضغط الوحشي(تفتيشات، إيقافات تعسفية، اكتساحات، إعدامات مستعجلة)، تنزل بعنف على الشعبين تحت إعلان "حالة الطوارئ"، ويحملون الحكومة الفرنسية وممثليها مسؤولية هذه الحالة التي تمثل حرب حقيقية، تجري في القطرين التونسي والمغربي، ويحيون في الجهاد البطولي والتحرري الذي يقوم به إخواننا التونسيون والمغربيون، ويؤكدون باستمرار بهذه المناسبة تضامنهم الفعال في هذه المعركة المشتركة**»[2].

أما الاتجاه الإدماجي، فبعد التحول الذي طرأ في فكر فرحات عباس، وتغير إيديولوجيته السياسية وتوجهاته الفكرية ووجهات نظره، مما أدى بفكره إلى أن يتحول إلى الاهتمام بالقضايا

[1]- أحمد شنتي: الجزائر والقضية الفلسطينية، صفحات من الجهاد المشترك، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد13، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015، ص13-14.

[2]- مومن العمري: مرجع سابق، ص297.

العربية، مبديا تعاطفه مع القضية الفلسطينية من خلال اعترافه بفلسطين وإعلان رفضه لما يحدث بها، من خلال البيان الاستنكاري الذي أصدره حزبه ومما جاء فيه:

1- تنديد اللجنة المركزية بالتوجهات الاضطهادية الاستعمارية الصهيونية.

2- رفضها لقرار الأمم المتحدة المفضي إلى تقسيم فلسطين.

3- احتجاجها ضد إقامة المخيمات غير الشرعية لليهود الصهاينة، وضد التدريب العسكري[1].

وغيرها من المطالب الاستنكارية الأخرى في هذا البيان، و التي تصب جلها في نصرة القضية الفلسطينية، ورفضها للممارسات اليهودية بحق فلسطين، فكتب عباس في صحيفة "الجمهورية الجزائرية" حول هذا الموضوع مقالا بعنوان" المأساة الفلسطينية"، أبدى تأسفه على تواطؤ الإمبريالية العالمية مع الصهيونية ضد فلسطين، بما في ذلك الأساليب الهمجية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني من قبل العصابات اليهودية، مبديا أمالا واسعة في عدم تخاذل وتراجع الجيوش العربية في نصرة فلسطين، والإخوة الفلسطينيين في الظروف التي يمرون بها باعتبارها قضية عادلة، كما انضم فرحات عباس إلى" لجنة الدفاع عن فلسطين" التي أسسها الطيب العقبي سنة 1947[2].

وهو نفس المنهج الذي سلكته جمعية العلماء في دعمها للقضية الفلسطينية، فكانت هذه الأخيرة من بين أهم القضايا التي تناولتها، متحدثة عن معاناتها من الإضطهادات التي سلطت عليها من قبل الكيان الصهيوني، فأوردت إحدى جرائدها:«**ليس لدينا أدنى شك أن القضية الفلسطينية مجرد ذريعة لأعداء العرب للاعتداء عليهم خدمة لمصالح الإمبريالية** » [3].

1- حمودي ابرير: مرجع سابق، ص 106-107.

2- نفسه، ص108 - 109.

3- نفسه، ص 86-87.

واهتمت صحف الجمعية بدورها هي الأخرى بالقضية الفلسطينية، ومن بينها جريدة البصائر التي أولت القضية الفلسطينية اهتمامها منذ أعدادها الأولى[1].

كما أبدى رجال الجمعية بدورهم اهتمامهم وانشغالهم بالقضية الفلسطينية،ومن بينهم الطيب العقبي الذي أسس سنة 1947 "لجنة الدفاع عن فلسطين" بنادي الترقي بالجزائر العاصمة، تزامنا مع مبادرة جامعة الدول العربية بجعل يوم الجمعة 13 نوفمبر 1947 يوم فلسطين، لإبراز تضامنها مع الشعب الفلسطيني، وألقى الطيب العقبي خطابه الذي جاء فيه: «**إنه حان الأوان لإظهار الاتحاد العلمي والتضامن الفعلي، وسأحمل راية الجهاد و أذهب بنفسي تاركا الأهل والولد**» [2].

أما البشير الإبراهيمي فرفع دائما شعار الأخوة والتضامن بين الأشقاء العرب في المشرق والمغرب العربي[3]، كما شارك في المؤتمر الإسلامي المنعقد بالقدس بتاريخ3 ديسمبر1953 حول المسالة الفلسطينية، وضرورة إيجاد حل لها، وتم انتخابه عضوا بالمكتب الدائم للمؤتمر الإسلامي المكلف بجمع المال لفلسطين[4].

المطلب الثالث: الديمقراطية:

1-حق المواطنة:

من المعروف أن الاتجاه الاستقلالي ناضل من أجل الحصول على حق المواطنة، دون التخلي عن الجنسية الجزائرية، ودون التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية في برنامجه لسنة ،1933 وهذا قبل أن يتم ذكرها في بيان فيفري1943 الذي طالب باستقلال الجزائر استقلالا كاملا.

فمن منظور مصالي الحاج أن الاعتراف بالمواطنة للإنسان الجزائري، وفق أصوله وجنسيته الجزائرية، هي من تضمن له احترام حقوقه وتحفظها له، مصالي الحاج لم يستسغ فكرة تهميش الجزائريين

---

[1]- أبو بكر حميدي: المواقف الإصلاحية تجاه القضايا الثورية في العالم العربي، القضية الفلسطينية أنموذجا، أعمال ملتقى البعد الثوري، مرجع سابق، ص 287.

2- حمودي ابرير: مرجع سابق، ص 91.

3- عبد الكريم بوصفصاف: مشروع المجتمع في تصورات النخبة السياسية الجزائرية المعاصرة، مرجع سابق، ص 64.

[4]- أمال معوشي: البعد الثوري في فكر الشيخ البشير الإبراهيمي" القضية الفلسطينية" أنموذجا، أعمال ملتقى البعد الثوري، مرجع سابق، 402.

،وإبعادهم عن تسيير شؤون وطنهم الذي يحكمه فئة قليلة، تعتبر أقلية مقارنة بحجم الجزائريين الأصليين، هذه الفئة القليلة استحوذت على كل الإمكانيات، ووضعت كل السلطات بيدها، وهو تجاهل فاضح وواضح لمبادئ الديمقراطية[1].

بينما فرحات عباس طرح سؤالا مفاده:« **كيف هو التجنس؟ الجزائر فرنسية، نحن فرنسيون مع احتفاظنا بقانون الأحوال الشخصية كمسلمين** » ، فهو يرى أن الجزائري هو فرنسي، لديه حقوقه كمواطن فرنسي يتمتع بحق المواطنة، وبالتالي من حقه الحصول على الجنسية دون التخلي عن أحواله الشخصية، لذلك نادى بإدماج المجتمع الجزائري في ظل قانون يشمل جميع الجزائريين، يحترم التشريع الإسلامي، ويحفظ الأحوال الشخصية[2].

فهذا التوجه يطمح إلى تحقيق العيش المشترك بين المجتمعين الجزائري والفرنسي، في ظل حفظ المميزات الحضارية لكل بلد، واحترام الخصوصيات الدينية لكل مجتمع، لأن مبادئ الدين الإسلامي، ونظمه لا تتعارض مع مبادئ الجمهورية الفرنسية[3].

بينما طالب الرجل الثاني في جمعية العلماء، بحق الجزائريين في المواطنة على أساس الجنسية الجزائرية، وهو ما أورده في تقريره المقدم إلى لجنة الإصلاحات الإسلامية بتاريخ3 جانفي 1944، ومما جاء فيه:« **إن الشعب الجزائري يرى أن اعتناقه جنسية غير جنسيته طريق إلى الاندماج، في حين أنه لا يرضى بفقد شخصيته بأي ثمن كان، فما بالك إذا كان هذا مقابل لاشيء**»، ولذلك طالب البشير الإبراهيمي بـ:« **إحداث الجنسية الجزائرية بصفة يستفيد منها كل السكان في هذا الوطن بغير تفريق، لا في الجنس، ولا في الدين، مع المساواة في الحقوق والواجبات**»[4].

---

[1]– إبراهيم لونيسي: مفهوم الديمقراطية في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية قبل 1954، مجلة المصادر، العدد11، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2005، ص161.

[2]– فرحات عباس: الشاب الجزائري، ترجمة أحمد منور، دار المسك، الجزائر، 2010، ص117.

[3]– نفسه، ص 191.

[4]– إبراهيم لونيسي: مفهوم الديمقراطية، ص172.

كما أيد الحزب الشيوعي سياسة الإدماج والمطالبة بالجنسية الفرنسية من خلال جملة مطالبه التي تبناها:

- تمتع الجزائريين بنفس الحقوق والواجبات مع الفرنسيين.
- التساوي أمام القانون، إلغاء القوانين الاستثنائية.
- تمتع الجزائريين بالجنسية الفرنسية، مع تسجيلهم بالهيئات الانتخابية[1].

2-الحرية والسيادة الوطنية:

ارتبط مفهوم الديمقراطية لدى الاتجاه الاستقلالي بمفهوم الاستقلال، فلم يخلو هذا الأخير من معاني الحرية، لذلك نجد أن الاستقلال يحمل في طياته معاني عديدة منها حرية التعبير عن وجهة النظر، حرية التفكير، حرية التنقل، لذلك نجد هذا الاتجاه بمختلف أحزابه ربط مفهوم الديمقراطية بالحرية.

فنجد أن الديمقراطية كفكرة لدى الاتجاه الاستقلالي، قد بلغت أعلى مستوياتها عندما عبر مصالي الحاج بتاريخ 15 مارس1944 عن فكرة الديمقراطية التي ينشدها: «**الديمقراطية التي لابد أن تكون اليوم أو غدا، هي المصدر الوحيد لكل المجتمعات البشرية**»[2] .

انطلاقا من هذا المفهوم، استمد فكرة إنشاء حكومة وطنية ثورية، وهو ما نستنتجه من الوثيقة التي أصدرتها ح. ا.ح.د خلال شهر ديسمبر 1951 تحت عنوان :" **المبادئ الموجهة لنضال الحركة الوطنية**"، وفيها ربط الحزب مفهوم الوطنية بالحرية، كما نجد أن الوثيقة تساءلت عن من هو الوطني؟ وتجيب بأنه:« **هو من يخوض غمار الكفاح داخل بلاده، في سبيل حل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بطريقة تكفل للشعب والوطنيين في البلد أكبر قدر من الحرية، والرقي الروحي والأخلاقي، ومن التنمية والثقافة والرخاء المادي**».

[1]- جمعة بن زروال: مرجع سابق، ص39-40.

[2]- مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص206.

كما حددت الوثيقة مظاهر الوطنية التحررية في النقاط التالية:

- المحتوى الديمقراطي.
- الهدف الثوري: استقلال الأمة وفق تطلعات مشروعة مثل:

1- السيادة الكاملة للشعب.

2- حرية اللغة.

3- حرية العقيدة والمعتقد.

فالديمقراطية في معناها" حكم الشعب بالشعب وإلى الشعب"، وبالتالي فالمجتمع الجزائري كان يتطلع لتحقيق الديمقراطية التي هي شرط لتحقيق الحرية[1].

بينما الاتجاه الإدماجي مع نهاية ح ع 2، عمل على طرح أفكار ونظريات تتعلق بالعمل الديمقراطي، وطريقة ممارسته من خلال المشروع الذي قدمه الإتحاد الديمقراطي للمجلس الفرنسي بتاريخ 19أوت 1946[2]، تحت عنوان"**دستور الجمهورية الجزائرية**"، ومن بين المطالب التي حملها هذا المشروع: مطالبة الجمهورية الفرنسية باعترافها بالحكم الذاتي في الجزائر، وبالجمهورية والحكومة الجزائرية، بما فيها من راية وسيادة[3].

أما الحزب الشيوعي، فبعد الفشل الذي مني به بإيجاد قاعدة شعبية وجماهيرية له، وفق تصوره ومنظوره لجأ إلى تغيير سياسته المنتهجة، في محاولة يائسة لخلق هذه القاعدة، فسعى لوضع خطط وتصورات للعملية الديمقراطية التي يجب أن تكون في الجزائر، وكيفية تجسيدها على أرض الواقع، أصدر الحزب بيانا بتاريخ 29ماي1949 طالب فيه بإنشاء جمهورية جزائرية لها دستورها، وبرلمانها المنتخب بديمقراطية، بالإضافة إلى وجود حكومة[4].

---

[1]- إبراهيم لونيسي: مفهوم الديمقراطية، ص156-157.

[2]- نفسه، ص 166-167.

[3]- مراد بوعباش: مفهوم الوطن والوطنية، ص341.

4- إبراهيم لونيسي: مفهوم الديمقراطية، ص 174-173.

3-مسألة الانتخابات:

تعتبر مسألة المشاركة في الانتخابات مظهرا من مظاهر الديمقراطية. ولأجل ذلك انصبت مجهودات الاتجاه الاستقلالي في العمل على بعث ديمقراطية حقيقية، تكون بمنأى عن الديمقراطية التي أقرتها الإدارة الفرنسية في الجزائر[1]، مع وضع تصورات خاصة لإبراز الممارسة الديمقراطية المنوطة به وفق منظوره، والمتمثلة في حكومة وبرلمان منتخب بطريقة الانتخاب العام[2].

فقد اعتبر هذا الاتجاه أن دخوله لمعترك الانتخابات، والمشاركة بها ضرب من أضرب الديمقراطية التي جسدها الحزب، بغية إضفاء الصبغة الشرعية على نشاطه السياسي[3]، وهي من أبرز المطالب التي طالب بها هذا الاتجاه سنة 1933، فأورد في برنامجه المعلن شهر ماي من نفس السنة تحت عنوان"**الحكومة الوطنية الثورية**":

- إنشاء جمعية تأسيسية تنتخب بالاقتراع العام.
- حق الاقتراع العام بجميع أنواعه ودرجاته.
- حق الترشح لكل الجمعيات العامة لجميع الجزائريين[4].

فمن منظور هذا الاتجاه، أن الحكم يجب أن يكون جمهوريا، قائما على مبدأ الحرية والمساواة، وهذا ما ألمح له وأشار إليه مصالي الحاج في خطابه الذي ألقاه بالملعب البلدي بالجزائر بتاريخ 2 أوت 1936، إثر عودة وفد المؤتمر الإسلامي من باريس ومما ورد فيه: « ... **نقف مع إنشاء برلمان جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام بدون تمييز بالعنصر أو الدين، إن هذا البرلمان الوطني الذي يتكون في عين المكان سيعمل تحت مراقبة الشعب من أجل الشعب**» [5].

1- إبراهيم لونيسي: مفهوم الديمقراطية، ص157.

2- رياض بودلاعة: القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص 31.

3- مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص 105.

4- إبراهيم لونيسي: مفهوم الديمقراطية، ص159.

5- نفسه، ص 169-170.

وإذا ما تتبعنا مسار هذا الاتجاه، انطلاقا من النجم ووصولا إلى ح.ا.ح.د مرورا بحزب الشعب، نجد أن جلها نادت وطالبت بالديمقراطية أو أشارت إليها، كما نجد أن هذا المطلب تكرر في برامج هذه الأحزاب، ما أكسبها قاعدة شعبية وجماهيرية واسعة في أوساط الجزائريين، وهو ما أثار مخاوف الإدارة الفرنسية من مشاركة أحزاب هذا التيار في الانتخابات، لأجل ذلك سعت إلى عرقلة نشاطها[1].

وبالنسبة لديمقراطية الاتجاه الإدماجي، فجسدها مشروع دستور الجمهورية الجزائرية، المقدم من قبل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري للمجلس التأسيسي الفرنسي بتاريخ 19 أوت1946، ومن بين ما نص عليه:

– إقامة جمهورية جزائرية تمتلك سيادتها الكاملة على إقليمها، وتتجسد هذه السيادة في الأمة الجزائرية التي يمارسها النواب المنتخبون من قبل الشعب.

– سلطة تشريعية يمارسها برلمان جزائري ينتخب عن طريق الاقتراع، هذا الأخير أصبح ضمن المطالب الأساسية عند هذا الاتجاه، خاصة بعد ح ع 2[2].

أما الحزب الشيوعي، فقد طالب بتكوين برلمان يكلف بمهمات في تخصصات محددة، من بينها النظر في كيفية تطبيق القوانين الصادرة من البرلمان الفرنسي في الجزائر، أما المجلس الجزائري فينتخب من هيئتين انتخابيتين بالتساوي، وأسندت لهذا المجلس الجزائري مهمة انتخاب رئيس مجلس الوزراء، أما الحكومة فهي مكلفة بتنفيذ القوانين، سواء الصادرة عن البرلمان الفرنسي أو المجلس الجزائري.

كما سعى لوضع تصورات للعملية الديمقراطية التي يجب أن تكون في الجزائر، وكيفية تجسيدها على أرض الواقع، فبتاريخ 29ماي1949 أصدر الحزب بيانا طالب فيه بإنشاء جمهورية جزائرية لها دستورها وبرلمانها المنتخب بديمقراطية[3].

---

[1]– رياض بودلاعة: القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية، ص31.

[2]– إبراهيم لونيسي: مفهوم الديمقراطية، ص 167-168.

3- نفسه، ص 173-174.

وبحلول سنة 1951 حملت معها تغييرات لدى الحزب في خطاباته، يمكن وضعها في خانة القضية الجزائرية، فقد دعت خطاباتهم إلى إنشاء برلمان جزائري يتمتع بكامل السيادة وحكومة وذلك في إطار جمهورية جزائرية ديمقراطية[1] .

4-ائتلاف تيارات الحركة الوطنية الجزائرية:

أعطت تيارات الحركة الوطنية الجزائرية أروع مثال عن الديمقراطية، من خلال تمكنها من الاجتماع والاتحاد في حركات ائتلافية ومحطات توافقية مثلت جانبا من جوانب الديمقراطية، من خلال توافقها في بنود وبيانات هذه المحطات، على الرغم من اختلاف توجهاتها الفكرية والسياسية من بينها: المؤتمر الإسلامي 1936، بيان فيفري 1943، الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها 1951.

- **المؤتمر الإسلامي** عقد يوم 7جوان 1936 بقاعة الماجستيك (الأطلسي حاليا) بحي باب الواد بالجزائر العاصمة، بدعوة من الشيخ ابن باديس والدكتور ابن جلول، ضم أطياف الحركة الوطنية الجزائرية باستثناء ن.ش.أ، ومن بين المطالب التي نادى بها المؤتمرون نجد:
  - إلغاء القوانين الاستثنائية.
  - إلحاق الجزائر بفرنسا مع إلغاء الولاية العامة الجزائرية، مجلس النيابات المالية، نظام البلديات المختلطة.
  - المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية للجزائريين.
  - إجبارية التعليم لكلا الجنسين، مع توفير المدارس الكافية.
  - المساواة في الأجور بين العمال دون تمييز بين الجزائريين والأوروبيين.
  - إعلان العفو السياسي.
  - حق المشاركة في الانتخابات[2].

[1]- الأمين شريط: مرجع سابق، ص 54.

2- محمد قويسم: المؤتمر الإسلامي الجزائري 1936 وعبقرية بن باديس السياسية، كتاب أعمال ملتقى البعد الثوري، مرجع سابق، ص509_512.

- **بيان فيفري 1943**: عمل على صياغته فرحات عباس بمباركة التيارات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية، باستثناء الحزب الشيوعي الجزائري.

جاء البيان بمناسبة نزول قوات الحلفاء بالجزائر بتاريخ 8نوفمبر1942، هذا النزول أعطى الأمل لفرحات عباس في تحقيق مطالبه، من خلال ربطه لاتصالات مع "روبرت مورفي" ممثل الرئيس الأمريكي "روزفلت"، حصل بموجبها على تطمينات أمريكية لأجل إيجاد حل لقضايا الدول المستعمرة من بينها الجزائر، هذه التطمينات ولدت حماسة نضالية لدى فرحات عباس في نشاطه السياسي، لتجسيد المطالب التي قدمها فيما يعرف تاريخيا" **بيان الشعب الجزائري**"[1]، لخص من خلاله فرحات عباس112 سنة من الاحتلال والاستعمار.

- **الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها:** جمعت كل أطياف الحركة الوطنية (ح.إ.ح.د، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الحزب الشيوعي، ج ع م ج، شخصيات مستقلة). تأسست في أوت 1951 بقاعة سينما دنيا زاد بالعاصمة[2]، تباحث المجتمعون خلالها حول نقاط عدة من بينها:

- أوضاع النشاط السياسي للتيارات الوطنية في ظل الأوضاع والظروف التي مرت بها.
- التنديد بسياسة الإدارة الفرنسية القمعية.
- حق الانتخاب والتصويت بكل حرية في الهيئات الانتخابية.
- إلغاء انتخابات 17جوان1951 على أساس أنها مزورة.
- إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين في السجون الفرنسية.
- فك القيود المفروضة على مصالي الحاج[3].

1- يوسف حميطوش: مرجع سابق، ص182، 184، 195.

2- محمد السعيد عقيب: الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، نشأتها، أهم نشاطاتها، مصيرها، أعمال الملتقى الوطني البعد الثوري، ص491.

3- عبد الله مقلاتي: في جذور الثورة الجزائرية، ج1، ص255.

يمكن القول أن تيارات الحركة الوطنية الجزائرية على الرغم من اختلاف انتماءاتها وتوجهاتها الفكرية والإيديولوجية، إلا أنها بذلت مجهودا فعالا ومعتبرا ينم عن شجاعة نضالية، وإرادة قوية صلبة وحقيقية لتغيير الظروف والأوضاع التي مرت بها الجزائر بما في ذلك الشعب الجزائري.

كما نجد أن الظروف التي مرت بها الحركة الوطنية غيرت العديد من المفاهيم، والتوجهات الفكرية والقيمية لديها خاصة بعد ح ع 2، مما أسهم في الإثراء الإيديولوجي لجبهة التحرير الوطني، خاصة في مجال المنظومة القيمية التي استقتها من برامج ومبادئ تيارات الحركة الوطنية، خاصة التوجه الاستقلالي.

الفصل الثانـي
تجليات القيم الفكرية في مواثيق الثورة التحريرية

المبحث الأول: مواثيق الثورة الظروف والمحتوى

المطلب الأول: بيان أول نوفمبر1954

المطلب الثاني: ميثاق الصومام 1956

المطلب الثالث: ميثاق طرابلس1962.

المبحث الثاني: القيم الفكرية لمواثيق الثورة

المطلب الأول: قيم الإسلام كعقيدة للثورة

المطلب الثاني: التوجه العروبي للثورة التحريرية

المطلب الثالث: الديمقراطية كقيمة في تسييروتنظيم الثورة.

المطلب الرابع: الاشتراكية

المبحث الأول: مواثيق الثورة التحريرية، الظروف والمحتوى.

على الرغم من تعدد المشارب الثقافية والفكرية لتيارات الحركة الوطنية الجزائرية، إلا أن ذلك لم يقف عائقًا، أوحاجزاً أمام صياغة مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية، على أساس أن صائغيها هم من خريجي هذه التيارات.

وفي ظل الظروف الصعبة التي تعيشها البلاد، كان من الضروري سن مجموعة من المبادئ، والضوابط والقيم، بهدف خلق أرضية يُحْتَكم إليها، ويجعل منها دستورا ومنهجا تُسَير من خلاله المجتمع الجزائري، والثورة التحريرية بما فيها من قادة ومجاهدين.

وعرف سعد الله قضية التنظير الثوري بقوله:« **تنظير ثورة ما، بمعنى نظرية فلسفية لها، عملية عفوية، تنبع من تطورات اجتماعية واقتصادية معينة...إن الثورة في الواقع هي تقمص وبلورة لفكرة أو لمجموعة من الأفكار كانت في وقت من الأوقات ضائعة أو مضطهدة، فتأتي الثورة وتتبناها، وتبعث فيها الحياة وتعطيها قوة الحركة...وقد عبرت الثورة الجزائرية حتى الآن عن آمال الإنسان المضطهد في كل مكان، وضعت لنفسها مبادئ مستوحاة من التاريخ الجزائري،ومن نضال الإنسان، تقوم على التحرير عن طريق القوة والعقيدة معا والقيادة المشتركة، والتحول الاجتماعي المادي، دون التضحية بالعوامل الروحية، وتحقيق العدالة الاجتماعية دون الدخول في متاهات الصراع الطبقي...** »[1].

ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى الحديث عن مواثيق الثورة التحريرية، في جملة المبادئ والأهداف التي تضمنتها.

[1]– أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2007، ج1، ص46، 48.

المطلب الأول: بيان أول نوفمبر1954.

يعتبر بيان أول نوفمبر أولى المواثيق الرسمية للثورة التحريرية الجزائرية، التي نظرت لفكر وفلسفة الثورة وإيديولوجيتها، باعتبار ماتحمله من زخم فكري وقيمي شملت مجالات عدة سواء دينية، أو حضارية ،أو إنسانية، أو فكرية، رسمت ملامح الدولة الجزائرية المستقبلية، ومايهمنا من مجمل هذه القيم هو الجانب القيمي الفكري لارتباطه بموضوع الدراسة.

قبل دراسة ما انضوى عليه البيان من قيم فكرية، وجب الحديث أولا عن ظروف كتابة البيان، الأطراف الفاعلة في كتابته، والحديث كذلك على ماتضمنه من أفكار ومبادئ.

صيغ هذا البيان من قبل محمد العيشاوي[1]، الصحفي بجريدة العالم العربي بباريس، بطلب من محمد بوضياف وديدوش مراد[2]، في منزل المناضل عيسى كشيدة، وتمت عملية رقن النص النهائي للبيان[3] في منزل المناضل عمر رمضاني بإغيل إيمولا بتيزي وزو[4]، ليتم عرضه في الاجتماع النهائي لمجموعة6 بتاريخ 23 أكتوبر 1954[5].

---

[1]– محمد العيشاوي: ولد في 22جانفي 1921 بسي مصطفى ولاية بومرداس، اضطرته ظروفه العائلية لترك الدراسة والبحث عن عمل، عمل عند محام فرنسي تعلم خلالها الرقن على الآلة، بعد ذلك و في فترة ح ع 2 صار خطيبا يحث الشباب على النضال والوطنية، سافر إلى فرنسا سنة 1950 عمل خلالها في مجلة العالم العربي بباريس ، تعرف عليه بوضياف بفرنسا، بعد عودته للجزائر عمل كمداوم بمقر الحزب، بالجزائر عمل في جريدة الجزائر حرة، التقى مع بوضياف مرة أخرى بالجزائر وكلفه بكتابة وثائق دعائية سرية خاصة باللجنة الثورية للوحدة والعمل، ونظرا لمقدرته الفكرية ووطنيته استعان به بوضياف على صياغة بيان أول نوفمبر، للمزيد ينظر، محمد لحسن زغيدي: بيان أول نوفمبر 1954 وأبعاده، مجلة الدراسات التاريخية، العدد14، جامعة الجزائر2، 2012، ص279-280.

2-محمد لحسن زغيدي: بيان أول نوفمبر، ص 279.

[3]– تمت عملية سحب نص البيان في منزل رابح إيدير الذي يقع فوق محل تجاري، اجتمع به المناضلون للسهر به بغية إحداث فوضى للتغطية على صوت آلة سحب الورق حتى لا ينكشف الأمر، بعد أن سلمهم ديدوش مراد مبلغ من المال لشراء الأدوات اللازمة من حبر وأوراق، للمزيد ينظر أحمد بن نعمان: جهاد الجزائر، حقائق ومغالطات الجغرافيا، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 21. وبشأن الآلتين المستخدمتين في كتابة البيان كانتا تقدمة من عبان رمضان، اشتراهما بعد أن كتب فيهما تقرير بعدم صلاحيتهما في فترة عمله ببلدية شلغوم العيد، وتم الاتصال به في السجن بهدف استشارته في استعمالهما فلم يتوان بالقبول، للمزيد ينظر محمد لحسن زغيدي: بيان أول نوفمبر، ص283، 309.

4- أحمد بن نعمان: جهاد الجزائر حقائق ومغالطات الجغرافيا، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، 2014، ص 21.

5- محمد لحسن زغيدي: بيان أول نوفمبر، ص 208.

تم في النهاية صياغة بيان أول نوفمبر[1] إضافة إلى بيان جيش التحرير، غير أننا نجد أنهما لم يحظيا بنفس الأهمية والاهتمام، بحيث نجد أن بيان الجيش لم يكن بنفس مستوى بيان أول نوفمبر، من ناحية الأسلوب واللغة رغم أنهما صيغا في نفس الفترة الزمنية، فيرى المؤرخ رابح بلعيد أن الاهتمام الذي حظي به بيان أول نوفمبر، نابع من كونه موجه كذلك للجماهير الأوروبية المتواجدة بالجزائر لأجل لفت انتباهها للقضية الجزائرية، ومعاناة الشعب الجزائري جراء السياسية الاستعمارية، ويمكن اعتبارها محاولة من بوضياف وجماعته، لأجل تحسين صورة الجزائري التي شوهتها الإدارة الفرنسية أمام الجماهير الأوروبية والغربية، حتى ينفوا عن أنفسهم صفة التعصب والإثبات بأنهم وطنيون ذو ثقافة غربية[2].

1-لمحة عن البيان:

اعتبر الكثيرون أن بيان أول نوفمبر هو بمثابة عقد ازدياد للجزائر، قدم بشكل عام تحليلا للأوضاع الداخلية والخارجية التي حفزت على الثورة لأجل تحقيق الاستقلال[3]، فجاء نصفه الأول موجها للشعب الجزائري، أما نصفه الثاني فموجه للإدارة الفرنسية وهو عبارة عن شروط للتفاوض وإيقاف القتال[4].

1- يذكر رابح بلعيد، أن محمد العيشاوي كان محسوبا على المصاليين، مما أثار مخاوف هذه المجموعة من عدم تعاونه معهم فعمدوا إلى اختطافه يوم 22اكتوبر1954 من طرف الرقيب أوعمران، فلم يجد العيشاوي بدا من التعاون معهم في صياغة أفكار البيان وكتابته على الراقنة، ينظر رابح بلعيد: مصدر سابق، ص 224.

2- نفسه، ص 224-225.

3- الطاهر سعود: الثورة الجزائرية والمسألة الإيديولوجية، قراءة في بعض النصوص والمواثيق، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد12، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2011، ص60.

4- أحسن بومالي: مظاهر من تنظيم جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة 1954-1956، رسالة ماجستير في الإعلام، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1985، ص 16.

المطلع على البيان[1] سيلاحظ أن المجموعة التي عملت على صياغته لم تنطلق في مشروعها من فراغ سياسي على المستوى الوطني أو الدولي، وإنما جاء كنتيجة أملتها الظروف التي مرت بها البلاد والعالم الخارجي[2]، فهذه المجموعة لم تتجرد من مرجعيتها الإيديولوجية، فالأفكار التي صيغ بها البيان هي إيديولوجية الاتجاه الثوري-حزب الشعب، ح ا ح د-الذي عمل جاهدا لأجل تجسيدها على أرض الواقع، وجل الأفكار الواردة فيه هي بالأساس مستوحاة من الوثائق الأساسية لحزب الشعب[3].

وهذا ما يؤكد أن الثورة التحريرية الجزائرية لم تكن وليدة الصدفة، أو نتاج اجتماعات اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وإنما هي نابعة من تجارب أجيال سابقة، وبالتالي هي مغروسة في وجدان الشعب الجزائري، أما الجيل الثوري فكانت مهمته مواصلة هذا العمل، ويقصد بذلك أنها استمرارية لمسار الحركة الوطنية ونضال الشعب الجزائري[4].

---

[1]- بخصوص ترجمة البيان، يذكر المؤرخ أبو القاسم سعد الله أن البيان فور وصول نسخة منه إلى القاهرة تمت عملية ترجمته إلى العربية، وأذيع في صوت العرب بالقاهرة، ثم عملت الصحف المصرية على ترجمته كاملا ومختصرا، وهذا حسب رواية أحمد سعيد مدير إذاعة صوت العرب في ذلك الوقت، حيث روى هذه القصة لسعد الله بالقاهرة في شهر مارس2004.

بينما محمد يزيد يذكر أن هناك فريقا آخر عمل على ترجمته، وحسب ما يذكر فإن بعض السياسيين المغاربة هم من قاموا بذلك: الرشيد إدريس، بولعراس، إبراهيم طوبال من تونس، عبد الكريم غلاب، عبد المجيد بن جلون، ابن امليح من المغرب، وإن صحت وثبتت شهادة الرجلين فإنه يكون لدينا ترجمتان لبيان أول نوفمبر في نفس الوقت باللغة العربية، أحدهما مصرية وأخرى مغربية، للمزيد ينتظر أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1954-1962، دار البصائر، الجزائر، 2007، ج10، ص 82-83.

2- محمد لحسن زغيدي: بيان أول نوفمبر1954، ص 271.

3- محمد العربي الزبيري: حزب الشعب الجزائري من الشرف إلى العلف، تشريح الأمة، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014، ص 262_ 263.

4- عبد الكريم رمضاني: الظروف السياسية والتاريخية التي تم فيه الإعداد لثورة التحرير الوطني، معالم بارزة في ثورة نوفمبر1954، الملتقى الأول باتنة، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة بالأوراس، 1989، ص 49.

2- محتوى البيان:

اشتمل البيان في طياته على الكثير من القيم المتنوعة إنسانية منها أو فكرية، أو دينية وحضارية أو اجتماعية، إضافة إلى مواضيع مست جوانب عدة، فنجد أن البيان عمل على إيضاح الإيديولوجية الثورية المتبناة من قبل جبهة التحرير الوطني[1]، بما في ذلك دوافعها لتبني هذا الخيار[2].

«**أيها الشعب الجزائري. أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية، أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا، نعني الشعب بصفة عامة، والمناضلين بصفة خاصة**»[3]، من خلال هذه العبارة نجد أن البيان احتكم إلى الشعب في تقييم نشاطه، وهو ملمح لبعد ديمقراطي.

ويرى محررو البيان أن الظروف والأوضاع الدولية[4]، أضحت مهيأة ومناسبة لطرح القضية الجزائرية، ومؤكدين على ضرورة العمل للحصول على التأييد والمساندة، من قبل الدول والشعوب الداعية للتحرر، لأجل دعم القضية الجزائرية وتدويلها في المحافل الدولية[5].

كما تطرق البيان إلى السيادة الوطنية، وطبيعة النظام المستقبلي المأمول للدولة الجزائرية، بإعادة بناء الدولة الجزائرية ذات المبادئ الإسلامية والديمقراطية ذات الهوية العربية، حتى لا يتم إفراغ

---

[1]- حول تسمية جبهة التحرير الوطني يذكر رابح بلعيد مقولة محمد بوضياف حول التسمية:« ذلك لأن الجزائريين كلهم مهما كانت تبعيتهم السياسية يستطيعون الانضمام إلينا...ولكن بصفة فردية، دون أن يكون حزبهم أو حركتهم قد اتخذ أي قرار بشأننا، وفضلا عن ذلك يجب علينا أن نتكاثف ونتصدى بجبهة موحدة لضروب القمع التي سوف تنزل بنا لا محالة»، ولأجل ذلك تم سحب ديدوش مراد ورابح بيطاط وابن مهيدي الاسم الذي كانوا يتمسكون به وهو" حركة التحرير" واقترح كريم " جبهة الاستقلال الوطني" فقال بن بوالعيد" كلا إني أفضل التحرير على الاستقلال في حين أن التحرير سوف يبدأ عما قريب" ينظر، رابح بلعيد: مصدر سابق، ص224.

2-فتح الدين بن آزواو: إيديولوجية الثورة الجزائرية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2000_2001، ص 68.

3- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني 1954_1962: منشورات وزارة الإعلام والثقافة، 1976، ص7.

[4]- خسارة فرنسا في معركة ديان بيان فو، تخلي فرنسا على بعض مستعمراتها في آسيا وإفريقيا، انقسام العالم إلى معسكرين شرقي وغربي، حرص الرأي العام العالمي على السلم نتيجة ما خلفته الحرب العالمية 2، نمو التيار التحرري في العالم عامة ولدى الشعوب المستعمرة خاصة.

5- عامر رخيلة: التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والإعلامية، جامعة الجزائر، 1983، ص 30_31.

الاستقلال من مضمونه الحقيقي، وحتى يميز الشعب الجزائري عن المجتمع الفرنسي بإعطائه هويته العربية والإسلامية، وهو بمثابة رد على الدعاية الفرنسية، وتأكيد على أن الدولة الجزائرية كانت قائمة قبل الاحتلال الفرنسي[1].

بالإضافة إلى إعطائه الضمانات للأقليات الأوروبية المتواجدة بالجزائر، بغض النظر على انتماءاتها الدينية والعرقية، باحترام حريتها ورفض التمييز العنصري، حتى لا تقف في وجه أي عملية تنازل أو تفاوض تقوم بها فرنسا[2] .

صائغو البيان، أبدوا رأيهم في الأوضاع التي آلت إليها الحركة الوطنية، في ظل الصراع القائم بين المركزيين والمصاليين، مؤكدين على حيادهم الإيجابي واستقلاليتهم عن الطرفين المتصارعين[3]، بالإضافة إلى العديد من البنود الأخرى التي أوردها البيان.

المطلب الثاني: ميثاق الصومام.

يعتبر مؤتمر الصومام محطة هامة في مسار الثورة التحريرية الجزائرية، فهو تقييم لسنتين من العمل الثوري والكفاح المسلح، عمل على إحداث تغييرات على مستويات عدة، جددت روح الثورة وفعلت الحراك الثوري، فجعلها ثورة منظمة وعصرية على غرار بقية ثورات العالم.

1-لمحة عن مؤتمر الصومام:

تذكر العديد من المصادر التاريخية، أن فكرة عقد المؤتمر تعود إلى اجتماع القادة الستة سنة 1954، أقر حينها بضرورة عقد اجتماع بعد ثلاثة أشهر من اندلا ع الثورة، لمناقشة ما وصلت إليه الأمور، والأوضاع خاصة من ناحية رد فعل الإدارة والسلطات الفرنسية على هذا الحدث المهم[4]، غير

[1]- فتح الدين بن آزواو: إيديولوجية الثورة الجزائرية، ص 68-69.

[2]- رابح لونيسي: بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية، الجذور الفكرية والمضمون، مجلة المصادر، العدد7، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2002، ص28.

[3]- محمد لحسن زغيدي: بيان أول نوفمبر1954، ص287-286.

[4]- أحمد بن نعمان: جهاد الجزائر، ص57.

أن الظروف حالت دون عقد هذا الاجتماع المزمع عقده شهر جانفي 1955، ومن بين هذه الظروف جملة الاعتقالات التي شنتها السلطات الفرنسية، في صفوف المجاهدين وقادة المناطق[1].

وفي ظل حالة تضييق الخناق الذي فرضته السلطات الفرنسية، قُرِرَ عقد مؤتمر الصومام بتاريخ 20 أوت 1956[2]، ولكي يضفي عبان رمضان طابع الشرعية على هذا المؤتمر تمكن بفضل حنكته السياسية من استمالة العربي بن مهيدي، لتأييده في المؤتمر نظرا لمكانته الثورية التي يحظى بها[3]،بعد أن لمس منه انزعاجه من الوفد الخارجي [4].

عقد هذا المؤتمر في ظل غياب الوفد الخارجي، وممثلي المنطقة الأولى بسبب استشهاد قائدها مصطفى بن بولعيد[5]، ومن بين الحاضرين والمشاركين في المؤتمر نجد:

المنطقة الأولى: لم يمثلها أحد نظرا لاستشهاد مصطفى بن بولعيد.

المنطقة الثانية: مثلها زيغود يوسف، بن طوبال، علي كافي، بن عودة، رويبح، مزهودي.

---

[1]– عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية، ص 61.

[2]– يذكر العربي الزبيري أن بن طوبال في شهادته له، أبلغه أن زيغود يوسف سعى كثيرا لأجل عقد مؤتمر وطني يضم إطارات وقيادات الثورة بالداخل والخارج لوضع خطط مستقبلية وتوضيح وتقييم نشاط الثورة، ينظر محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999، ج2، ص55.

[3]– محمد حربي: الأسطورة والواقع، ص 148.

[4]– يرى بن مهيدي أن الوفد الخارجي بالقاهرة تقاعس عن أداء مهامه المنوطة به، خاصة بعد انتظاره في مدريد وصول شحنة السلاح المزمع إرسالها من قبل الوفد، غير أن هذه الشحنة المنتظرة لم تصل، مما اضطره الأمر للمغادرة إلى القاهرة شهر فيفري للاستعلام ولاستفهام الأمر عن كثب، استطاع أن يقف حسب وجهة نظره على حقيقة بعض الأمور من بينها: المساعدات المصرية المقدمة للجزائريين مرهونة بطبيعة العلاقات القائمة بين مصر وفرنسا(أدرك أن توقف المساعدات المصرية بالأسلحة، وقطع البث الإذاعي المخصص للجزائر، ما هو إلا حصيلة ونتيجة للمباحثات التي جرت بين جمال عبد الناصر، والحكومة الفرنسية الممثلة في السيد"بينو" شهر مارس1956)،– غياب قيادة معينة وموحدة لجبهة التحرير، بل مجموعة أفراد كل يعمل على حدة، وفورة عودة بن مهيدي إلى لجزائر انضم إلى عبان رمضان في مسعاه لعقد المؤتمر، للمزيد ينظر محمد حربي: الأسطورة والواقع، ص148

[5]– سعد دحلب: المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات سعد دحلب، الجزائر، 2007، ص 29.

المنطقة الثالثة: كريم بلقاسم، محمدي السعيد[1] ، اعزورن، العقيد عميروش.

المنطقة الرابعة: عمر أوعمران [2]، محمد بوقرة، علي ملاح.

المنطقة الخامسة: بن مهيدي[3].

المنطقة الحرة: عبان رمضان[4] .

بينما الوفد الخارجي فقد حدثت خلافات مع قادة الداخل حالت دون حضورهم، ومن بين هذه النقاط نذكر: الخلاف حول القيادة، اقترح الوفد الخارجي قيادة مزدوجة بين الداخل والخارج تتكون من ستة أعضاء من كل طرف، أما قيادة الداخل فاقترحت قيادة واحدة في الداخل مما أدى إلى غياب الوفد الخارجي[5].

---

[1]- محمدي السعيد: من مواليد 1912 بآيت فراح بالأربعاء ناث إراثن، ضابط سابق في الجيش الفرنسي، نائب كريم بلقاسم في الولاية الثالثة، شارك في مؤتمر الصومام، عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، سنة 1958 عين قائد العمليات العسكرية الشرقية بتونس، ليتم عزله وتولى بومدين قيادة العمليات العسكرية بعد دمجها، ليعين على رأس هيئة الأركان بتاريخ 27أوت 1961، انضم إلى بن بلة مع بداية أزمة جوان 1962، عين وزيرا لقدماء المجاهدين وضحايا الحرب بتاريخ 27 سبتمبر في أول حكومة شكلها بن بلة بعد الاستقلال، مرشح الجبهة الإسلامية للإنقاذ في انتخابات1991، توفي بتاريخ 6ديسمبر1994، للمزيد ينظر، عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص317.

[2]- عمر أوعمران: ولد سنة 1909 بالقبائل، انضم لحزب الشعب حكم عليه بالإعدام سنة 1945، ليعفى عنه سنة 1946، بعد ملاحقات الشرطة الفرنسية التجأ إلى الجبال سنة 1947، وبقي متمردا حتى انشقاق ح إ ح د ، وقف إلى صف مصالي ضد المركزيين فيفري 1954، نائبا لكريم بلقاسم في قيادة المنطقة الثالثة نوفمبر 1954، ثم قائدا للولاية الرابعة سنة 1956، ثم عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية 156-1962، بعد سنة 1956 كلفته لجنة التنسيق بإخضاع أنصار بن بلة لأوامر القيادة سنة 1960/ ثم ممثلا لجبهة التحرير في تركيا سنة 1960، لينفصل على كريم بلقاسم ويؤيد بن بلة في مؤتمر طرابلس 1962، انتخب عضوا في الجمعية الوطنية سنة 1962، لينسحب من الحياة السياسية ليصبح رجل أعمال، ينظر محمد حربي: سنوات المخاض، ص 190-191.

[3]- زهير إحدادن: المختصر في تاريخ الجزائر 1954-1962، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 29-30.

4- للاطلاع على قائمة حضور مؤتمر الصومام، وتقارير قادة المناطق على الأوضاع بمناطقهم ينظر:

Mohammed Harbi : Les archive de la Révolution Algérienne, les édition jeune Afrique, p 160 qui après

5- زهير إحدادن: مصدر سابق، ص29.

يذهب رضا مالك في تحليله إلى أبعد من النقاط المذكورة، فهو يحمل عبان رمضان مسؤولية تغييب الوفد الخارجي عن المؤتمر، فلم يعلمهم بالزمان ولا بالمكان المحددين لانعقاده، كما لم يقم بإرسال من يتولى نقلهم إلى المكان المطلوب[1] .

وقد تحدث بن بلة في رسالة وجهها إلى قيادة الجبهة بالداخل عن انتظاره لإشارة عبان بدون جدوى8 أيام في روما، و15يوما في طرابلس ولم يأت أحد لينقلهم إلى الداخل[2]، وحسب مصادر أخرى كان محمد خيضر برفقة أحمد دوم مندوب فدرالية فرنسا، يترصد الإشارة المتفق عليها في سان ريمو.

نجد رواية أخرى تذكر تسلم صالح الوانشي مسؤول فدرالية جبهة التحرير الوطني بباريس رسالة بين شهري ماي–جوان من قبل عبان رمضان، تعلمه بقرب انعقاد المؤتمر، طالبا منه إرسال المندوبيين للمشاركة فيه، فتم اختيار أحمد دوم لهذه المهمة، وتوجه إلى سان ريمو الإيطالية ليلتقي هناك بمحمد خيضر، دام انتظارهما لإشارة قادة الداخل 4–5 أيام دون جدوى فاضطرا إلى مغادرة إيطاليا[3]، كما تشير بعض الروايات التاريخية أن الوفد الخارجي انتظر بمدينة طرابلس الليبية هدوء الأوضاع واتضاح الأمور لدخول الجزائر[4]. غير أن إشارة قادة الداخل لم تصل، وتم بذلك اختصار طريق مشاركة الوفد الخارجي.

---

[1]– رضا مالك: الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1950–1952، ترجمة فارس غضوب، ط1، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2003، ص 355.

2 -Mohammed Harbi: opcit, p168.

3– رضا مالك: مصدر سابق، 355.

4– محمد لحسن زغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956–1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 134.

أما مبروك بلحسين[1] فيرى أن الوفد الخارجي من تعمد التغيب عن المؤتمر، فمن وجهة نظره أن الوفد لم يبذل أدنى جهد للدخول إلى الجزائر بالاعتماد على مجهوداتهم الخاصة، في حين أن العربي بن مهيدي في نفس الفترة تمكن من الالتحاق بالعاصمة ولم يصادف أي صعوبة في الوصول[2].

2-محتوى الميثاق[3]:

- من الناحية السياسية والعسكرية:

تم التأكيد في أرضية هذا الميثاق على ضرورة بذل المزيد من الجهد، لتنظيم الجماهير وتوعيتها وتنقيتها من الشوائب، والذهنيات المتخلفة والمتحجرة نتيجة الظروف التي عاشها الشعب الجزائري في الأرياف والمدن، واهتمامه بالحالة المدنية والمالية والاقتصادية تحت إشراف المجالس الشعبية المنبثقة عن

---

[1]- مبروك بلحسين: من مواليد1921 بسيدي عيش ببجاية، حاصل على شهادة الليسانس في الحقوق، سنة 1949 انضم إلى نقابة المحامين، ناضل كمحامي في حزب الشعب في الفترة الممتدة من مارس1946-جوان 1949، وبنهاية شهر ديسمبر 1954 انضم للثورة التحريرية، نشط في الخط الرابط بين بجاية والجزائر إلى غاية مارس 1956، تقلد مناصب عدة منها ترأس بعثة الحكومة المؤقتة بأمريكا اللاتينية في الفترة الممتدة من نوفمبر 1961-ماي1962، أصبح نائبا بالجمعية التأسيسية، انسحب من العمل السياسي بعد تاريخ 19 جوا ن 1965، وفي الفترة الممتدة بين 1977-1979 انتخب كنقيب ومنسق للمنظمة الوطنية للمحامين، وبتاريخ جويلية 1992 عين عضو في لجنة التحقيق في قضية اغتيال الرئيس الراحل محمد بوضياف. توفي 3 ديسمبر 2016. ينظر، Mabrouk Bel Hocine: Le Courrier Alger-Le Caire1954-1956, Editon Casabah, Alger, 2009

2 - ibid , p56.

[3]- تم تكوين لجنة في بدايات 1956 أطلق عليها تسمية "لجنة الدراسات" أشرف عليها حديدوش، عمار أوزقان، محمد لبجاوي، عبد الرزاق شنتوف تحت إشراف عبان رمضان، أوكلت لهذه اللجنة مهمة الإشراف على مشروع تحرير كتيب صغير، تحدد فيه المهام والضوابط الخاصة بالمحافظ السياسي، تم تحويل هذا الكتاب والمشروع فيما بعد إلى أرضية مؤتمر الصومام، وتمت عملية تحرير أجزاء من هذه الأرضية وفق التوزيع التالي:1-انفراد عبان رمضان بالجزائر العاصمة، وبتحرير مقدمة أرضية المؤتمر خاصة الأجزاء التي تتحدث عن جبهة وجيش التحرير، مسألة المصالية، الحركة الشيوعية، الإستراتيجية الإمبريالية الفرنسية، ومواضيع حركة الفلاحين، العمال، الشبان. 2-عبد المالك تمام، تولى مسؤولية صياغة ماله علاقة بأهداف الحزب، ومسألة وقف إطلاق النار والمفاوضات.3-عبد الرزاق شنتوف، تولى قضايا المثقفون والمهن الحرة، التجار الحرفيون، الحركة النسوية، نشاط جبهة التحرير الوطني بفرنسا. 4-عمار أوزقان، تولى مسؤولية تحرير الجزء الأكبر من الأرضية، للمزيد ينظر خالفة معمري: عبان رمضان، تعريب زينب زخروف، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2008،ص 320- 323.

المؤتمر، وتكون هذه المجالس متواجدة بكل أنحاء الوطن، كما كلف المحافظ السياسي بمراقبة المجالس الشعبية، التنقل في القرى والأرياف لنشر فكر وتوجه جبهة التحرير[1].

ولم يكتف المؤتمرون بمقررات بيان أول نوفمبر، بل أضافوا مبدأ أولوية السياسي على العسكري –وفق إستراتيجية اتبعها عبان– للحد من الحرية المطلقة للقادة العسكريين، ومنعهم من التصرف بحرية وفق رغباتهم[2]، وأولوية الداخل على الخارج التي أثارت حفيظة الوفد الخارجي، واعتبره محاولة من عبان وقادة الداخل لعزل الوفد الخارجي والحد من صلاحياته ومهامه، وتحدث محمد تقية عن الأمر قائلا: « **إن قرار إعطاء الأولوية للداخل قبل الخارج والسياسي أولا ثم العسكري ثانيا، إنما هو قرار حكيم، فقد كان من المفروض التمسك فقط بما هو خاص بالتدبير الأول "أولوية الداخل"، وخلق ظروف تساعد على جعل التدبير الثاني حقيقة ملموسة، وليس العمل هكذا انطلاقا من فكرة طوباوية، لأن ما يسمى بالسياسي لم يأخذ أبدا بما فيه الكفاية شكلا من أشكال الاستقلالية، حتى يمكنه أن يميز عن العسكري وتكون له الأولوية عليه** »[3].

أما سعد دحلب فيرى أن هذا القرار صائب وفي محله، لأن المتواجدون بالداخل هم من تقع على عاتقهم مسؤولية الكفاح ومواجهة القوات الفرنسية، وبذلك هم على دراية بالظروف والأحداث التي تمر بها الثورة، فلا يوجد مانع من التحاق قادة الخارج بقادة الداخل ومشاركتهم الكفاح مع إخوانهم.

أما مسألة السياسي والعسكري فذلك راجع إلى أن القضية الجزائرية هي قضية ذات أبعاد سياسية في أهدافها، وعلى هذا الأساس نجد أن العمل العسكري مرهون ومرتبط بما تسفر عليه الظروف والمحادثات السياسية فيذكر: «**فيما يخص المبدأ السياسي، فإنه الموضوع الحقيقي بعينه، فمشكلتنا كانت سياسية وعلى ضوء الأهداف السياسية كان دوما يواصل أو يوقف العمل**

1– محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص53_54.

2 - 1ere Congrès du F.L.N, 16 Avril 1964, p 24.

3– محمد تقية: الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمآل، ترجمة علي السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر،2010، ص 237.

العسكري مما يثبت مرة أخرى حقيقة في أن رئيس الولاية كان سياسيا وعسكريا، ومن هنا فلم يكن أبدا لهذا النزاع الوهمي أن يوحد»[1].

والملاحظ أن هذا التمييز بين السياسي والعسكري من حيث المصطلح راجع إلى أن المجاهد كان يحمل الصفتين معا السياسي والعسكري، وبعد مؤتمر الصومام تم وضع هذا المبدأ على أساس أن تلك الفترة كانت فترة التعريف بالقضية الجزائرية والحصول على دعم سياسي، وبداية محادثات ومفاوضات سرية مع الطرف الفرنسي، إذن الظرف هنا كان سياسيا أكثر منه عسكريا مما يستدعي تدخل السياسي لتولي مهمة المفاوضات أو المحادثات مع الطرف الآخر.

أما أولوية الداخل على الخارج، فهنا نجد أن عبان رمضان أراد إقصاء أعضاء الوفد الخارجي، بنقل كافة السلطات إلى لجنة التنسيق والتنفيذ تحت رئاسته، وتأكيدا منه على هذا الإقصاء عين محمد لمين دباغين في منصب قيادة الوفد الخارجي بالقاهرة[2].

كما تناول الميثاق في شقه السياسي الحديث أيضا عن:

جبهة وجيش التحرير الممثلان الوحيدان للشعب الجزائري[3]، محاولا إبراز حقيقة الثورة الجزائرية بأنها ثورة حقيقة منظمة لها إدارتها المركزية، وليست كما تدعي فرنسا بأنها حركة تمرد محدودة بهدف تشويه صورة الثورة.

ولم يخف المؤتمرون اغتباطهم من حل الأحزاب السياسية نفسها وانضمامها إلى صفوف الثورة[4]، فيذكر الميثاق:« **أنها ثورة منظمة وليست بحركة فوضوية، أنها كفاح وطني يهدف إلى تدمير حكم الاستعمار الفوضوي، وليست بحرب دينية، أنها سير إلى الأمام في الاتجاه التاريخي للإنسانية وليست برجوع إلى النظام الإقطاعي، الحاصل أنها كفاح في سبيل نهضة دولة جزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية واجتماعية، وليست في سبيل إعادة حكم ملكي أو حكم قائم على ما**

1 -سعد دحلب: مصدر سابق، ص 30_ 31.

2- رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 15-16.

3- سليمان الشيخ: مرجع سابق، ص92.

4- جودي الأخضر بوطمين: مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1993، ص28-29.

يعبر عنه باللاهوتية، وتلك نظم قد اضمحلت ودالت دولتها»[1] ، وهو تعبير صريح وإقرار بوجود دولة جزائرية قبل الوجود الاستعماري.

كما لم يخف الميثاق انتقاده للحزب الشيوعي على أساس أنه لم يلعب دورا يذكر في الثورة ذاكرا: «**لم يستطع الحزب الشيوعي الجزائري أن يلعب دورا يستحق الذكر رغم وقوعه في حالة غير قانونية ورغم الدعاية الصاخبة التي أضفتها عليه الصحافة الاستعمارية لتبرير اشتراكه المزعوم في الثورة الجزائرية، إن الإدارة الشيوعية التي هي إدارة مكتبية لا صلة لها بالشعب**»[2].

ويؤكد الميثاق على ضرورة إحياء هذه الدولة وفق تعاليم وقيم الإسلام والانتماء العربي، وبهذه العبارة أبعد صفة الحرب الدينية، والتمييز الديني والعنصري ضد الأقليات العرقية والدينية المتواجدة بالجزائر مسيحية أو يهودية، وإنما القضية بالأساس هي قضية صراع بين الجبهة والدولة والحكومة الفرنسية، فهذه الحرب الدائرة رحاها هي بعيدة كل البعد عن الشعب والرعايا الفرنسيين بالجزائر، فهي في مفهومها حرب ضد الظلم والطغيان لأجل إقامة نظام جمهوري تكون الديمقراطية مبدأه، وبذلك هم يرفضون أي نوع من الحكم الشخصي أو الاستبدادي الذي يمكن أن يتحول إلى نظام ملكي[3].

المؤتمر يؤكد على ضرورة الاهتمام بالأقليات الغير مسلمة، والعمل على التقرب منها عكس ما فعلته السياسية الاستعمارية بعدم إقرارها المساواة بين الأقليات الأوروبية مع المسلمين الجزائريين.

من الأقليات التي حظيت باهتمام المؤتمر أكثر من غيرها نجد الأقلية اليهودية، مرد ذلك حسب سعد الله ربما لكونها أنها كانت متواجدة بالجزائر قبل الاحتلال الفرنسي[4]، فيذكر البيان بشأن هذه الأقلية: «**وقد برهنت الثورة الجزائرية بالفعل على أنها جديرة بثقة الأقلية اليهودية، وأنها جديرة بأن تكفل لليهود حظهم من السعادة في الجزائر المستقلة، ولا تحتاج الثورة لاكتساب هذه**

1- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص13.

2- نفسه، ص14.

3- ليليا بن صويلح: السياق العام والخلفية الإيديولوجية لثورة التحرير الجزائرية، أعمال الملتقى الدولي الثورة التحريرية الجزائرية "دراسة قانونية وسياسية"، جامعة8ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 12-13ماي، 2012، ص 95-96.

4- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج10، ص 84- 86.

الصفحة إلى البحث عما سجله تاريخ بلادنا من دلائل على التسامح الديني والتعاون في أرقى وظائف الدولة والتعايش الصادق والنزيه »[1] .

وقد حرص الميثاق على أن تكون للثورة أجهزة مؤسساتية تقوم بتسيير الثورة وتنظيمها للتحكم في زمام الأمور[2] من بينها:

1- المجلس الوطني للثورة، لجنة التنسيق والتنفيذ[3].

2- المحافظ السياسي: وظيفته سياسية، نقل الأخبار، نقل أوامر الجيش للشعب، تقديم المساعدات لجيش التحرير، مواجهة الحرب النفسية.

3- المحاكم: وهي نوعان محاكم مدنية، محاكم عسكرية[4].

كما عمل الميثاق على:

1- هيكلة جيش التحرير بمختلف التنظيمات العسكرية الجديدة متمثلة في الكتيبة، الفرقة، الفوج، نصف الفوج، ويكون عدد الجنود حسب تسمية الفرقة، مع الاهتمام بخلق زي عسكري مع الرتبة والإشارة العسكرية.

2- إطلاق تسمية الولاية بدل المنطقة، ووضع على رأس كل ولاية عقيد يحمل الصفتين السياسية والعسكرية، على إثر التسمية الجديدة تم إعادة تقسيم المناطق إلى 6ولايات[5].

وعمل الميثاق على تبيان أهداف الجبهة من الناحية السياسية، ومن بينها شروط وقف إطلاق النار والمفاوضات من بين هذه الشروط نجد:

1- على السلطة الفرنسية الاعتراف بالجزائر كأمة واحدة كاملة دون تجزئتها.

1- نصوص أساسة لجبهة التحرير الوطني، ص24.

2- سليمان الشيخ: مرجع سابق، ص 93.

3 -Abdelhafid Amokrane El Hassani: Mémoires De Combat, Dar el Oumma, Alger, 2010, p55.

4- عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 65.

5- علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص105.

2- أن يشمل الاستقلال جميع الميادين، بما في ذلك ميدان الدفاع الوطني والسياسة الخارجية.

3- العمل على إطلاق سراح المعتقلين بما في ذلك المنفيين نظير نشاطهم السياسي والوطني، سواء كان قبل غرة نوفمبر أو بعدها.

4- اعتراف السلطة الفرنسية بجبهة التحرير كممثل وحيد للشعب الجزائري، والوحيدة المخول لها حق التحدث باسمه ولها مطلق الصلاحيات في التصرف في المفاوضات، أو وقف إطلاق النار[1].

فيذكر الميثاق:«**من شروطه السياسية في المفاوضات:**

1- الاعتراف بالشعب الجزائري شعب واحد لا يتجزأ، وهذا الشرط ينفي الوهم الاستعماري" الجزائر فرنسية".

2- الاعتراف باستقلال الجزائر وبسادتها في جميع الميادين بما فيها الدفاع الوطني والدبلوماسية.

3- الإفراج عن جميع الجزائريين والجزائريات الأسرى والمعتقلين والمنفيين بسبب نشاطهم الوطني قبل وبعد نشوب الثورة الوطنية في الفاتح من نوفمبر1954.

4- **الاعتراف بجبهة التحرير الوطني بصفتها الهيئة الوحيدة التي تمثل الشعب الجزائري، وأنها وحدها الأهل للقيام بأي مفاوضة، وجبهة التحرير الوطني في مقابل ذلك هي الكفيلة بوقف إطلاق القتال والمسئولة عنه بالنيابة عن الشعب الجزائري»**[2].

- **من الناحية الاقتصادية:**

لم يهمل الميثاق الناحية الاقتصادية بل عمل على وضع مبادئ وقرارات خاصة به، فتحدث عن ضرورة الإصلاح الزراعي والاقتصادي، والنهوض بهذا القطاع المهم والحساس بهدف التخلص من

1- عامر رخيلة: التطور السياسي، ص 50.

2- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص17.

الآثار الناجمة عن السياسة الفرنسية، وما خلفته من بؤس وتخلف في هذا المجال[1]، وتشجيع النقابات العمالية على الاستمرار في نشاطها بتقديم الدعم اللازم لها، باعتبار هذه النقابات ضربة قاضية لكل المخططات الفرنسية[2]، بخصوص هذا الأمر ذكر الميثاق:« **ينبغي لطبقة العمال أن تساهم مساهمة أقوى نشاطا يكون لها الأثر البالغ في تطور الثورة السريع وفي قوتها ونجاحها النهائي...وينبغي لجبهة التحرير الوطني أن لا تهمل الدور الأساسي الذي يمكن لها أن تقوم به لمساعدة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وتكمل عمله النقابي الحر في سبيل تعزيز هذه الهيئة النقابية وتقويتها**»[3].

- **من الناحية الاجتماعية:**

اهتم المؤتمر بهذا الجانب لصلته الوثيقة بالمجتمع الجزائري، بحديثه عن الدور الأساسي الذي لعبته طبقة الفلاحين والطبقة العاملة[4]، أعطى المرأة بعض الحقوق من بينها حق رفض الزواج ممن لم ينضم للكفاح وللثوار، والسماح لها بالانضمام للثورة بتوليتها مهام عدة، و إن كانت أوصدت أمامها أبواب المهام السياسية، وأوكلت لها مهام من بينها:

- الدعم المعنوي للمقاتلين والمقاومين.
- جمع المعلومات، الاتصالات، التموين، المأوى، مساعدة عائلات المقاومين وأولادهم بما في ذلك المتواجدين بالسجن والمحتجزين[5].

والجانب الصحي بدوره لقي نصيبه من اهتمام ميثاق الصومام، بإقرار ضرورة إنشاء تنظيم صحي خاص بالثورة مع تحديد المسؤوليات، وينظم هذا القطاع على مستوى كل ولاية[6].

1- فتح الدين بن آزواو: إيديولوجية الثورة الجزائرية، ص 80_ 81.

2-محمد لحسن زغيدي: مؤتمر الصومام، ص 146.

3- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص20_21.

4- سليمان الشيخ: مرجع سابق، ص 93.

5- محمد حربي: الأسطورة والواقع، ص 153.

6- Mohammed Guentari: Organization Politico Administrative et Militaie de la Révolution Algérienne(1954_1962), o p u, Alger, 2000, p298.

وأكد الميثاق عدم تبعية الجزائر إلى أي جهة كانت: القاهرة، موسكو، واشنطن، فأورد بهذا الأمر: «**وليست الثورة الجزائرية تابعة للقاهرة أو لندن أو موسكو أو واشنطن، وإنما هي جارية مجراها الطبيعي طبقا للتطور التاريخي للإنسانية الذي لم يعد يرضى بوجود أمم أسيرة فوق الأرض**» كما تحدث عن تضامن الجزائر مع الشعوب العربية، وخاصة المغاربية منها في الإطار الشمال الأفريقي:« **توحيد النشاط السياسي بإنشاء لجنة تنسيق بين الأحزاب الوطنية الشقيقة وجبهة التحرير الوطني**»[1].

على الرغم من القرارات الهامة التي سنها الميثاق، الشاملة لجوانب عدة مهمة في الثورة، إلا أن هذه القرارات وهذا المؤتمر لم يحظى بالإجماع، ولم يلق القبول اللازم لدى بعض الأطراف، نجد أن هذه الأطراف المعارضة اعتبرته محاولة من عبان لسحب البساط من تحت أرجلهم، وإبعادهم عن الوضع في الجزائر.

ومن أبرز المعارضين نجد الوفد الخارجي وعلى رأسهم أحمد بن بلة، فارتكزوا في معارضتهم على ذريعة عدم تمثيليته لكل مناطق الوطن، نظرا للغيابات المسجلة في صفوف ممثلين لبعض المناطق، حسب وجهة نظرهم أن عبان رمضان بإقراره أولوية السياسي على العسكري عمل على إبعاد قدماء المنظمة الخاصة والقادة التاريخيين –المقصود هنا الوفد الخارجي–، في حين تم تعويضهم بسياسيين من جناح المركزيين، فرحات عباس، وجمعية العلماء، ومنحهم وظائف داخل أجهزة الثورة خصوصا المجلس الوطني للثورة الجزائرية [2].

فرسالة عبان التي سلمها آيت أحمد لبن بلة كانت شديدة اللهجة، تحمل نوعا من التهديد بأن قرارات المؤتمر نهائية ولا رجعة فيها، مما أدى ببن بلة لمعارضة هذه القرارات متخذا من مسألة عدم إشارته للدين الإسلامي ذريعة لرفضه[3].

التحق بركب الرافضين قادة القاعدة الشرقية سوق أهراس التي كان يتولى قيادتها عمار بوقلاز، محمد عواشرية، نظرا لعدم تمثيلهم في المؤتمر وهو ما اعتبروه إجحافا في حقهم[4].

1- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص25_26.

2- رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع، ص16 -17.

3- محمد حربي: الأسطورة والواقع، ص159.

4- عبد الله طويلب: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، دراسة تحليلية، أعمال ملتقى جامعة قالمة، ص 82.

المطلب الثالث: ميثاق طرابلس1962.

أتى هذا المؤتمر في ظل ظروف داخلية وخارجية مرت بها الثورة التحريرية والجزائر على مقربة من الاستقلال، فكان من الضرورة عقد هذا المؤتمر لتدارك الكثير من النقائص التي من شأنها أن تؤثر على مسألة الاستقلال.

1-لمحة عن الميثاق:

عقد هذا المؤتمر في ظل ظروف داخلية وخارجية من بينها:

- ظروف داخلية:

-تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر1958[1]، التي حلت محل لجنة التنسيق والتنفيذ[2]، فيذكر محمد حربي:« **إزاء وضع كانت لجنة التنسيق والتنفيذ عاجزة عن التحكم به تشلها تناقضات تغذيها تقديرات متباينة حول سياسة ديغول قررت حمل العمل المسلح إلى فرنسا وتشكيل حكومة مؤقتة**» ، وبذلك نجد أن الثورة التحريرية اجتازت الطريق الذي حددته لبلوغ بعض الأهداف، فوجود الحكومة المؤقتة سيؤدي إلى تغيير نظرة العالم نحو الثورة الجزائرية، حسب وجهة نظر الأوساط القيادية في جبهة التحرير[3].

[1]- عرفت الحكومة المؤقتة ثلاث تشكيلات في فترات زمنية متتالية: 1-الحكومة الأولى: من 11سبتمبر1958 إلى غاية19جانفي1960 برئاسة فرحات عباس، 2-الحكومة الثانية: من 19 جانفي 1960إلى غاية 15سبتمبر1961 برئاسة فرحات عباس، 3- من15سبتمبر1960إلى غاية الاستقلال برئاسة بن يوسف بن خدة، للمزيد ينظر مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص 412.

2 -Olivier Long: Le dossier secret des Accords d'Evian, Office des publication universitaires, Alger, 2010, p16.

3- محمد حربي: الأسطورة والواقع، ص185.

-الصراعات الداخلية بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة[1]: وجود تجاذبات بين الطرفين، واختلاف الرأي في العديد من القضايا، في ظل الاتهامات المتبادلة بينهما.

-اتفاقيات إيفيان 7-18مارس1962، وما انجر عنها من مقررات مست الجوانب السياسية والعسكرية[2] ، تم التصويت على نص الاتفاقية من قبل المجلس الوطني للثورة بالإجماع، ماعدا أربعة أشخاص ثلاثة من القيادة العامة للجيش: بومدين، قايد أحمد[3]، علي منجلي[4]، والرابع من ولاية وهران: مختار بوعيزم (المدعو ناصر) [1]، انتهت بتوقيع اتفاقية وقف إطلاق النار[2].

---

[1]- يرجع هذا الخلاف إلى المحاولة التي بها قامت بها اللجنة الوزارية التي ضمت الباءات الثلاثة لتقويض سلطة هيئة الأركان، وجعل سلطتها مقتصرة على جيش الحدود، بينما هيئة الأركان ترى أن سلطتها على الولايات أمر طبيعي، فهي المخولة بإيصال المساعدات لها، هذا الأمر دفع باللجنة الوزارية لتحريض الحكومة المؤقتة لإصدار قرار يقضي بضرورة دخول هيئة الأركان إلى الجزائر قبل تاريخ3 مارس 1961، وفي حال رفض هيئة الأركان الامتثال للأمر سيسحب منها سلطتها على جيش الحدود، غير أن هيئة الأركان بقيت مرابضة بالحدود التونسية رافضة هذا القرار، وانتهى الخلاف بتغلب هيئة الأركان على اللجنة الوزارية، يذكر حربي حول نهاية الخلاف بقوله:« **طالبت هيئة الأركان بتعبئة الأطباء والطلاب، فبالنسبة للطلاب تذرعت بضرورة إبعادهم عن تأثير المذاهب المستوحاة من الخارج كالناصرية والبعثية والماركسية، وقد كافح وزير الشؤون الاجتماعية عبد الحميد مهري وقيادة الاتحاد العام للطلبة الجزائريين هذا المشروع الذي لقي صدى لدى فدرالية فرنسا، فقد أوصى الفرع الجامعي بتطويع الطلاب الذين لم يجتازوا امتحاناتهم خلال ثلاث دورات وهؤلاء فقط ، التحق العشرات من الأطباء والطلاب في فرنسا بالحدود، وأدت حركة الطلاب العفوية ودعم فدرالية فرنسا جزئيا إلى تغلب هيئة الأركان على اللجنة الوزارية للحرب**»، للمزيد ينظر، محمد حربي: الأسطورة والواقع، ص 222-223.

[2]- للاطلاع على نص الاتفاقية والبنود ينظر بن يوسف بن خدة: اتفاقيات إيفيان، تعريب لحسن زغدار، محل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت ، ص85.

[3]- قايد أحمد: المدعو سي سليمان، ولد بتاريخ 17مارس1921 من ولاية تيارت، التحق بصفوف الثورة سنة 1956 ليرقى سنة 1958 من محافظ سياسي إلى قائد المنطقة الثامنة في الولاية الخامسة، سنة 1959 أصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة، ومع بداية سنة1960 عين مندوبا لبومدين، شارك مع الوفد المفاوض في إيفيان بتاريخ سبتمبر1962، عين بعد الاستقلال وزيرا للسياحة، توفي بتاريخ 6مارس1978، ينظر ولد الحسين محمد الشريف: عناصر للذاكرة حتى لا ينسى أحد من المنظمة الخاصة 1947 إلى الاستقلال 5 جويلية 1962، دار القصبة، الجزائر 2009، ص111.

[4]- علي منجلي: من مواليد مدينة عزابة سنة 1922، ناضل في حزب الشعب، ح إ ح د، أصبح عضوا في المجلس البلدي لعزابة 1947-1954، التزم الحياد في الصراع بين المصاليين والمركزيين، التحق بالثورة بعد هجومات 20أوت 1955، مع بداية سنة 1960 عين عضوا في قيادة هيئة الأركان، عمل مساعدا لهواري بومدين، شارك في مفاوضان إيفيان الأولى ماي- جوان1961، بعد الاستقلال عين نائبا لرئيس الجمعية الوطنية التأسيسية، وعضو في المكتب التأسيسي لجبهة التحرير الوطني 1962-1965، كما عين عضوا في

-وقف إطلاق النار 19مارس1962: بعد توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار، أمر بن يوسف بن خدة بصفته رئيس الحكومة المؤقتة بوقف إطلاق النار عبر إذاعة تونس، ونفس الشيء فعله ديغول بإصدار أوامره للقوات الفرنسية بوقف إطلاق النار، وتم على إثر ذلك إطلاق سراح المساجين[3].

- ظروف خارجية:

-وصول ديغول إلى السلطة: وصوله إلى سدة الحكم كان نتيجة للأزمات التي أصابت فرنسا، وأدت إلى سقوط الجمهورية الرابعة، فور توليه السلطة باشر مهامه عن طريق القيام بعدة مخططات من بينها:

- استفتاء حول دستور الجمهورية الخامسة بتاريخ 28سبتمبر1958، في ظل مقاطعة الشعب له.
- سلم الشجعان 23 أكتوبر1958.

مشروع قسنطينة وغيرها من المشاريع الأخرى[4]. وهي جلها محاولات من ديغول لحث المجاهدين على الاستسلام في ظل الإغراءات المقدمة، وثني الشباب على دعم الثورة، شملت هذه المشاريع جوانب اقتصادية واجتماعية.

-تدويل القضية الجزائرية: من خلال اعتراف الدول العربية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بما فيها اعتراف جامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز، ومشاركتها في العديد من المؤتمرات الدولية من

مجلس قيادة الثورة 1965، بعد سنتين انسحب منه إثر خلافات مع بومدين و تفرغ لأعماله الحرة. توفي بتاريخ 14 أفريل 1998. للمزيد ينظر عبد الله مقلاتي: قاموس لأعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ص 503-504.

[1]- مختار بوعيزم(ناصر): ولد بتاريخ 20 مارس1928 بتلمسان، من عائلة فقيرة، سافر سنة 1947 إلى فرنسا للبحث عن العمل، انخرط خلال تواجده هناك ب ح إ ح د ، ليدخل السجن 19 شهرا بتهمة زور مفادها اعتداؤه على شرطي، بعد اندلا ع الثورة التحريرية كلف بإدخال الأسلحة، ثم عين قائد ناحية بالمنطقة السابعة سنة 1957، انتقل في نهاية سنة 1959 إلى مقر القيادة بوجدة، وإثر استشهاد العقيد لطفي عين عضوا في قيادة الولاية برتبة رائد، بعد الاستقلال ابتعد عن النشاط السياسي، للمزيد ينظر عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ص 171-172.

2- بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، ص37.

3- نفسه، ص38.

4- مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص414.

بينها أكرا بغانا 1958، القاهرة 1961، والدور الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية في طرح القضية في دورات هيئة الأمم المتحدة من بينها الدورة السادسة عشر سنة 1961[1].

هذه الظروف أدت إلى طرح العديد من التساؤلات حول مستقبل الجزائر في ظل الاستقلال، وبالتالي كان على جبهة التحرير وضع مخطط لجزائر مابعد الاستقلال، فكان مؤتمر طرابلس الذي انبثق عنه أهم مواثيق الثورة التحريرية، نظرا للمرحلة التي أتى فيها، وكذا المحتوى والأثر الذي حمله في طياته.

2-محتوى الميثاق:

تناول الميثاق جوانب عدة، منها ماله علاقة بالجانب العقائدي والسياسي، ومنها ما تناول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- الجانب العقائدي:

- الثورة الديمقراطية الشعبية في إطار المبادئ الاشتراكية: أقر ميثاق طرابلس بحتمية الاستقلال والتحرر وأنه أمر مفروغ منه في ظل بوادر الاستقلال، غير أن استعادة الاستقلال والسيادة الكاملة مرهون بمواصلة الكفاح والمعارك، والانتصارات عن طريق انتهاج مذهب وعقيدة الثورة الديمقراطية الشعبية ضمن مبادئ الاشتراكية، وسلطة في أيدي الشعب، وهذا المقرر يعتبر طرحا جديدا لم يتم التطرق إليه قبلا سواء في بيان أول نوفمبر، أو في ميثاق الصومام[2].
- عمل الميثاق على تبيان وتوضيح مفهوم مصطلح الثورة، فالمصطلح في حد ذاته مصدر حماس للجماهير الشعبية، وباعتبار أن مصطلح الثورة ناقص وجب استكمال معناه ومفهومه بإعطائه معنى عقائديا وإيديولوجيا[3].

1- مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص416.

2- ابراهيم لونيسي: ميثاق طرابلس أول مشروع مجتمع للجزائر المستقلة، أعمال الملتقى المغاربي الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية، جامعة الجيلالي اليابس، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 194.

3- ابراهيم لونيسي: ميثاق طرابلس، ص 195.

محمد حربي يرى أن مصطلح الثورة الديمقراطية الشعبية، ما هو إلا انعكاس لوجهة نظر تتسم بالقومية الشعبوية، فيذكر:« **تعمل على تقديس الشعب برفعه إلى مقام المثل الأعلى وتؤله الدولة في الوقت ذاته**» [1].

- **المجال السياسي:**

- تحدث عن الانتصارات، والمكاسب السياسية المحققة من الثورة، من بينها اتفاقيات إيفيان وغيرها من الانتصارات الأخرى، وهي بمثابة اعتراف دولي وفرنسي باستقلال الجزائر دون تجزئة[2].
- الإشارة إلى محاولات رأب الصدع القائم بين الحكومة المؤقتة وجيش التحرير، مع نقد الممارسات التي قامت بها قيادة جبهة التحرير أثناء الثورة التحريرية[3].
- الخوض في مسألة وجوب ترك العديد من أعضاء جيش التحرير للحياة العسكرية، والعودة للحياة المدنية، مع الإبقاء على بعض الجنود كنوع من الركيزة والدعامة مع توليتهم مهمة الحفاظ على الاستقلال.
- إبداء تخوفهم من الممارسات الإجرامية، والتعسفية لمنظمة الجيش السري الفرنسي[4].

- **المجال الاقتصادي:**

- إقراره بمبدأ تأميم الشركات التابعة لفرنسا، وحظي هذا القرار بالمصادقة بالإجماع على غرار مبدأ الحد الأعلى لدخل الأفراد[5].

1- محمد حربي: الأسطورة والواقع، ص 273.

2- لطفي الخولي: عن الثورة في الثورة وبالثورة، حوار مع بومدين، منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، قسنطينة، الجزائر، 1975، ص 15.

3- جوان جليسبي: الجزائر الثائرة، دم، نيويورك، 1960، ص245.

4- جودي الأخضر بوالطمين: مصدر سابق، ص 49، 77.

5- جوان جليسبي: مرجع سابق، ص 245.

– الإقرار بملكية الشعب لوسائل الإنتاج.

– توضيح معالم وأهداف السياسة الاقتصادية في جزائر ما بعد الاستقلال، مع العمل على تحرير الاقتصاد القومي[1].

– المجال الاجتماعي:

اهتم الميثاق بالمرأة الجزائرية، من خلال تعظيم دورها وإسهاماتها في الثورة، وضرورة إعطائها لمكانتها المستحقة. فيذكر: «**لقد خلقت مشاركة المرأة في كفاح التحرير الظروف الملائمة لكسر الكابوس القديم الذي كان يحيط بها ويقيدها، ولإشراكها إشراكا كاملا في تسيير الشؤون العامة وتنمية البلاد، ينبغي للحزب أن يقضي على كل عوائق تطور المرأة وتفتحها وأن يدعم عمل المنظمات النسوية، ولسوف يكون عمل الحزب ناجعا في هذا الميدان ولن ننسى أن مجتمعنا لا يزال إلى يومنا هذا لديه عقلية سلبية بشأن دور المرأة، فكل شيء يساعد وبأنماط مختلفة في نشر فكرة نقص المرأة وعجزها**»[2].

– الجانب الثقافي:

يذكر محمد العربي ولد خليفة:« **وضع مؤتمر طرابلس الصياغة الأولى لنظرية التقدم الجزائرية، وخاصة عند تعرضه للمفهوم الجديد للثقافة، وربطه بالمهام المطلوبة من الطليعة الواعية**»، ومقاس الوعي من وجهة نظره، الرفض المطلق إلى كل ما يمت بصلة لأي شكل من أشكال النزعة الذاتية، والمقصود هنا الارتجال وما يصاحبه من عدم الوضوح، وسوء تقدير الأمور والاكتفاء بالوقوف عند المظاهر البراقة والنزعة الأخلاقية، فهي من وجهة نظره نزعة الفكر المثالي والصبياني،

1- مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص418.

2- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني.

فالوعي الوطني لديه مرتكزات يقوم عليها، وهي التصور الثوري للثقافة الجزائرية التي من المفروض أن تكون وطنية وثورية وعلمية[1].

أما الشق الخاص باللغة العربية، فقد أقر البرنامج بأن اللغة العربية هي أساس الثقافة الجزائرية[2]، وبناء على ذلك يذكر البيان: « **ستكون الثقافة الجزائرية ثقافة وطنية تتمثل في مرحلة أولى في إعطاء اللغة العربية المعبرة الحقيقية عن القيم الثقافية لبلادنا كرامتها ونجاعتها كلغة حضارة لذلك فإنها سوف تعيد بناء التراث الوطني وتقييمه والتعريف بإنسانيته المزدوجة القديمة والحديثة لإدخالها في الحياة الفكرية وتربية الشعور الوطني فهي ستحارب هكذا الهيمنة الثقافية والتأثير الغربي اللذين ساهما في تلقين الكثير من الجزائريين احتقار لغتهم وقيمهم الوطنية**»[3].

1- محمد العربي ولد خليفة: الثورة الجزائرية ومكاسبها الباقية، مجلة المصادر العدد2، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، ص 85-86.

2- سعيد عليوان: قيم الإسلام في مواثيق الثورة التحريرية من خلال بيان أول نوفمبر1954، ميثاق الصومام 1956، مؤتمر طرابلس1962، كتاب القيم الفكرية والإنسانية، مرجع سابق، ص42.

3- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص40.

المبحث الثاني: القيم الفكرية لمواثيق الثورة.

المطلب الأول: قيم الإسلام كعقيدة للثورة.

1-الهوية الوطنية الإسلامية للمجتمع الجزائري:

في الحقيقة، إن مبادئ المجتمع الجزائري المعبرة عن أصالته وعراقته نابعة بالأساس من مبادئ وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، فهو من مقومات المجتمع الأساسية، ومن أهم ثوابت القضية الوطنية الجزائرية.

-احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي وديني.

- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة، ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

انطلاقا من هذين المبدأين، نجد واضعي البيان حاولوا التفرقة والتمييز بين الشعبين الفرنسي والجزائري، من خلال تبيان هوية المجتمع الجزائري الإسلامية، لذلك كان هذا المبدأ كرد فعل على المحاولات الفرنسية لطمس هوية المجتمع الجزائري العربية الإسلامية، من خلال ربط الجزائر بعالمها الإسلامي[1]، باعتبار أن الإسلام من أهم عناصر الشخصية الأساسية، وهو عامل توحيد للمجتمع الجزائري، فإن كان المجتمع الجزائري قد فرقته اعتبارات عدة كالعقائد السياسية، العادات، التقاليد، واللغة، إلا أنه أزال هذه الاعتبارات، وعمل على توحيد الشعب الجزائري[2].

حتى وإن كان البيان لم يورد البسملة في بداية نص البيان، إلا أن ذلك لا يشكك في صحة عقيدة مفجري الثورة، وإخلاصهم للدين الإسلامي[3].

[1]- فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص222-223.

[2]- بن عدة بن داهة: العامل الديني وتأثيره على القدرات القتالية لمجاهدي ثورة أول نوفمبر1954، مجلة عصور الجديدة، العدد9، منشورات مخبر البحث التاريخي تاريخ الجزائر، جامعة وهران، 2013 ، ص 130.

[3]- نفسه، ص131.

بينما ميثاقا الصومام وطرابلس، لم يتحدثا عن الأمر بصريح العبارة عكس البيان، وهذا راجع إلى أن الإسلام والهوية الإسلامية لا يحتاجان أن يذكرا أو يشار إليهما، فهما بمثابة الإيمان والعقيدة الراسخة في وجدان المجتمع الجزائري[1].

2-النزعة الجهادية كنوع من التعبئة الدينية:

إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية، ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية[2]، هو أهم البنود المهمة التي أوردها بيان أول نوفمبر، تبين العبارة أن الإسلام هو جزء من هوية المجتمع الجزائري، وبذلك نجد أن صائغي البيان ربطوا بين البعد القيمي الديني والوطني، والمقصود هناك الربط بين الجهاد في سبيل الله، وفي سبيل تحرير الوطن[3].

فمكانة الإسلام وقدسيته في وجدان المجتمع الجزائري، وهو العنصر الأساسي الذي ركز عليه صائغو بيان نوفمبر، كأداة لخلق نوع من التبعية و التعبئة الدينية للجماهير الجزائرية، لخدمة الثورة التحريرية، وبذلك نجد أن الإسلام كقيمة دينية دافعة ومحرضة على المقاومة والنضال[4].

فأصبحت الإشارة إلى الجهاد والإسلام، دافع يرغب الجزائري في حمل السلاح، والانضمام إلى الثورة التحريرية، فالفرد الجزائري مسلم بطبعه، مدرك لمعنى نداء الثورة ومفجريها، ومدرك لقدسية الجهاد، باعتباره أمرا شرعه الله تعالى للدفاع عن الأرض والعرض[5].

وبذلك كان لمصطلح الجهاد دور مهم في الثورة التحريرية، كعامل تعبئة دينية للجماهير الجزائرية للانخراط في الكفاح، ومصطلح الجهاد لم يأت مع الثورة التحريرية، أو عملت على استحداثه،

---

[1]- يوسف قاسمي: مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية-قراءة نقدية-1954-1962، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص 175.

[2]- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني،ص08

[3]- بن عدة بن داهة: مرجع سابق، ص 133.

[4]- سليمان الشيخ: مرجع سابق، ص 339.

[5]- بن عدة بن داهة: مرجع سابق، ص 132.

وإنما هو ذو أبعاد تاريخية ارتبط بكفاح الجزائريين منذ1830، فهو في معناه خال من أي إكراه، أو تعصب أو حقد ديني لأن هدفه الأساسي أسمى وأرقى، وهو التخلص من نير الاستعمار الفرنسي[1].

كما ذكرت جريدة المقاومة شرحا لما تعنيه كلمة الجهاد في الثورة التحريرية«**إن كلمة الجهاد تنسجم عندنا مع منتصف القرن20، فهي تعني قبل كل شيء الإرادة التي لا تتزحزح وتركيز الجهد وروح التضحية المطلقة حتى الاستشهاد في سبيل القضاء على النظم الرجعية القائمة، ولكن هذا المعنى لا يحمل شيئا من الحقد الديني أو العنصري، إن الجهاد هو الوطنية المتحررة المتفتحة**»[2]، فلو لم يتم التركيز على استخدام الشعائر والرموز الدينية والارتكاز للعاطفة الدينية لربما ما كان للثورة أن تحقق نوعا من الإجماع الشعبي[3].

ومن المنطقي أن يكتسب الجهاد مفهوم الدفاع عن الوطن، والنفس والعرض، وضرورة حمايتهم، فكلمة الجهاد لا يوجد لها أي مرادف في أية لغة من لغات العالم، أوردت جريدة المجاهد شرحا لما تعنيه كلمة الجهاد:«**فالجهاد في معناه مكافحة للظلم، مدافعة الطغيان، واسترجاع الأفراد الجماعات لما سلب منهم من حقوق، وهو فوق ذلك يحمل معنى التصميم القوي على السير نحو الكفاح في جميع الميادين**»[4].

والملاحظ أن قادة الثورة التحريرية استبدلوا مصطلح المقاومة بالجهاد، والمقاوم بالمجاهد، فالمجاهد مصطلح أطلق على المقاتل المسلم الذي سعى من أجل دينه[5]، وهو دليل على صحوتهم وتفطنهم لمبادئ الدين الحنيف، لو نظرنا إلى المصطلحين لوجدنا أن المقاومة هي رد فعل، بمعنى أن الشخص لا يتحرك إلا إذا تعرض لهجوم أو لاعتداء، أما مصطلح الجهاد فيعني الهجوم والاستمرار

---

[1]– محمد بوشنافي: البعد الديني في الثورة الجزائرية، أعمال الملتقى المغاربي الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2003، ص160.

2– عبد الله شريط: مرجع سابق، ص111.

3– الطاهر سعود: الحركات الإسلامية في الجزائر، ص 277.

[4]– المجاهد: العدد8، 15أوت 1957.

[5] -CAD: (1953-1959), Boit N°27, Afrique- Le vant, Algérie, Notice D'information LE F.L.N, ET L'ISLAM.

في ذلك العمل، وهو مصطلح له وقعه لدى الشعب الجزائري، تدفع به إلى أداء واجبه والاستشهاد في سبيل الوطن، نفس الأمر طبق على جريدة المقاومة لسان حال جبهة التحرير الوطني، تم تغيير تسميتها إلى المجاهد[1].

ويذكر مالك بن نبي عن الأمر بقوله:«**وبمجرد ما يلقب (بالمجاهد) كان في طفرة واحدة، يصبح البطل الواعي المدرك لعظمة تحديه للقوى الهائلة التي أمامه، فإذا تنازل الثوار عن لقب(المجاهد)، فسرعان ما يظهر في سلوكهم الانحراف الذي كان يعتريهم، عندما كانوا في الخدمة العسكرية في جيش الاستعمار**»[2].

من منظور جريدة المجاهد، أن الاستعمار لم يكتف باغتصاب الأرض والخيرات، بل تعداها ليحطم جميع قيم المجتمع الجزائري، ليجعل منه شعبا بلا تاريخ ولا مستقبل، مجرد عبيد لاحق لهم في الحياة، ولا حتى الأمل.

فالإسلام كان هو الملجأ الذي وجدته تلك القيم في أرض الجزائر، تحتمي بظله من آلات الهدم الفرنسية، ومن طغيانه وحقده، فلا عجب أن تأخذ كلمة الجهاد وتطلق على كفاح الثورة الجزائرية[3].

3-القضاء الثوري الإسلامي:

كان النظام القضائي والعدالة، من بين المتغيرات التي أحدثتها الثورة التحريرية، مست حياة الجزائريين بحكم احتكامهم قبلا إلى الأجهزة القضائية الفرنسية[4]، للفصل في مختلف القضايا المتنوعة،

---

[1]- بوقرن عبد الله، الأسس الفكرية والسياسية للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة في الفلسفة، معهد الفلسفة، جامعة الجزائر، 1983-1984، ص128-129.

[2]- مالك بن نبي: بين الرشاد والتيه، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص53.

[3]- جريدة المجاهد: العدد8،تاريخ 15 أوت 1957.

[4]- يذكر سعد الله عن القضاء في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي: « **كان القضاء الإسلامي في الجزائر عشية الثورة لا يخرج عن الأحوال الشخصية بين المسلمين، ذلك أن أنواع القضاء الأخرى قد انتزعت منه كالجنائي والتجاري والصلحي من الصلح، والعسكري وبالطبع كل ما يتصل بالاستئناف، فالقاضي المسلم الذي تعطيه الشريعة حق الحكم في جميع أنواع**

وباندلا ع الثورة التحريرية تم استحداث نظام قضائي مستمدا أحكامه من الشريعة الإسلامية، والسنة النبوية الشريفة[1].

ولا يمكن حصر الثورة التحريرية في الجانب السياسي والعسكري فقط، بل هي أيضا عمل فكري وعقائدي، بمعنى أن الثورة التحريرية حملت معاني عدة، ويمكن اعتبار بيان أول نوفمبر بمثابة مرجعية للأحكام القضائية الثورية من خلال ما أورده في بعض بنوده[2]:

- التطهير السياسي، لإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي، والقضاء على جميع مخلفات الفساد التي كانت عاملا في تخلفنا الحالي.
- تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية نظام الاستعمار[3]، وبالتالي المساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات، فالمتمعن في الفقرتين يجد أن تحقيق ما ورد فيها من أداء للحقوق والواجبات، لا يتم إلا عن طريق إقامة العدالة الحقيقية، وتصفية الاستعمار.

الأحكام قد جرده القانون الفرنسي من كل الصلاحيات ماعدا البت في قضايا الزواج والطلاق والحضانة والميراث والنفقة» ينظر أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج10، ص50.

[1]- النظام القضائي في الإسلام يقوم على أسس وقواعد: منها القواعد الشكلية متمثلة في طريقة رفع الدعوى وسيرها، معاملة القاضي وتنظيم الشهادة وترتيب المحاكم، الاستماع إلى الطرفين عملا بقوله(ص):" **إذا تقاضى إليك رجلان فلا تقض للأول حتى تسمع كلام الآخر فسوف تدري كيف تقضي**" رواه الإمام أحمد، أما القواعد الموضوعية فتشمل الأسس التي يبنى عليها القاضي أحكامه وروافد قوانينه ثم خصائص القاضي المناسب وشروطه.

أما القواعد التي يستند عليها القاضي في حكمه فهي مستمدة من الكتاب والسنة والإجماع ووسائل الاجتهاد المعروفة من قياس واستحسان، ينظر مجموعة مؤلفين، الموسوعة العربية العالمية، ط2، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1999، ج18، ص 213.

[2]- جمال يحياوي: القضاء الثوري1954-1962، خصائص ومرجعيات، أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، جامعة الأمير عبد القادر16-17مارس2007، منشورات وزارة المجاهدين، 2007، ص122.

[3]- نصوص أساسية لجبهة التحرير، ص8.

بينما مؤتمر الصومام، عمل على وضع الخطوط العامة للجهاز القضائي[1]، وهو ما أورده محضر جلساته المنشورة باللغتين العربية والفرنسية. إلا أن البيان الختامي المنشور للمؤتمر لا يشير صراحة لمسألة القضاء. غير أن محضر جلساته المنشورة باللغتين العربية والفرنسية، أورد فقرة خاصة بالمحاكم جاء فيها: ‹‹ **ليس من حق أي ضابط مهما كانت رتبته العسكرية أن يحكم بالإعدام على شخص، إذن يجب تشكيل محاكم من الجبهة أو المنطقة لتحاكم المدنيين والعسكريين، والذبح ممنوع منعا باتا، وفي المستقبل كل محكوم عليه بالإعدام يقتل رميا بالرصاص وللمتهم الحق في أن يختار من يدافع عليه والتمثيل والتشويه ممنوعان مهما كانت الأسباب التي قد تقدم بها لتبرير ذلك** »[2]، ومن خلال هذه الفقرة نجد أن المؤتمر قد وضع الأرضية التي تستند عليها فيما بعد لجنة التنسيق والتنفيذ في صياغة التعليمات والضوابط الخاصة بالقضاء في شقيه المدني والعسكري.

وبتاريخ2 أفريل1958، أصدرت لجنة التنسيق والتنفيذ تعليمة خاصة بالنظام القضائي ختمها كريم بلقاسم، وبذلك أصبحت هذه التعليمة بمثابة وثيقة عمل رسمية أثناء المحاكمات[3].

ميثاق الصومام حدد مهام المجالس الشعبية المنبثقة عنه، من بينها حل الخلافات والنزاعات بين الناس، فنجد ميثاق المؤتمر أورد في أحد فقراته: ‹‹**وعمل الميثاق على تحديد الإجراءات المتعلقة بالجهاز والتنظيم القضائي والعدلي، فقد حدد مهام المجالس الشعبية بتوليها الأمور والشؤون القضائية والدينية وغيرها من المهام الأخرى**»[4]،هذه اللجان عملت على فض الخصومات وفق مقتضيات، وأحكام الشريعة الإسلامية التي تميزت بالسرعة في تنفيذ الأحكام[5].

---

[1]– سعيد عبد الله، العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم، عدالة جبهة التحرير الوطني وأثرها على الدولة الجزائرية، مؤسسة نيسو للنشر والإشهار، الجزائر، 2011، ص86.

[2]– جمال يحياوي: مرجع سابق، ص123.

[3]– نفسه، ص124.

[4]– عبد الله سعيد: مرجع سابق، ص86.

[5]– باهي التريكي: القضاء الشرعي إبان الثورة التحريرية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإسلامية تخصص فقه وأصول، قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010، ص179.

ميثاق الصومام أقر بعدالة قانون الثورة، وتساوي جميع الأفراد أمامه دون تفرقة أو تمييز، فأضحت هذه العدالة ملاذا وملجأ اجتماعيا لشرائح المجتمع الجزائري، ولاقت إقبالا في أوساط المتخاصمين، وفي شهادة أحد المتخاصمين حول عدالة الجهاز القضائي الثوري: «**في عدالة جبهة التحرير الوطني نعثر على خصائص المجتمع الجزائري الأصيلة، وفي خضمها تتلاشى كل التناقضات لأنها ساعدت على تحرير الفئات الشعبية نفسيا، وساهمت في تحويل عدوانيته نحو أهداف أخرى بعيدة عن العلاقات المهنية أو علاقات الجوار أو المشاكل العائلية**»[1].

أما المكونات الأساسية للجهاز القضائي الثوري الشرعي فتتمثل في:

1-المنظومة التشريعية.

2-الجهاز القضائي.

3-إجراءات التقاضي.

أوجد ميثاق الصومام المحافظ السياسي، وتمت توليته رئاسة اللجان الشرعية هذا الأمر الذي أهله لتولي مسؤولية القضاء الشرعي وإصدار الأحكام، نظرا لتوفر شروط معينة فيه، من بينها: الاطلاع بأمور الدين، الأخلاق العالية، السمعة الطيبة، القبول لدى الناس، ذو شخصية قوية حاسمة[2].

4-احترام الآخر:

وتأتي في إطار هذا السياق مسألة الأقليات التي حاولت الإدارة الفرنسية استغلال أحد مبادئ جبهة التحرير الواردة في بيان أول نوفمبر- **إقامة الدولة الجزائرية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية** - للترويج لفكرة صليبية حرب الجزائر، حرب الإسلام ضد المسيحية، وتناست بذلك الضمانات الواضحة، والصريحة التي قدمتها الثورة الجزائرية لفائدة الأقليات الأوروبية، الراغبة في البقاء بالجزائر من خلال ما ورد في بنود مواثيقها، فأورد بيان أول نوفمبر بخصوص هذا الأمر ما يلي:« **جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر، لهم الاختيار بين جنسيتهم**

[1]- عبد الله سعيد: مرجع سابق، ص50.

[2]- باهي التريكي: مرجع السابق، ص188.

الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات»[1].

فالإسلام دين تعايش مع مختلف الطوائف، والديانات الأخرى المتواجدة بالجزائر، بمنحهم حرية ممارسة معتقداتهم وشرائعهم الدينية دون مضايقات، وأقر هذه الحريات دون تمييز عرقي أوديني، أو التقليل من قيمتها أو مكانتها لدى الآخر، وهو ما ميز الدين الإسلامي عن بقية الأديان الأخرى[2].

كما ورد في مؤتمر الصومام:« **وليست غاية الثورة الجزائرية أن تلقي في البحر بالسكان الأوروبيين، ولكنها تحطيم نير الاستعمار الوحشي، وليست الثورة الجزائرية حربا أهلية ولا حربا دينية، وإنما تريد الثورة الجزائرية أن تسترد الاستقلال الوطني لإقامة جمهورية ديمقراطية اجتماعية تضمن مساواة حقه بين جميع سكان الوطن بدون تفريق ولا تمييز»**[3]، وفي هذا السياق كذلك نجد في بنود ميثاق الصومام تحت بند المفاوضات مايلي: «**الأقلية الفرنسية على أساس الخيار بين الجنسية الجزائرية أو الأجنبية لا تخص بنظام تفضيلي ولا جنسية مزدوجة جزائرية أو فرنسية»**[4].

ليتضح لنا من خلال هذا البند، أن الثورة الجزائرية هي ثورة شعب يريد الاستقلال واسترداد حقوقه الضائعة دون اعتبار للعقيدة الدينية، أو تمييز عرقي، أو ديني، وذلك باحترام جميع الحريات الفردية، والأساسية للإنسان والمواطن، لأجل ذلك حاولت الجبهة إيجاد حل لمسألة الأقليات، حيث رفضت وجود الأوروبيين كمستوطنين قائمين على فكرة التمييز العنصري، وقدمت عنه البديل في برامجها، أو في جريدتها المجاهد[5].

---

[1]– نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص 8.

[2]– بن عدة بن داهة: مرجع سابق، ص133.

[3]– نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني ، ص24.

[4]– نفسه، ص17.

[5]– عامر رخيلة، البعد الإنساني في الثورة التحريرية، المصادر العدد7، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، ص 49، 52، 54.

فقد أوردت جريدة الجاهد مقالا تحت عنوان: "الحل السليم لمشكلة الأقليات الأوروبية"، تحدثت فيه عن محاولة الإدارة الفرنسية استخدام مسألة الأقليات الأوروبية المتواجدة بالجزائر، ذريعة لعرقلة عملية التفاوض التي لا تخدم مطامعها، والعمل على تأخيرها، ولأجل ذلك نجد أن جريدة المجاهد حاولت توضيح مصير الأقليات الأوروبية بطرح تساؤل مفاده :«**ماهي الأرض التي يمكن أن تكون وطني؟ هي التي أستطيع العيش فيها من غير أن أتعرض لإهانة، ولا أن أتسلط على غيري**»[1].

ولذلك نجد أن معظم المواثيق الصادرة عن أجهزة الثورة الجزائرية تطرقت إلى مسألة الأقليات، فعند إطلاعنا على بيان أول نوفمبر، أو مؤتمر الصومام وبقية المواثيق الأخرى، وجدنا أنها تناولت مسألة الأقليات، ولو عدنا إلى بدايات عملية التوطين الفرنسي بالجزائر، لوجدنا أن الإدارة الفرنسية قامت بجلب أعداد معتبرة من الأوروبيين إلى الجزائر للاستقرار بها، وذلك بغرض رفع تعداد الفرد الأوروبي بالجزائر على حساب السكان الأصليين بهدف القضاء على الروح الوطنية التي كانت السمة الغالبة على أفراد المجتمع الجزائري، والعمل على تمكين الأوروبيين من أن يكونوا أصحاب الأرض، والملاك الحقيقيين لها.

وترى الجريدة أنه على الرغم من الأهداف المغرضة التي تضمرها الإدارة الفرنسية من عملية التوطين، إلا أننا نجد جبهة التحرير على العكس من ذلك، إذ أبدت استعدادها لتسوية المسائل المتعلقة بالأوروبيين بطريقة عادلة، فرغم الهجرات التي قاموا بها إلا أنهم بقوا أقلية في المجتمع الجزائري، الذي يتميز بعاداته وبطابعه العربي الإسلامي المختلف عن تلك الأقلية الأوروبية من حيث الثقافة والمعتقد، لأجل ذلك حاولت جبهة التحرير حل هذه المسألة بطريقة عادلة وفق متطلبات ومقتضيات روح العصر كنوع جديد من التعايش[2].

[1]- المجاهد: العدد 88، تاريخ 30جانفي 1961.

[2]- المجاهد: العدد 8، 15أوت 1957.

غير أننا نجد أن مسألة الأقليات في الجزائر تختلف عن ما هو موجود بتونس أو المغرب من حيث تعدادهم، فالجزائر عرفت استعمارا استيطانيا فرنسيا، لذلك نجد أن تلك الأقليات طالبت بالجزائر وطننا لها، رغم كون هذه الأقليات ليست متناسقة فيما بينها من ناحية الجانب الاجتماعي و الاقتصادي، فنجد من بينهم، الموظف، العامل، الإقطاعي...

ولأجل تسوية مسألة الأقليات،قدمت جبهة التحرير تعهدات وضمانات، من بينها:

_حق الخيار في التمسك بجنسيتهم الأصلية، أو الحصول على الجنسية الجزائرية.

في حال فضلوا الاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية فإن الجبهة ستحدد مستقبلهم بطريقة عادلة، وتحدد الضمانات التي تبرر بقاءهم، مهما كان عددهم، وكفاءاتهم لأنهم بحاجة إلى خبراتهم الفنية، والبناء من جديد، مع إمكانية أن تصبح هذه الضمانات موضوع تفاوض.

_في حال فضلوا الحصول على الجنسية الجزائرية، يصبحون بذلك متساوين في الحقوق والواجبات مع الجزائريين، من حق في العمل، الانتخاب، احترام الحريات في التنقل، تكوين جمعيات، وفي نفس الوقت تحترم مميزاتهم الأدبية والثقافية والروحية، وبالتالي نجد أن الخطوط الأساسية التي وضعتها الجبهة[1] لا تدعوا إلى الانفصال، أو القطيعة بين الشعب الجزائري، والأقليات الأوروبية، بل تدعوا إلى التقارب بينهم وفق أسس وطنية منسجمة موحدة[2].

ومن بين الأقليات المتواجدة بالجزائر نجد الطائفة اليهودية، التي خصها الميثاق بالحديث عنها في مقرراته بقوله: «**إن أغلبية الجزائريين لم يعدوا الطائفة اليهودية ملتحقة بصف العدو بصفة نهائية...وقد برهنت الثورة الجزائرية بالفعل أنها جديرة بثقة الأقلية اليهودية وأنها جديرة بأن تكفل لليهود حظهم من السعادة في الجزائر المستقلة ولا تحتاج الثورة لاكتساب هذه الصفة إلى البحث**

[1]- المجاهد: العدد 8، 15أوت 1957.

[2]- نفسه.

عما يسجله تاريخ بلادنا من دلائل على التسامح الديني والتعاون في أرقى وظائف الدولة والتعايش الصادق النزيه» [1].

وبهذه الضمانات تكون الجبهة قد نفت ما تدعيه الإدارة الفرنسية بأن حرب الجزائر هي حرب دينية متعصبة، وتمكنت من أن تبرهن بأن حرب الجزائر ليست حرب العرب ضد الأوروبيين، ولاهي حرب دينية ولا حرب ضد شعبين، وإنما هي حرب شعب يرغب في الحرية والاستقلال، حرب فرضت عليه بالقوة، حرب عرضته للمهانة الشخصية.

المطلب الثاني: التوجه العروبي للثورة التحريرية الجزائرية.

1-اللغة العربية.

تعتبر اللغة العربية من أعظم الأسس الفكرية، والثقافية التي يمكن أن توحد الأمة على بساط مراعاتها وحفظ أصولها الكبرى، فاللغة العربية هي لغة الإسلام والمسلمين، ولأجل ذلك ينبغي على الجزائريين تعلمها، بحكم أنها لغة الدين، ولغة الأمة المسلمة.

إدراكا من الثورة التحريرية لأهمية اللغة العربية ومكانتها، سعت إلى إدراجها ضمن أدبياتها ومواثيقها، ويذكر الفضيل الورثلاني عن هذا التوجه العروبي للثورة وقادتها بقوله:« **إن اللغة مظهر مقدس من مظاهر كرامة الأمة التي تحترم نفسها، وعنوان من عناوين مجدها ووجودها...واللغة العربية ليست لغة الجزائريين وحدهم، وإنما هي لغة الأمة العربية كافة وعنوان كرامتها ووجودها، فمن أهانها إنما يهين العرب أجمعين، هذا هو المنطق يوم كان للمنطق سلطان...»**[2].

1 - نصوص أساسية لجبهة التحرير، ص24.

2- الفضيل الورثلاني: الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص 96.

وعلى الرغم من أن بيان أول نوفمبر دون باللغة الفرنسية، إلا أن ذلك لا يعني إهمالا أو تهميشا منهم للغة العربية، وإنما القصد منه مخاطبة المستعمر بنفس لغته لأجل إيصال رسالة الثورة، وأهدافها النبيلة إلى الرأي العام العالمي عامة والغربي والفرنسي بصفة خاصة[1].

كما اهتم مؤتمر الصومام بمسألة اللغة العربية، فعلى الرغم من أن مختلف المراسلات بين قادة الثورة والمناشير الموجهة للشعب كانت بلغة ممزوجة بين الفصحى والدارجة، إلا أن بثها الإذاعي بصوت العرب بالقاهرة، وإذاعة صوت الجزائر كان بلغة عربية فصيحة وسليمة، هذا الأمر سهل من انتشار اللغة العربية بين أفراد جيش التحرير فأصبحت وسيلة تخاطب وتواصل بينهم[2]، فيذكر الميثاق بهذا الخصوص:« **إن المستعمر قد عمد إلى خنق اللغة الوطنية التي تتكلمها الأغلبية الساحقة من المواطنين، وقد اختفى تعليمها العالي منذ بداية الغزو وبتشتيت الأساتذة والتلاميذ وقفل الجامعات وهدم المكتبات**»[3] .

أوكل ميثاق الصومام للمجالس الشعبية المنبثقة عنه مهام عدة، من بينها:

- نشر إعلانات خاصة بإجبارية تعليم البنين باللغة العربية.
- إنشاء مدارس في مختلف المناطق الواقعة تحت سيطرة جبهة وجيش التحرير[4].

وبدوره حرص ميثاق طرابلس هو الآخر على الاهتمام باللغة العربية، فنص على:«**إعطاء اللغة العربية المعبرة الحقيقية عن القيم الثقافية لبلادنا كرامتها ونجاعتها كلغة حضارة، لذلك فإنها سوف تعيد بناء التراث الوطني وتقييمه والتعريف بإنسانيته المزدوجة القديمة والحديثة لإدخالها في**

---

[1]- فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص275.

2- نفسه، ص273.

3- سفيان لوصيف: السياسة الثقافية في الجزائر الإيديولوجيا والممارسة، ط1، منتدى المعارف، بيروت، لبنان، 2014، ص23.

4- عبد الحميد مهري: الجانب الإنشائي من الثورة الجزائرية، العدد 6، مجلة الآداب، السنة الخامسة، 1957، ص19.

الحياة الفكرية وتربية الشعور الوطني، فهي ستحارب هكذا الهيمنة الثقافية والتأثير الغربي اللذين ساهما في تلقين الكثير من الجزائريين احتقارهم لغتهم وقيمهم الوطنية»[1]

بذلك نجد أن اللغة العربية لعبت دورا مهما، في التصدي للحملة الفرنسية الممنهجة لسلخ المجتمع الجزائري من هويته، ونظرا لهذه الأهمية عمل ميثاق طرابلس على إقرارها لغة رسمية للجزائر على أساس أنها إحدى مظاهر الهوية الشخصية الجزائرية، ومظهر من مظاهر السيادة[2].

2-الوحدة العربية:

الوحدة العربية هي بمثابة حلم راود الجزائريين منذ فترة طويلة، وتجسد في محطات عدة من بينها محاربة الغزو المتتالي والمتعاقب على شمال أفريقيا من رومان وندال، بيزنطيين، فالقائد الأمازيغي ماسينيسا رفع شعار" **أفريقيا للأفريقيين**"، ونادى بالمبدأ الوطني الأفريقي قبل أن تعرفه أوروبا بعشرين قرنا، ليتجسد لنا مبدأ الوحدة المغاربية في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية ابتداء من تسمية الحركة الاستقلالية لحزبها في البداية ب ن. ش. أ[3].

فكل المواثيق الثورية دعت في مضمونها إلى ضرورة الوحدة بين الجزائر والشعوب، نظرا للروابط التي بينها: وحدة الدين، اللغة، العادات والتقاليد، التاريخ المشترك. فالانتماء العروبي والشعور، والإحساس بالهوية العربية أصبح قناعة، وإيمانا راسخا لدى محرري بيان أول نوفمبر من أجل العمل على تجسيد شعور الانتماء العروبي[4].

جاء في نص بيان أول نوفمبر:«**ستجد سندها الدبلوماسي خاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين** »[5]، فالبيان أكد على الإطار المغاربي للثورة التحريرية الجزائرية، مع العمل على ربطها بدائرة المغرب العربي، البيان إذن يرى أن استقلال الجزائر مرهون بوحدة الأقطار المغاربية لشمال

1- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص40.

2- فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص 274.

3- مسعود خرنان: الوحدة المغاربية من خلال مواثيق الثورة الجزائرية، كتاب القيم الفكرية والإنسانية، ص 281-283.

4 - فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص 277.

5- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص7.

أفريقيا، مبديا أسفه على الأوضاع التي آلت إليها الأمور، خصوصا بالجزائر مما شكل عائقا لتحقيق وحدتها المغاربية وتجسيدها على أرض الواقع [1].

هذه الوحدة هي ما نادى بها أيضا مؤتمر الصومام، الذي أكد على ضرورة التضامن والوحدة العربية، وعلى توثيق الصلة مع القوى السياسية المغاربية باختلاف توجهاتها السياسية، فتأكيد الجبهة على بعدها المغاربي كان بغرض الحصول على الدعم الشعبي الذي تحتاجه الثورة التحريرية الجزائرية، بما فيها من إقرار على وحدة التضامن المغاربي خاصة في ظل استقلال تونس والمغرب[2].

ولأجل توحيد الجهود للضغط على الحكومة الفرنسية، يذكر الميثاق« **ولأجل تنسيق الجهود والمساعي التونسية المغاربية للضغط على الحكومة الفرنسية في الميدان الدبلوماسي، توحيد النشاط السياسي بإنشاء لجنة تنسيق بين الأحزاب الوطنية الشقيقة وجبهة التحرير الوطني، التضامن بين الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد المغاربي للشغل والاتحاد العام للعمال الجزائريين**»[3].

وأكد ميثاق طرابلس هذا المقترح، ونادى هو الآخر بضرورة الوحدة العربية، التي جمعت الجزائريين بالبلاد العربية والمغاربية، وألح على عدم خروج الجزائريين من فلكه فيذكر: «**إن توسيع نطاق محاربة الإمبريالية سيغذي حيوية القوى السياسية والاجتماعية التي تعمل في نفس الاتجاه من أجل تحقيق الوحدة في المغرب الكبير والوطن العربي وأفريقيا**»[4].

فالسلطة الفرنسية أدركت أهمية الوحدة العربية، والمغاربية للثورة الجزائرية، وما تشكله من خطورة على الوجود الفرنسي بالجزائر، لذلك سعت وفق العديد من الإجراءات التي من شأنها أن تعزل الثورة وجبهة التحرير الجزائري عن محيطها العربي، وخاصة المغاربي للحيلولة دون وقوع جبهات

1- عبد الله مقلاتي: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، ط1، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ج6، ص 60.

2- عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية الجزائرية 1945-1962، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، ج1، الجزائر، 2012، ص 63.

3- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص25.

4- نفسه، ص47.

موحدة بين المقاومة المسلحة بالريف المغربي، والقضاء على أي فكرة تدعو إلى إقامة مشاريع وحدوية لمواجهة العدو المشترك، لذلك سارعت على منح الاستقلال للعديد من مستعمراتها في آسيا، وأفريقيا من بينها تونس والمغرب[1].

المطلب الثالث: الديمقراطية كقيمة في تسيير وتنظيم الثورة.

يذكر فاضل الجمالي: «**إن الديمقراطية هي الاعتراف بأن كل فرد من أفراد الأمة والوطن شريك في ذلك الوطن، وأن لكل فرد كرامته وله حقوقه وعليه واجباته، ومشاركة أبناء الأمة والوطن على اختلاف مذاهبهم وعناصرهم وأجناسهم، وطبقاتهم على قدم المساواة في اختيار نوع من يتولون الحكم بكل حرية وطمأنينة، ومشاركة المواطنين جميعا في تقرير أهداف الدولة، وفي تنفيذ مخططاتها مع احترام الأكثرية للأقلية، فتراعي حقوقها ولاسيما حقها في إبداء الرأي بكل حرية وأمان...وهذه المعايير هي التي تحكم النظام الديمقراطي الحقيقي الذي ينبثق الحكم فيه عن إرادة أغلبية أفراد الشعب بعد استشارته في جو حر ونزيه**»[2].

فالديمقراطية إذن هي نظام سياسي، تكون فيه السيادة لجميع المواطنين لا الفرد، و لا لطبقة معينة[3]، فالديمقراطية في معناها سيادة الشعب، بمعنى أن السيادة تكون لجميع المواطنين، وليست حكرا على فرد، أو طبقة معينة.

ولأهميتها حرصت عليها الثورة في مواثيقها، وشددت على ضرورة تطبيقها، وبذلك نجد أن الثورة التحريرية الجزائرية، تجاوزت فكرة القضاء على النظام الاستعماري إلى أسمى وأرقى من ذلك ،بتحقيق قيم عديدة من بينها الديمقراطية القائمة على:

1- مسعود خرنان: مرجع سابق، ص283-284.

2- أحمد بن نعمان: هذه هي الثقافة، ط1، دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1995، ص 209-210.

3- مجموعة مؤلفين: المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر، 1983، ص 86.

1-مبدأ الشورى:

هذا المبدأ نلمسه من خلال النقاشات أثناء اجتماعات اللجنة الثورية للوحدة والعمل، التي انتهت بموافقة الأغلبية على تبني العمل الثوري، واختيار محمد بوضياف منسقا وطنيا[1]، بإجراء انتخابات انتهت لصالحه، ليتولى بعدها مسؤولية الإعداد للثورة بمساعدة لجنة خماسية، المعينة هي الأخرى عن طريق الانتخابات[2].

وأولى البيان أهمية كبرى لمبدأ الشورى، فمنح الشعب سلطة الحكم على العمل الذي قاموا به، فأورد البيان:« **أيها الشعب الجزائري، أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية، أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا...نتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية الفرصة أن تنضم إلى الكفاح التحرري دون اعتبار آخر**»[3]، وهو إقرار صريح بمبدأ الشورى، بمعنى استشارة الشعب الجزائري، وأعطاه حرية إصدار القرار بما عزموا القيام عليه.

ونفس الأمر ينطبق على مؤتمر الصومام، التزم هو الآخر بمبدأ الشورى ابتداء بمكان انعقاد المؤتمر، فاختيار وادي الصومام تم بطريقة ديمقراطية، على إثر عقد سلسلة من المناقشات والاستشارات، بما فيها قرارات المؤتمر المصادق عليها بإجماع الحاضرين، والوافدين إليه كممثلين ومندوبين عن مناطقهم.

كما أورد مؤتمر الصومام مبدأ الشورى في مقرراته المتمثلة في مسألة المجالس الشعبية المنتخبة، هذه المجالس أوكلت لها المسائل المعنية بالقضايا الإسلامية، المالية، العدلية، الاقتصادية، الشرطة،

---

[1]- يذكر سليمان الشيخ حول مسألة تعيين بوضياف منسقا وطنيا بعد عملية تصويت سرية: «**كانت عملية التصويت على النحو التالي، كل عضو بالاجتماع يأخذ رقما تبعا للمكان الذي يجلس فيه في القاعة، لم يكن أحدهم يعرف الآخر، أما رئيس الجلسة فكان مصطفى بن بولعيد الذي يتمتع بثقة الجميع، فقد كلف بفحص النتائج وإعلانها ولم ينته الانتخاب الأول إلى تجمع الأكثرية حول شخص معين، أما في الانتخاب الثاني فقد عاد بن بولعيد و أخبر بوضياف أنه من فاز بالانتخابات ومنحه أوراق التصويت**» ، ينظر سليمان الشيخ: مرجع سابق، ص84

2- يوسف قاسمي: مواثيق الثورة، ص93_94.

3- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص7.

إضافة إلى إقرار المؤتمر بضرورة إنشاء أجهزة ثورية، مثلتها المؤسسات الثورية: لجنة التنسيق والتنفيذ، والمجلس الوطني للثورة، وأن يعملا على تنفيذ قراراتهما وفق مبدأ التصويت الثوري، وهي من أهم مبادئ الديمقراطية[1].

مبدأ الشورى لم يكن حكرا على مواثيق الثورة، بل تحدثت عنه أدبيات الثورة التحريرية، من بينها جريدة المجاهد التي اعتبرت أن الطابع الشعبي للثورة، هو من أهم ملامح الديمقراطية، وأهم طابع ميز الأجهزة الإدارية للثورة التحريرية، فهي ترى أن جيش التحرير لم يكن من صلاحياته التدخل في عمل الأجهزة الثورية، لأن وظيفته بالأساس العمل على حماية هذه الأجهزة، ومساعدتها في أداء مهامها اتجاه الثورة التحريرية، والشعب الجزائري، باعتبار أن معظم الأجهزة التي أوجدتها الثورة تعتمد في اجتماعاتها على المناقشة والإقناع والتصويت بأغلبية الأصوات[2].

2-القيادة الجماعية:

تحدث العربي بن مهيدي في مقال صادر له بجريدة المجاهد تحت عنوان" **ثورتنا وأهدافها الأساسية**"، عن هذا المبدأ قائلا:« ... إن الشعب الجزائري عازم أن يستن إدارة جماعية في نظام مركزي ديمقراطي، وبجعلها قانونا يخضع له كل فرد وكل الناس»[3].

وبذلك نجد أن الثورة التحريرية سعت منذ بدايتها لإقرار مبدأ القيادة الجماعية، حتى لا تقع في نفس أخطاء تجربة الحركة الوطنية الجزائرية، خاصة ح. ا. ح. د وما عرفته من صراعات وانقسامات داخلها، مما سيؤثر على استمرارية الثورة وعلى نضالها لتحقيق أهدافها ولتجنب نفس المصير، أكد بيان أول نوفمبر وألح على مبدأ القيادة الجماعية:« **نتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية الفرصة أن تنضم إلى الكفاح التحرري دون اعتبار آخر**»[4].

1- محمد لحسن زغيدي: مؤتمر الصومام، ص 138-139.

2- جريدة المجاهد: العدد11،تاريخ 1 نوفمبر1957.

3- جريدة المجاهد: العدد2، تاريخ 1 جويلية 1956.

4- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص7.

وهو إقرار صريح بالقيادة الجماعية واللامركزية في تسيير المناطق، فالبيان خاطب جل شرائح المجتمع الجزائري، دون اعتبار للمكانة الاجتماعية والثروة، وأصر على تعويض القيادة الفردية بالقيادة الجماعية، دون أن يسيء هذا التغيير للثورة، أو يعمل على إفشال المشروع الثوري، فأثبتت الثورة بذلك مصداقيتها.

مبدأ القيادة الجماعية لم يكن حكرا على بيان نوفمبر، فميثاق الصومام بدوره واكب هو الآخر، بيان أول نوفمبر في إقراره مبدأ القيادة والإدارة الجماعية، من بينها تعيين ثلاثة نواب مساعدين لقائد الولاية[1]، فالقيادة الجماعية تحوي شروطا عدة من بينها: الشرف، النزاهة، الشجاعة، عدم الخوف من الموت و لقاؤه بصدر رحب[2]، هذه القيادة الجماعية عملت على تحديد مسؤوليات أفراد الثورة بالداخل والخارج، وبذلك أصبح المسؤول معروفا لديهم، وسلطة مركزية يخضع لها الجميع، وكل فرد أضحى عارفا بوظيفته، ومهامه المنوطة به سواء بالداخل أو الخارج، فهي بمثابة إدارة وقيادة جماعية تسير أمور الثورة[3].

ويورد ميثاق الصومام بخصوص مبدأ القيادة الجماعية: «**ففي فترة من الزمن قصيرة جدا وقفت جبهة إلى التفوق على سائر الأحزاب السياسية الموجودة منذ عشرات السنين، ولم يحدث ذلك عرضا ومصادفة، ولكن كان نتيجة توفر الشروط الضرورية الآتية: منع النفوذ الشخصي، إقرار مبدأ الإدارة الجماعية المؤلفة من رجال أطهار أمناء يتنزهون عن الرشوة شجعان لا يردهم الخطر ولا السن ولا رهبة الموت**»[4] .

3-المساواة:

هذا المبدأ نلمسه من خلال تركيبتها البشرية، والعناصر المنتمية لها، فهي لا تمثل تيارا أو حزبا بحد ذاته، فهي شاملة لجميع شرائح المجتمع الجزائري، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية،

---

[1]- محمد لحسن زغيدي: مؤتمر الصومام، ص159.

2- أنيسة بركات: نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص99.

3- محمد لحسن زغيدي: مؤتمر الصومام، ص159.

4- يوسف قاسيمي: مواثيق الثورة، ص172.

والاجتماعية المختلفة، وهو ما أكدته مواثيق الثورة، لكن هذا الأمر يبقى مرهونا بشرط تخلي هذه الفئات عن انتماءاتها السابقة، مع التزامها بمبادئ وتوجهات جبهة التحرير الوطني في أهدافها ومطالبها، فالديمقراطية التي ناشدتها الجبهة وسعت لأجل قيامها وتحقيقها هي تلك الديمقراطية القائمة، والمتماشية بالتوازي مع مبادئ الوحدة، العدالة، المساواة بين كل أفراد المجتمع دون تفرقة أو تمييز[1].

من ملامح المساواة في ميثاق الصومام، التحاق مختلف الفئات الشعبية بالثورة: فلاحين، عمال، شباب، مثقفين، فلم ينسى الميثاق ذكر أعدادها الكبيرة المنتسبة للثورة، بمختلف رتبهم العسكرية، مجاهدين، مسبلين، فلم يميز بين هذه الفئات بقدر ما حرص على استقطاب قاعدة شعبية في أوساط الجماهير الجزائرية باعتبار أنه يعمل لأجل الحرية، وهي إحدى القيم الديمقراطية[2]، ويذكر الميثاق:« **ينبغي لطبقة العمال أن تساهم مساهمة أقوى يكون لها الأثر البالغ في تطور الثورة السريع وفي قوتها ونجاحها النهائي...يمتاز الشباب الجزائري بما طبع عليه من النشاط والحيوية والإخلاص والبطولة، كما أنه يمتاز بأمر نادر وهو أنه يمثل ما يقرب من نصف مجموع السكان بسبب ازدياد المواليد بصفة استثنائية، ينتقل من مرحلة المراهنة إلى الحرية التي يصبوا إليها بولع وشغف مع ازدراء الخوف واستهانة بالموت**»[3].

يمكن اعتبار مشاركة المرأة في الثورة ضمن مبدأ المساواة والديمقراطية، حتى وإن لم تتول مناصب عليا أو تشارك في السياسة، إلا أن السماح لها بالمشاركة هو من قبيل المساواة، فتولت مهام عدة من بينها: جندية، مسبلة، ممرضة، فدائية، أورد مؤتمر الصومام بشأن مشاركة المرأة في الثورة القول:« **توجد في الحركة النسائية إمكانيات واسعة تزداد وتكثر باطراد، وإنا لنحني بإعجاب وتقدير ذلك المثل الباهر الذي تضربه في الشجاعة الثورية والفتيات والنساء والزوجات والأمهات، ذلك المثل الذي تضربه جميع أخواتنا المجاهدات اللائي يشاركن بنشاط كبير بالسلاح أحيانا في الكفاح**

1- أحسن بومالي: مظاهر من تنظيم جبهة التحرير، ص22.

2- رياض بودلاعة: القيم الديمقراطية للثورة التحريرية ص 118-119.

3- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص 20-21.

المقدس من أجل تحرير الوطن...» [1]، وهو اعتراف من المؤتمرين بإعجابهم بالحماس، والشجاعة التي أبدتها المرأة الجزائرية اتجاه الثورة التحريرية، ومشاركتها الفعلية بحمل السلاح والقتال إلى جانب إخوانهم المجاهدين[2].

وهو ما دعا إليه ميثاق طرابلس، الذي دعا إلى تحرير المرأة من الصورة النمطية المرسومة في الأذهان، بالعمل على تحريرها من كل العوائق التي تقف حاجزا أمام تطور المرأة وانفتاحها. فيورد الميثاق: « **لقد خلقت مشاركة المرأة في كفاح التحرير الظروف الملائمة لكسر الكابوس القديم الذي كان يحيط بها ويقيدها، ولإشراكها إشراكا كاملا في تسيير الشؤون العامة وتنمية البلاد، ينبغي للحزب أن يقضي على كل عوائق تطور المرأة وتفتحها وأن يدعم عمل المنظمات النسوية، ولسوف يكون عمل الحزب ناجعا في هذا الميدان ولن ننسى أن مجتمعنا لا يزال لديه عقلية سلبية بشأن المرأة...وعلى الحزب أن يجعل تطور المرأة واقعا لا رجعة فيه وذلك بواسطة تخويل النساء مسؤوليات حزبية**»[3] .

4-الوطنية:

منذ دخوله إلى الجزائر، سعى الاحتلال الفرنسي لسلب الشعب الجزائري وطنه ووطنيته وحريته، وأضحت كلمة الوطن والوطنية مع هذا الوضع جريمة سياسية، لا يمكن لأحد نطقها أو المطالبة بها، فقد سعت الإدارة الفرنسية إلى جعل الجزائر قطعة فرنسية.

وأصبحت هذه المصطلحات منكرة من الجزائريين أنفسهم، من أصحاب النخبة الجزائرية ولو من دون قصد، على حد تعبير الشيخ ابن باديس ردا على إنكار فرحات عباس وجود الوطنية والأمة الجزائرية: « **إن هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا، ولا يمكن أن تكون فرنسا، ولا تستطيع أن تصير فرنسا ولو أرادت، بل هي أمة بعيدة عن فرنسا كل البعد، في لغتها وفي**

1- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص22.

2- أنيسة بركات: مصدر سابق، ص 99.

3 -نصوص أساسية لجبهة التحرير، ص 46.

أخلاقها، وفي عنصرها وفي دينها، ولا تريد أن تندمج، ولها وطن محدد معين وهو الوطن الجزائري»[1].

وإذا أتينا للوطنية كمصطلح ومفهوم كما يعرفها محمد قنانش: « **هي حركة سياسية تحريرية وتحررية، قوامها إيثار المصالح القومية على كل شيء، ويتجلى في النضال لرفعة قومه، والدفاع عنهم والاعتزاز بهم، وصد جميع المحاولات الداخلية والخارجية للنيل من سمعتهم والمس بكرامتهم، ومد بصره إلى العالم للاقتباس منه، للإلهام في تقدمه الحضاري، وبين هذه الوطنية الواسعة وللإنسانية الكاملة وحدة عميقة، لا يستطيع الفرد أن ينمي ذاته إلا داخل الإطار القومي، كما أنه لا يستطيع أن يكون مخلصا لوطنيته إخلاصا حقيقيا، إلا إذا عمل على توكيد إنسانيته الكاملة**» .

أما الوطن: فهو البيئة الروحية التي تتجه إليها مواطن الإنسان القومية، ويتميز عن الأمة والدولة بعامل وجدان خاص، هو الارتباط بالأرض، وتقديسها لاشتمالها على تراث آبائه وأجداده[2].

وانطلاقا من ذلك سعت جبهة التحرير الوطني، عبر مواثيقها إلى المطالبة بإنشاء جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية، فجبهة التحرير الوطني كمنظمة وطنية وديمقراطية، كانت تسعى وتناضل لأجل الحصول على حريتها المغتصبة، وإقامة كيان سياسي ودولة مستقلة، يعبر فيها عن وطنيته، دولة تعمل وفق إرادة الشعب، وتمثله من الوجهة القانونية سواء بالداخل أو الخارج بغض النظر عن النظام، المهم أن تكون دولة لها شكلها ومضمونها[3]، لذلك وجدنا أن المجاهدين وحتى الشعب الجزائري مستعدون للتضحية بأرواحهم في سبيل الوطن والوطنية[4].

---

[1]– عبد الله بوقرن: مرجع سابق، ص113.

[2]– محمد قنانش: مرجع سابق، ص93.

[3]– حسن بومالي: مظاهر من تنظيم جبهة التحرير الوطني، ص23.

[4]– عبد الله بوقرن: مرجع سابق، ص121.

المطلب الرابع: الاشتراكية.

كانت الاشتراكية محل جدل واسع بالنسبة لمواثيق الثورة التحريرية، فبالنسبة لبيان أول نوفمبر يذكر أبو القاسم سعد الله:« **أما النقطة التي دار حولها كثير من الجدل وما يزال يدور، فتتمثل في برنامج الثورة، فهل هو إقامة دولة اشتراكية أو إسلامية أو ليبرالية، ويبدو أن محرري البيان كانوا" اشتراكيين" في توجههم، ولكنهم مع ذلك ومراعاة ربما للجماهير، ألحوا على أن الهدف من البرنامج سياسيا هو تحقيق الاستقلال وإقامة دولة ديمقراطية اجتماعية..."في إطار المبادئ الإسلامية"، فلماذا هذا الغموض؟ إن عبارة ديمقراطية اجتماعية تعني أن النظام الذي ستنشئه الجزائر سيكون شيوعيا، أو اشتراكيا...فأصحاب البيان كانوا يقفون إلى يسار الخط الإيديولوجي الاشتراكي، وربما لم يمنعهم من الإعلان عن الشيوعية سوى الخوف من معارضة بعض زملائهم لهذا التوجه، أو من معارضة جماهير الشعب السابحة في البحر الإسلامي منذ قرون**»[1].

وبالنسبة لميثاق الصومام، فقد صيغ بأقلام ذات توجهات يسارية اشتراكية، وهو ما انعكس على محتوى الميثاق الذي اتجه إلى علمانية الثورة، وتبنيها التوجه اليساري الاشتراكي من تغييب للإسلام بالحديث عنه صراحة والاكتفاء بالإشارة إليه.

لأجل ذلك كان ميثاق الصومام محل خلاف بين المؤرخين وصانعي مقرراته، فبعد سنتين من الثورة انقلبت كل المفاهيم الإيديولوجية للثورة المتبناة من قبل صانعي البيان النوفمبري، على الرغم من إعطاء العديد من المؤرخين مبررات لعبان في التوجه الجديد الذي عرفته الثورة لتدارك النقائص الحاصلة، بهدف إيضاح المعالم التي ستبنى عليها جزائر ما بعد الاستقلال[2]، فهذه الأفكار تعتبر دخيلة على المجتمع الجزائري نتيجة انضمام الطلبة في الجامعات الفرنسية والليبراليين والشيوعيين المتأثرين بالرؤى و الأطاريح الاشتراكية الماركسية، نتيجة انفتاح الثورة على مختلف الثقافات والتيارات

[1]- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ص 78-79.

2- الطاهر سعود: الثورة الجزائرية، ص 63-64.

السياسية–ماعدا الليبرالية الرأسمالية بسبب طبيعة عداء الجبهة لها–التي تضم نخبا جديدة من طلبة ومثقفين[1].

هذا التوجه الجديد لم يجد ذلك الصدى لدى العديد من قادة الثورة وعلى رأسهم أحمد بن بلة الذي أبان عن معارضته لميثاق الصومام في العديد من تصريحاته وخطاباته، من خلال اتهامه لعبان رمضان بإبعاد الدين والإسلام عن الثورة بجعلها علمانية بتبنيها لمبادئ الاشتراكية[2]، وفقا لما ورد في ميثاق الصومام:« **إنما تريد الثورة الجزائرية أن تسترد الاستقلال الوطني لإقامة جمهورية ديمقراطية اجتماعية تضمن مساواة حقه بين جميع سكان الوطن بدون تفريق ولا تمييز**» [3].

كما اعتمد الميثاق على الطبقات الشعبية من عمال، وفلاحين باعتبار أن هذه الفئة ستتحول فيما بعد إلى قوى اشتراكية، وهو ما يعبر عن ملمح اشتراكي في ميثاق الصومام[4].

لم يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لمؤتمر طرابلس وميثاقه، فيذكر توفيق الشاوي في هذا الشأن: «**كان محمد خيضر أول من وصل إلى الرباط بعد الإفراج عنهم، وأسر إلي أن بن بلة مازال في طرابلس بليبيا مشغولا مع مجموعة ذوي الفكر الاشتراكي يعدون مايسمونه" ميثاق طرابلس" وفهمت أن محمد خيضر غير مقتنع بهذا الفكر الذي يستغله مجموعة من المتفرنسين الجزائريين لأنهم يدعون إلى ما يسمونه الوحدة الاشتراكية ويقصدون به التحالف مع اليسار الفرنسي الذي هو الجناح الغربي للاشتراكية السوفياتية...وهدف كثير منهم أن تحل الاشتراكية محل الإسلام والوحدة العربية أن تكون عقبة في سبيلها عند الاقتضاء**» [5]، وعملا بذلك نصت وثيقة طرابلس

1- فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص 225-226.

2- أحمد منصور: الرئيس بن بيلا يكشف أسرار ثورة الجزائر، ط1، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007، ص 129-130.

3- نصوص أساسية لجبهة التحرير.

4- عبد الله شريط: مرجع سابق، ص 153.

5- توفيق الشاوي: مصدر سابق، ص، 33.

على: « **الكفاح المسلح يجب أن يترك المكان للمعركة العقائدية، وان الثورة الديمقراطية الشعبية تشييد واع للبلاد في إطار مبادئ اشتراكية وسلطة في أيدي الشعب**» [1].

أما العربي الزبيري فيرى أن هذا المصطلح هو جديد، ومختلف عما كان ينادي به بيان أول نوفمبر الذي يرى أن الثورة تكون ضمن الأطر الإسلامية، عكس ما دعا إليه ميثاق طرابلس، ورغم ذلك تم المصادقة على ميثاق طرابلس دون أن يناقش، لأن اهتمام غالبية الحضور كان منصبا على المكتب السياسي[2].

بينما صالح بلحاج يرى أن هذا الأمر كان متوقعا ومنتظرا بسبب العداء الذي تكنه الجبهة لليبرالية والبرجوازية فيذكر: «**أن هذا كان منتظرا في ظل العداء الأكثر صراحة ضد الليبرالية البرجوازية، ومع ذلك لم تنطق الدوائر الرسمية للجبهة باللفظ إلى غاية طرابلس وإقرار كتشييد في أطار المبادئ الاشتراكية طبعا هناك اختيار الاشتراكية دون الإيديولوجية والمقولات الأساسية للتحليل الماركسي من التحليل الطبقي للمجتمع وصراع الطبقات وأولوية الطبقة في المجتمع والحزب**»[3].

في إطار إقراره بالاشتراكية اهتم ميثاق طرابلس بالثورة الزراعية، تطوير المنشآت الاقتصادية، التجارة الخارجية، تأميم الثروات المعدنية والطاقة والتصنيع، تحقيق العدالة الاجتماعية، محو الأمية، الاهتمام بالقطاع الصحي والاقتصاد.

كلمة الاشتراكية كانت فعلا محل خلاف بين المجتمعين حول توجهاتها، فهناك من يرى أن الاشتراكية لا تفرق عن الشيوعية، وهناك من يرى أنها اشتراكية إسلامية عن طريق تطبيق التعاليم الإسلامية، أما الرأي الآخر فيرى أن الاشتراكية المنشودة في الجزائر هي التي ستطبق على أساس الاشتراكية العلمية[4].

1- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص39.

2- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص 182-183.

3- صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب، الجزائر، 2009، ص 593.

4- إدريس فاضلي: جبهة التحرير عنوان ثورة ودليل أمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص135 .

ومن خلال تتبعنا لمسألة علمانية الثورة وتبنيها النظام الاشتراكي في ميثاقي طرابلس والصومام، نجد أن هذا التبني خص الاشتراكية كنظام للاستفادة منه في الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون اعتناق الشيوعية كعقيدة ومذهب، فعلى الرغم من أن هذين الميثاقين لم يذكرا الدين صراحة إلا أنهما لا يخلوان من الإشارة إليه في مواطن عدة، وهذا ما يفند الطرح القائل بتبني الثورة الشيوعية كمذهب وعقيدة للثورة.

فعلى الرغم من الظروف المختلفة والمعوقات التي رافقت صياغة هذه المواثيق، إلا أنها تمكنت من إثراء إيديولوجيات الثورة بالعديد من النظم القيمية المختلفة، والمتنوعة المشارب جعلت منها أكثر تنظيما وأكثر سموا، هذا الإثراء القيمي مس مواطن مهمة وحساسة في الثورة التحريرية في جانبها الإسلامي، والعروبي، والديمقراطي وتوجهها الاشتراكي، وهي قيم شكلت عماد الثورة التحريرية أسهمت في سيرورة الحراك الثوري التحريري.

الفصل الثالث
تجسيدات القيم الفكرية في واقع الثورة التحريرية

المبحث الأول: قيم الإسلام

المطلب الأول: قيم عقائدية

المطلب الثاني: القضاء الثوري الاسلامي

المبحث الثاني: العروبة

المطلب الأول: التعريب

المطلب الثاني: العلاقات مع البلاد العربية

المبحث الثالث: الديمقراطية

المطلب الأول: مشاركة المرأة في الثورة

المطلب الثاني: مؤسسات الثورة التحريرية

المبحث الرابع: الاشتراكية

المبحث الأول: قيم الإسلام.

سعت جبهة التحرير إلى إبراز القيم والمبادئ الإسلامية في الثورة التحريرية، المجسدة لسماحة ورقي الثورة التحريرية في جانبها الديني والأخلاقي، فقيم الإسلام الثورية مثلتها جوانب عدة، منها: التسامح، العدالة الثورية المستمدة من الشريعة الإسلامية، التضامن، معاملة الأقليات والأسرى، أخلاقيات المجاهد الجزائري، مصطلحات إسلامية ثورية.

وباعتبار هذا التعدد سنكتفي بالحديث عن نماذج من القيم الإسلامية، المجسدة في واقع الثورة التحريرية في مسألة الانضباط الأخلاقي في سلوكيات قادتها ومجاهديها، قيم عكست واقع الجندي البسيط في أخلاقياته وتعاملاته اليومية، وفي ميدان المعركة، مبرزة شجاعة الجندي والمجاهد الجزائري، في مسمياته المستوحاة من الدين الإسلامي، إضافة إلى خلق جهاز قضائي ثوري خاص بالجزائريين، مستمدا أحكامه ومبادئه من تشريعات كتاب الله وسنة نبيه الكريم.

المطلب الأول: قيم عقائدية:

1-الانضباط:

يعتبر الجندي الجزائري من أهم عناصر الحراك الثوري، لذلك أولت له الثورة التحريرية عناية خاصة بإصدار جملة من القوانين والإصلاحات عبر مواثيقها، إصلاحات من شأنها أن تعمل على ضبط تصرفاته، بهدف تحسين صورته في نظر العالم .

في مسألة الانضباط حرصت الجبهة على عدم التمييز بين القائد والجندي، من حيث الرتب فالجميع متساوون من حيث المأكل والملبس، وفي تنفيذ الواجبات والمهام، والحرص على معاقبة من يتسم بفساد الأخلاق والسرقة وخيانة الأمانة[1].

ومن ناحية أخرى أصدرت قرارا، يقضي بمنع تدخين السجائر، باعتبار أنها تدر أرباحا على مصانع التبغ الفرنسية من جراء بيع منتجاتها[2]، ونشرت بيانا بهذا الخصوص بتاريخ 15 جوان 1955

1- يوسف يعلاوي: الجانب الأخلاقي والاجتماعي في ثورة أول نوفمبر 1954، مجلة الأصالة، العدد73-74، منشورات وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، 1979، ص9_10.

2- منى صالحي: مرجع سابق، ص26.

جاء فيه: «**إن جبهة التحرير تدعو الشعب الجزائري إلى الانقطاع عن التدخين، وعدم ارتياد المشارب التي تقدم الكحول، ولن يكون هذا التدبير مجرد تعبير عن الإيمان بتحرير الوطن من نير الاستعمار، ولكنه يسمح لنا أيضا بكيل لكمة قوية للاقتصاد الامبريالي**»[1].

كما منعت استعمال العنف إلا للضرورة القصوى[2]، مع استعمال الترهيب لمنع المواطنين من نقل أخبار المجاهدين إلى العدو، مع تسليط عقوبات على مخالف التعليمات، أو من يرفض تطبيقها تحت أي ظرف كان[3].

وقد تضمن دليل المجاهد[4] مجموعة من التوجيهات الإجراءات الانضباطية، ذات الصلة بحفظ النظام العام، والتشريع القضائي العسكري، ومن بين ما أورده الدليل مجموعة القوانين والضوابط تنظم وتسير العلاقة بين المجاهد ورؤسائه من بينه:

– واجبات المجاهد نحو رؤسائه:

–احترام الرؤساء والامتثال لهم واجب على كل مجاهد، ووجب عليه منح ثقته الكاملة لرؤسائه، وإطاعتهم مهما كان الظرف وفي أي مكان.

–أداء التحية، وهي دلالة على الاحترام، ولزاما على الجندي تحية كل ضابط في جيش التحرير الوطني، كما يجب عليه أن لا يحيد عن الهيئة العسكرية أمام قادته، وغير مسموح مناقشة أي أمر كان، كما لايحق له الاعتراض على الأوامر قل تنفيذها.

---

1 –Mohammed Harbi: opcit , P105.

[2]– سعيد عبد الله: مصدر سابق، ص 77.

[3]– محمد العربي الزبيري: جبهة التحرير من الشرف إلى العلف، ص10.

[4]– أورد الأستاذ عبد الله مقلاتي وثيقة خاصة تحت عنوان" دليل المجاهد" موقعة من قبل كريم بلقاسم بتاريخ 1958/04/12 يحمل هذا الدليل مجموعة من التوجهات والضوابط ذات الصلة بحفظ النظام العام والتشريع القضائي العسكري، ينظر عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية، ص 267.

– واجبات الرئيس نحو مرؤوسيه:

– أن يكون الرئيس أو القائد مثالا للتضحية، وأن يتحلى بالشجاعة، العدل، التفاني في خدمة مرؤوسيه، أن يكون صارما وأبويا في وقت واحد.

– أن يكون بمقدوره الاضطلاع بالمسؤوليات، والسهر على راحة مرؤوسيه المادية منها والمعنوية وهي مفروضة عليه تحت أي ظرف.

– يجب عليه أن يصغي بكل اهتمام وتعقل لمطالب مرؤوسيه، وأن ينزل عند رغباته إذا كانت جديرة بالاهتمام[1].

2–القيم السلوكية والأخلاقية للمجاهد الجزائري:

لم يبق التوجه الإسلامي للثورة التحريرية حبيس مواثيقها ونصوصها، وإنما تم تطبيقه على أرض الواقع والمعركة وفي أخلاقيات مجاهديها، وتعاملاتهم مع الأسرى، فأضحى المجاهدون يتمتعون بأخلاقيات، وقيم دينية إسلامية عليا كانت هي الرصيد الضخم، الذي تحلى به المجاهدون في ظل ممارسات الاحتلال الفرنسي غير الأخلاقية[2].

ومن الأمثلة حول أخلاقيات جيش التحرير يتحدث فرانز فانون عن الجهد الذي بذله أحد أطباء جبهة التحرير لعبور الحدود، وقطع الأسلاك الشائكة لأجل جلب الدواء اللازم لإيقاف انتشار مرض أحد الأسرى الفرنسيين، انتهت هذه المهمة باستشهاد عدد من المجاهدين، وفي حالات أخرى مماثلة يقوم بعض المجاهدين بشغل أنظار الجنود الفرنسيين ليتمكن المجاهدون في الجانب الآخر من إيصال الأسرى لمقر القيادة[3].

توالت الشهادات في أخلاقيات جيش التحرير الوطني، من بينها شهادة تلميذة بمدرسة البنات الثانوية بتلمسان تدعى"ميشلين كوميس"التي وقعت في أسر جيش التحرير، فكتبت في رسالة

---

[1]– عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية، ص269.

2 – محمد العربي غراس: الثورة المسلحة 1954–1962 معارك في الطريق إلى الولاية الثالثة، مجلة أول نوفمبر، العدد10، السنة1975، ص26.

3– فرانز فانون: العام الخامس للثورة الجزائرية، ترجمة ذوقان قرفوط، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2004، ص11.

لها حول عملية اختطافها، والمعاملة التي حظيت بها من قبل المجاهدين طوال فترة إقامتها بينهم في الجبال.

تحدثت عن سعيهم للاهتمام براحتها، وأكلها والقيام بنزهات لأجل الترفيه عنها مع السماح لها بسماع الموسيقى، وختمت رسالتها بقولها:« **وفي الخلاصة أذكر أن جميع هؤلاء الناس الذين يريدون استقلالهم والذين يكافحون بكيفية قاسية جدا لينالوه قد كانوا جميعهم دون استثناء على أتم احترام نحوي، وإنني لست آسفة على هذه الإقامة الوجيزة بين الفلاقة لأن هذه الأيام الثلاثة سمحت لي بأن أتحقق من أن الظن السيئ الذي كنت أظنه بالفلاقة كان خاطئا كل الخطأ**» [1].

وغير بعيد عن ذلك نجد شهادة الآنسة كيرييل بعد الإفراج عنها رفقة خطيبها جان شوفالي أحد أعوان الحرس الجمهوري الفرنسي، أدلت بتصريح للصحافة عن المعاملة الحسنة التي لاقتها رفقة خطيبها من طرف جيش التحرير الوطني ذاكرة في قولها: «**لم يعاملونا معاملة سيئة في أي وقت من الأوقات بل إنهم لم يحاولوا أبدا أن يفصلوني عن خطيبي وهو ما كنت أخشى أن يفعلوه وعندما نكون متنقلين في الجبال يقدم لنا الثوار مأكلنا كسرة وعسل**» [2].

ومن النماذج كذلك حالة الممرضة الفرنسية التي أصيبت بنوبة من الهلع، والفزع فور إطلاق سراحها ظنا منها أنه سيتم تصفيتها، فطمأنها أحد أفراد جيش التحرير، وهدأ من روعها وبين لها حقيقة الجبهة في أخلاقياتها، ومعاملاتها للأسرى والأطفال والنساء، وأقرت الممرضة نفسها عن حسن المعاملة التي حظيت بها من جيش التحرير الوطني من اهتمام ورعاية، متحدثة عما لمسته من قيم عالية ومثل خلقية رفيعة[3].

1- المجاهد: العدد2، تاريخ 1 جويلية 1956.

2- المجاهد: العدد50.

3- سامية خامس: البعد الإنساني في الثورة الجزائرية، أعمال ملتقى الأبعاد الحضارية، ص44_45.

وبدورها تحدثت جريدة المقاومة عن سلسلة الرسائل المبعوثة من الأسرى الفرنسيين لدى جيش التحرير لأهاليهم، متضمنة حديثا عن حسن المعاملة الطيبة، وحصولهم عن الطعام والسجائر وكل ما يحتاجونه، وأحيانا أخرى يتقاسمون معهم حياتهم وطعامهم ومراقدهم[1].

من أخلاقيات الثورة التحريرية كذلك إقراراها واحترامها للاتفاقيات والقوانين الدولية المعمول بها في الحروب، من بين أمثلة ذلك قيام الحكومة المؤقتة بإطلاق سراح الأسرى بناء على اتفاقيات جنيف الأربعة الموقعة سنة1949[2]، وعلى أساس هذه الاتفاقية تم إطلاق سراح 51 أسيرا بين سنتي 1958-1959، وبتاريخ 23 جويلية 1960 قامت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بإطلاق سراح أسرى من جنسيات غير فرنسية وصل عددهم إلى 3299 جنديا، عملت على إعادتهم لديارهم عبر الحدود المغربية[3].

3-التسميات الإسلامية وأبعادها:

استخدمت جبهة التحرير الوطني بعض المصطلحات الإسلامية كوسيلة للاتصال، والتواصل بين المجاهدين وكلمات سر من بينها: الدين والعمل، الله أكبر، الله محمد، الإسلام ديننا، العربية لغتنا، النظام والعمل، خالد، عقبة، الجهاد، الإخلاص، محمد، علي، العلم، العمل، السيف، القلم، الحرب والنصر، وافتتحت معظم جلسات الثورة التحريرية باسم الله، الحمد لله، ثم باسم جيش وجبهة التحرير[4]، هذه المصطلحات تركت الإيمان العميق والأثر البالغ في وجدان المجاهدين عملا بقوله تعالى:

1- جريدة المقاومة: العدد 13، 10 ديسمبر1956.

2- أوردت جريدة المجاهد مقتطفات من اتفاقية جنيف الدولية المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب: «... أما فيما يتعلق بمعاملة الأسرى فإن مجرد قراءة هذه الاتفاقيات تبرهن على مابلغته فرنسا ضد الإنسانية وضد القوانين الدولية، يجب معاملة الأسرى في جميع الميادين معاملة إنسانية، وان تقع حمايتهم على الأخص من جميع أعمال العنف والشتائم، كما أن إجراءات الانتقام ضدهم ممنوعة، الفصل الخامس: لا يجوز استعمال أي ضغط ضد الأسرى لإجبارهم على الإدلاء بمعلومات تتعلق بجيشهم وبوطنهم والمساجين الذين يرفضون الإجابة لا يجوز تهديدهم، ولاشتمهم ولا تعريضهم للمضار من أي نوع كانت» للمزيد ينظر جريدة المجاهد العدد27، فيفري1958.

3- منى صالحي: مرجع سابق، ص62.

4- نبيل أحمد بلاسي: مرجع سابق، ص 164.

﴿**إِن يَنصُرْكُمُ اللّهُ فَلاَ غَالِبَ لَكُمْ**﴾[1]، فالمجاهد مصطلح أطلق على المقاتل المسلم الذي سعى من أجل دينه[2].

4- ممارسة الشعائر الدينية:

- **الصلاة:**

من ناحية التزام المجاهدين بالصلاة، دأبت الثورة التحريرية على تقديم مواعظ ودروس للمجاهدين للمحافظة على قراءة القرآن، وأداء الصلاة الجماعية، مع عقوبات صارمة على تاركي الصلاة والمتهاونين في أدائها[3]، وتمثلت هذه العقوبات في فرض غرامات مالية للمتخلفين عن أداء الصلاة جماعة في المسجد، واختلفت قيمتها المالية حسب وقت الصلاة، ففرضت غرامة 100 سنتيم لمن تخلف عن صلاة الصبح، و25 سنتيم لباقي الصلوات الأخرى في حالة إذا كانوا متواجدين بالمكان وتخلفوا عن أدائها، وحرص المجاهدون على أداء هذه الشعيرة الدينية حتى داخل السجون والمعتقلات[4].

وفي شهادة المجاهد بوبكر بوفجي -هو أحد المجاهدين المحكوم عليهم بالإعدام سجين سركاجي- تحدث عن التزام المجاهدين بالصلاة، خاصة صلاة الفجر التي يتحرونها بعد منتصف الليل، مع أدائها جماعة، ومعاقبة المتخلف عنها، وفي شهادة المجاهد شكاوي مختار -من المعتقلين الأوائل عشية الثورة- أن الصلاة كانت مفروضة على جميع المساجين، أما المتخلف عنها فكان يعطى له فترة زمنية لمراجعة نفسه، وفي حالة إصراره على ترك الصلاة فإنه يعاقب ثم يجبر على أدائها طوعا أو كرها[5].

1- سورة آل عمران: الآية 160.

[2] -CAD: (1953-1959), Boit N°27, Afrique- Le vant, Algerie, Notice D'information LE F.L.N, ET L'ISLAM.

3- نصر سلان: صور من آثار البعد الديني في سلوك مجاهدي الثورة التحريرية، مجلة المعيار، العدد4، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر،2003 ، ص 29.

4- يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص55.

5- فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص 258.

ومن نماذج الالتزام بممارسة الشعائر الدينية، صدرت تعليمات عن الولاية السادسة، موقعة باسم الضابط الأول محمد ابن بولعيد مسؤول المنطقة الرابعة، مؤرخة بتاريخ 1960/3/1، متعلقة بمسألة الانضباط، فرضت هذه التعليمات على المجاهدين بضرورة الالتزام بممارسة الشعائر الدينية، ومما احتوته بخصوص هذا الجانب مايلي:" يجب على كل مجاهد أن يؤدي الشعائر الإسلامية المستطاعة، ولا عذر في ترك الصلوات الخمس، وأن يتخلق بالأخلاق الكريمة لتحسين سيرته، لأن سمعة المجاهد تقوي هيبة الجيش... يجب على كل مجاهد أن يحفظ على الأقل خمس سورة من القرآن الكريم"[1].

أدت الحماسة باعتبارها وجها من أوجه الإسلام إلى خلق نوع من التضامن بين الأفراد وبين المجاهدين أنفسهم، هذه الحماسة الدينية جعلت الشيوعي الفرنسي فرنان ايفتون- محكوم عليه بالإعدام-من أن يتضامن مع الجزائريين المحكوم عليهم بالإعدام بالقيام بأداء شعيرة الصلاة معهم، والهتاف بعبارة الله أكبر وهم يقتادونه لتنفيذ حكم الإعدام فيه[2].

- الصيام:

تعتبر شعيرة الصيام من الشعائر الأخرى المقدسة عند الجزائريين، فقد حرص المجاهدون الجزائريون على صيام شهر رمضان، على الرغم من التعليمات الصادرة من قيادة الثورة رخصت لهم الإفطار نهار رمضان(حالة جهاد)، هذا القرار لم يكن إجباريا، بل خيرتهم بين الصوم أو الإفطار، مع تقديم الرخص الشرعية من القرآن الكريم وسنة نبيه، التي لا تجبر المجاهدين على الصوم في حالة الجهاد[3]. إلا أن المجاهدين فضلوا الصوم على الإفطار.

---

[1]- الهادي أحمد درواز: من تراث الولاية السادسة التاريخية، الورقة الثالثة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص176.

[2]- سليمان الشيخ: مرجع سابق، ص400.

[3]- فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص259.

وصادف أول رمضان أثناء الثورة عام 1955 و صامه المجاهدون[1]، ومن صور إيمان جيش التحرير بعقيدته ومبادئه الإسلامية، أن أوفدت الرسالة مع أسير فرنسي تم إطلاق سراحه تزامنا مع شهر رمضان المعظم 1956[2].

وتحدث محمد زروال عن شعيرة الصيام وأثرها في نفسية المجاهدين بقوله:" هكذا كانت حياة المجاهدين إذا وافاهم شهر رمضان من كل أعوام الثورة، شهداء آثروا الصيام على الإفطار فلقوا ربهم وهم صائمون جائعون عطاش، فكتب لهم لذلك الثواب بغير حساب، ومجاهدون آخرون يعذبون في الله ليغلق عليهم العدو أخيرا في هذه الزنزانات، حيث يواصلون صومهم لانقطاع الأسباب بينهم وبين الحياة"[3].

المطلب الثاني: القضاء الثوري الإسلامي:

هدفت الثورة التحريرية إلى إقامة سلك العدالة للحفاظ على مقومات الوحدة الوطنية، وعلى أواصر الوئام والأخوة النابعة من تعاليم الدين الإسلامي[4]، لذلك تجنبت الاعتماد على القضاة من خريجي الحقوق، لأن تكوينهم وثقافتهم فرنسية بحكم دراستهم بالجامعات الفرنسية.

اعتمدت الثورة التحريرية في تولية منصب القاضي طلبة من خريجي معهد ابن باديس التابع لج.ع.م.ج، أو طلبة من خريجي الجامعات الإسلامية، والزوايا من حفظة القرآن الكريم، ويجب على من يتولى مسؤولية القضاء أن يكون على دراية بالعلوم الإسلامية، وأحكام الشريعة[5].

---

[1]– فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي ص 258 .

[2]– محمد الصالح الصديق: من خصائص جيش التحرير، مجلة الأصالة العدد73–74، ص63.

[3]– محمد زروال: الحياة الروحية في الثورة الجزائرية، منشورات متحف المجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار الجزائر، 1994، 114.

[4]– أحسن بومالي: اللغة العربية أداة تواصل بين الثورة والجماهير، مجلة المصادر، العدد 10، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2004، ص30.

5 – فتح الدين بن آزواو، البعد العربي الإسلامي، ص 263.

تميزت إجراءات المحاكمة بالبساطة، تتم أحيانا مشافهة وباللغة العربية، حتى تكسب الجماهير الشعبية صورة إيجابية على القضاء الثوري[1]، ولم يكن لهذه المحاكمات مكان محدد، ، فغالبا ما كانت تعقد في أماكن سرية إما مساجد، أو بيوت وأحيانا كثيرة في الغابات والجبال[2]، واعتمد القضاة في جيش التحرير على الأخذ بترسيخ مبدأ الكتابة والإمضاء والبصمة كنوع من وسائل إثبات هوية الشخص[3].

يصف دليل المجاهد كيفية سير أطوار المحاكمة، بحيث يتم الاستماع إلى أقوال المتهمين والشهود، وأقوال الاتهام وأقوال الدفاع، لينفرد بعدها رئيس المحكمة في جلسة مصغرة مع مساعديه للتشاور، ليتم بعدها الإقرار بإدانة المتهم، أو بتبرئته، مع إعلام الأشخاص المعنيين بالحكم بالقرار النهائي، داخل مقر أو مكان المحاكمة.

ويضيف الدليل أيضا، أن أي قرار صادر عن المحاكم العسكرية للثورة التحريرية هو قرار نافذ لا رجعة فيه ولا استئناف.

أما من ناحية تنفيذ الحكم، فور انتهاء المحاكمة والنطق بالحكم، يتم تسليم المحكوم عليه إلى المركز المكلف بحراسة المساجين، ليتم تنفيذ الأحكام الصادرة ضد المحكوم عليه، وفي حالة حكم عليه بالإعدام فعلى الضابط المكلف بالتنفيذ تقديم محضر خاص بتنفيذ حكم الإعدام[4].

وقد لاقت عدالة جبهة التحرير إقبالا في أوساط المتخاصمين، وفي شهادة أحد المتخاصمين حول عدالة الجهاز القضائي الثوري: «**في عدالة جبهة التحرير الوطني نعثر على خصائص المجتمع الجزائري الأصيلة، وفي خضمها تتلاشى كل التناقضات لأنها ساعدت على تحرير الفئات الشعبية**

---

[1]– أحسن بومالي: اللغة العربية أداة تواصل بين الثورة والجماهير، ص30.

2- جمال يحياوي: مرجع سابق، ص119.

3- الطاهر ملاخسو: التوثيق في ظل الاحتلال الفرنسي من سنة1830_1962، ملتقى القضاء إبان الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص23.

[4]– عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية، ص276-277.

نفسيا، وساهمت في تحويل عدوانيته نحو أهداف أخرى بعيدة عن العلاقات المهنية أو علاقات الجوار أو المشاكل العائلية».

وتذكر امرأة أخرى: « **أعيش في سلام ورفاهية...لقد عاد زوجي إلى رشده، قبل أن يلتقي بالمجاهدين كان يدخل كل مساء إلى البيت ثملا فينهال على أطفاله بالضرب...**» [1].

أوجدت جبهة التحرير نوعين من المحاكم، للفصل في القضايا حسب نوع الجرم المرتكب، هذه المحاكم هي:

المحاكم المدنية: تمثل دورها في الفصل في القضايا المتعلقة بدفع الاشتراكات، عصيان أوامر الجبهة وجيش التحرير دون حجة مقنعة، وتطبيق الأحكام وفق ما ورد في الشريعة الإسلامية.

المحاكم الثورية: تولت مسؤولية النظر في القضايا والجرائم الكبرى، والجنايات مهما كانت صفة مرتكبها مدنية أو عسكرية.

جرائم المدنيين التي تنظر إليها فتتمثل في جرائم الجوسسة، وتتكون هذه المحكمة من:

- مسؤول الناحية، وهو المسؤول السياسي والعسكري رئيسا.
- مسؤول الإعلام والاتصال ممثل للنيابة.
- المرشد أو المحافظ السياسي (مدافعا عن المتهم بطلب منه).
- كما يتخذ أعضاء من الشعب كمساعدين محلفين.

أما جرائم العسكريين فتفرض عليهم عقوبات متفاوتة، أما في حالة ارتكابه جريمة أو خطأ كبيرا فإنه يتعرض إلى محاكمة على مستوى محكمة الناحية، أو محكمة المنطقة، أو المحكمتين الثوريتين مابين الولايات، وهي أعلى هيئة قضائية تتواجد على مستوى قاعدة العمليات العسكرية الشرقية والغربية[2].

1- عبد الله سعيد: مصدر سابق، ص50-51.

2- محمد غربي: القضاء أثناء الثورة التحريرية، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد الأول، المجلد الأول، مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، ص141_ 142.

ومن بين المخالفات والمنازعات الخطيرة نذكر منها على سبيل المثال ما تم إقراره في الناحية الثالثة للولاية الثانية (منطقة ميلة):

1- من يرفض الاستقالة من وظيفته ذات الطابع السياسي، أو الانتخابي لدى الإدارة الفرنسية على الرغم من إنذار الجبهة له بترك تلك الوظيفة، يصدر في حقه حكم التصفية عن طريق القتل (عملا بمبدأ نوفمبر تصفية النظام الاستعماري بجميع الوسائل)

2- تعمد إفشاء الأسرار التي تتعلق بالثورة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي عقوبته القتل نظرا للأضرار المترتبة عن ذلك.

3- منع الاستسلام طوعا أو إجبارا للشرطة الفرنسية، فمن وقع في ذلك يصدر في حقه الإعدام باعتباره قام بتسليم نفسه عمدا للشرطة الفرنسية.

4- القتال إلى جانب الفرنسيين ضد أبناء الوطن، وضد المجاهدين والثورة كالحركى والقومية، وبالتالي عقوبته الإعدام.

5- المساس بأمن الثورة من حيث تنظيمها، أو طرق و كيفيات تمويلها وبالتالي تعتبر خيانة وجب قتل مقترفها.

6- جلد مرتكب الزنا والفاحشة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

7- جريمة السرقة، سرقة أموال الثورة، أو الغذاء عقوبته القتل بعد عرضه على المحاكمة.

8- الجريمة المتعمدة ضد شخص مدني أو عسكري حتى لو كان مرتكبها عسكري عقوبته القتل بعد أن يحاكم.

9- عصيان جنود جيش التحرير ضد السلطة المركزية للثورة فعقوبة المتمرد القتل.

10-رفض تحمل المسؤولية خاصة في فترة تطبيق برنامج شال(1960-1961) مما أدى إلى القضاء على العديد من الهياكل السياسية والعسكرية[1].

1- الصادق مزهود: مصدر سابق، ص 93-94.

ومن خصائص القضاء الثوري نجد:

1- يتم تعيين القاضي من طرف القائد السياسي.

2- اهتمام القضاء بالإنسان في إنسانيته، فلكل الجزائريين نفس الحقوق والواجبات، وبالتالي اعتماد القضاء على مبدأ المساواة بين جميع أفراد الشعب.

3- فصل الشعب عن السلطة والإدارة الفرنسية، وبالتالي احتكام الشعب إلى محاكم جبهة وجيش التحرير على أساس أن القضاء الثوري يعمل على حفظ الحقوق وحماية الناس من بعضها البعض.

4- تعدد مهام القاضي من إصدار الأحكام، التوثيق، توليه مسؤولية التعليم فهو المعلم، دون أن ننسى توليه الفتوى والإمامة، جمع أموال الزكاة[1].

5- تعدد التسميات الخاصة بالقضاة، أحيانا يطلق عليه لقب القاضي وفي بعض المناطق يسمى باللجنة الشرعية أو لجنة العدل.

6- عدم وجود نظام موحد للقضاء فلكل ولاية تنظيمها الخاص بها، وفي بعض الولايات يكون بكل منطقة تابعة لها نظامها القضائي الخاص بها، ويعود إلى ظروف وخصوصيات كل منطقة وولاية، ونوعية الإطارات الموجودة بها والتي تتميز بالكفاءة بما في ذلك نوعية المخالفات والقضايا المطروحة[2].

وعمل الجهاز القضائي الثوري على سن قانون خاص بتنظيم زواج الجنود من خلال فرضه لمجموعة من الشروط من بينها:

-شرط العزوبة.

-السن: الزوجة المستقبلية يكون عمرها 16 سنة فما فوق، فارق السن لا يجب أن يتعدى 15 سنة.

-التمتع بسلوك خلقي مثالي .

- الحصول على رضا المرأة ووالديها أو وكيلها.

-يحرم على المجاهدة استغلال صفة التجنيد لاختراق هذه الشروط[3].

---

1 - جمال يحياوي: مرجع سابق، ص 119-120.

2- نفسه، ص120، 122.

3 - Afrique- Le vant, Algérie, Notice D'information, LE F.L.N, ET L'ISLAM, op-cit.
هذه الشروط خاصة بناحية وهران ولا يعرف إن عممت على كل الجزائر، كما أن الوثيقة لم يذكر فيها منع التعدد للرجال، كما لم تحوي على العمر الأدنى للرجل.

ومن نماذج المحاكمات التي بتّ وفصّل فيها القضاء الثوري وترك بصمته، نذكر على سبيل المثال:

من اجتهادات القضاة أن تقدم أحد الجنود التابعين للفيف الأجنبي المتواجد بمنطقة القبائل، بطلب الزواج من امرأة استشهد زوجها في معركة التحرير، طرح القضية على قاضي المنطقة الذي رفض طلب الجندي لأنه غير مسلم، وهو مناف لتعاليم ديننا، فكان من الجندي أن أبدى تذمره من رفض طلبه، وهو الذي قاتل إلى جانب الثوار الجزائريين، فكان من القاضي أن رفع أصبع الجندي وقال الشهادة[1].

ولعل من أبرز المحاكمات الثورية نجد:

- قضية لعموري[2]، تعود حيثياتها إلى محاولة ضباط من ولاية الأوراس–النمامشة، والقاعدة الشرقية الإطاحة بالحكومة المؤقتة، تزعم هذه المؤامرة العقيد لعموري، والرائد مصطفى لكحل[3] بدعم مصري_ هدف مصر ضرب الحكومة المؤقتة التي أعلنت دون موافقتها–، بعد انكشاف المؤامرة تم تقديمهم للمحاكمة، تولى لخضر بن طوبال مسؤولية التحقيق معهم، وترأس جلسة المحاكمة العقيد هواري

1- منى صالحي: مرجع سابق، ص 45.

2- محمد لعموري: من مواليد3 جوان 1929 بأولاد سيدي علي بعين ياقوت، درس بمعهد ابن باديس بقسنطينة ، عضو نشط في ح إ ح د مما عرضه للسجن سنة 1951 مدة سنة، شارك في التحضير لاندلاع الثورة بالأوراس، كلف سنة 1955 بمهمة اتصال مع الولاية الثالثة، رقي سنة 1956 إلى رتبة نقيب مسؤول عن المنطقة الأولى، بشهر أفريل سنة 1957 عين عضوا في قيادة الولاية الأولى مكلفا بالجانب السياسي، سنة 1958 عين عضوا في قيادة أركان الحدود الشرقية، ليتم تنحيته عن منصبة بعد أربعة شهور بتهمة تقصيره في أداء مهامه، نظم لشن انقلاب اعتقادا منه أنه ضروري لإنقاذ الثورة، ليتعرض للاعتقال على إثر ذلك رفقة خليته المخططة للانقلاب، وعرض لمحاكمة ترأسها هواري بومدين، وحكم عليه بالإعدام سنة 1958، للمزيد ينظر عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة، ص 446-448.

3- مصطفى لكحل: من مواليد مدينة باتنة، التحق بالثورة في منطقة القبائل، انتقل إلى تونس على إثر استفحال الخلاف أوعمران ليقرر بعدها الالتحاق بمصر، تلقى تكوينا وعين في فرقة الحدود الليبية التي أنشأت سنة 1957، تم إعدامه رفقة لعموري ونواورة وعواشرية على اثر مخطط الانقلاب على الحكومة المؤقتة، للمزيد ينظر عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة، ص 311.

بومدين، والمدعي العام علي منجلي، أما المحامي فكان العقيد صادق[1]، وبنهاية مجريات المحاكمة تم إصدار حكم بالإعدام في حق كل من العقيد لعموري، نواورة[2] ، والرائدين عواشرية[3]، مصطفى لكحل نفذ الحكم بشهر مارس1959، وسجن الرائد عبد الله بلهوشات، الرائد أحمد دراية، محمد الشريف مساعدية، الرائد لخضر بلحاج.[4]

-المحاكمة التي تعرض لها مجلس الولاية الرابعة، بعد زيارة صالح زعموم[5] لقصر الإليزيه بدعوى من الجنرال دي غول في إطار سلم الشجعان بدعوى إيجاد حل للقضية الجزائرية، وهي خديعة من فرنسا

---

[1]- العقيد الصادق(سليمان دهيليس): من مواليد 1920 ببوغني ولاية تيزي وزو، مناضل في صفوف ح إ ح د، انخرط في المنظمة الخاصة أين أشرف على تدريب المناضلين استعدادا لاندلاع الثورة التحريرية، بعد اندلاع الثورة كلف بتنظيم خلايا سرية، ساهم في التحضير لمؤتمر الصومام، عين سنة 1957 قائدا للولاية الرابعة خلفا لأوعمران وبقي في منصبة إلى أواخر 1957، سنة 1958 عين مساعدا لهواري بومدين في قيادة أركان الحدود الغربية وبقي في منصبه إلى غاية سنة 1960، شارك في اجتماع العقداء العشر (1959-1960)، كلف بعدها بمهام التسليح والتموين وسافر على إثر ذلك إلى الصين ، سوريا، أشرف على تنظيم شبكة تهريب الأسلحة بجنيف، بعد الاستقلال انتخب نائبا بالمجلس الوطني التأسيسي، لينضم إلى حسين آيت أحمد في تأسيس جبهة القوى الاشتراكية، اعتزل السياسة بعد سنة 1965، ليفرغ للأعمال الحرة. توفي بتاريخ 5 نوفمبر 2011، عن عمر يناهز 91 سنة. للمزيد ينظر عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة، ص 275-276

[2]- نواورة أحمد: من مواليد 21 جانفي 1920 بباتنة، تولى رئاسة الولاية الأولى خلفا للعقيد لعموري سنة 1958، انحاز إلى جانب لعموري في خلافه مع كريم بلقاسم سنة 1958، ألقى عليه القبض ونفذ فيه حكم الإعدام بتاريخ 16 مارس 1959 بالقرب من تونس بتهمة التآمر والتحضير لانقلاب ضد الحكومة المؤقتة، أعيد إليه اعتباره بعد موته ودفن في مقبرة الشهداء بالعالية بتاريخ 24 أكتوبر 1984، للمزيد ينظر عاشور شرفي: مرجع سابق، ص 364.

[3]- محمد عواشرية: التحق بصفوف الثورة عقب عملية استهدفت تخريب مركز البحرية بتاريخ 6 أفريل 1957، عارض قرارات مؤتمر الصومام المفضية لدخول الجنود إلى الداخل، وندد بما تعرض له قادة الأوراس والقاعدة الشرقية، لأجل ذلك شارك في اجتماع لعموري بمدينة الكاف التونسية، اتهم في قضية لعموري سنة 1958 وجهت له تهم عدم الامتثال لقرارات الحكومة والتمرد على السلطة وإثارة الفتن والتآمر على الثورة، حكم عليه بالإعدام سنة 1958، للمزيد ينظر عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ص 393.

4- محمد حربي: الأسطورة والواقع، ص 187_189.

[5]- صالح محمد(سي صالح): ولد سنة 1928 بعين طاية، انضم مبكر لحزب الشعب، نشط في منطقة القبائل تحت رئاسة كريم بلقاسم، اعتقل على اثر حل المنظمة الخاصة، شارك في التحضير للثورة التحريرية، شارك في مؤتمر الصومام رفقة محمد بوقرة، عين على إثر المؤتمر عضو في قيادة الولاية الرابعة، سنة 1957 انتقل إلى الخارج في مهمة جلب الأسلحة، بعد استشهاد بوقرة بتاريخ 5 ماي 1959 عين زعموم قائدا للولاية الرابعة، سافر إلى فرنسا لملاقاة ديغول في قصر الاليزيه بتاريخ 10 جوان 1960 رفقة مساعديه، لأجل البحث عن مخرج سلمي للقضية الجزائرية في إطار سلم الشجعان، وعلى إثر هذه الزيارة اتهم بالخيانة وتعرض

لضرب وحدة صف الجزائريين، تم اعتقال جميع أعضاء الوفد المسافر إلى الإليزيه لعرضهم على محكمة الثورة ليتم إعدامهم بتهمة الخيانة العظمى[1].

-قضية النقيب زوبير في الولاية الخامسة، الذي كان قائدا للمنطقة الأولى(تلمسان-سبدو) بالولاية الخامسة نهاية سنة1959 وبداية 1960، هي حركة تمردية تحولت إلى عصيان مسلح، انتقل هذا الخلاف إلى قواعد جيش الحدود في المغرب.

تعتبر حركة التمرد هذه أخطر أزمة عرفها جيش الحدود بالمغرب، بسبب رفضه القرارات التي أصدرتها قيادة الولاية الخامسة لالتحاقه بالداخل، فأملى شروطا على قيادته مفادها أن دخوله مرهون بدخول كل الضباط الذين يتمتعون بحياة الرفاهية في مقر قيادة جيش الحدود المغربية بمدينة وجدة، مما أدى إلى نشوب خلافات بين النقيب زوبير وقيادة الولاية والسلطات المغربية، انتهت الأزمة باعتقاله من قبل ضباط هيئة الأركان العامة في شهر أوت1960 لتتم محاكمته من طرف لجنة ضمت هواري بومدين، قايد أحمد، محمد علاهم أصدرت حكمها بإعدام النقيب الزبيري دون علم الحكومة المؤقتة[2].

للمحاكمة وأحيل على قيادة الثورة بالخارج، وفي طريقه إلى تونس وقع في كمين للعدو فسقط شهيدا بتاريخ 20 جويلية 1961 بالبويرة، للمزيد ينظر عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام وشهداء، ص 309-310.

1- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص150.

2- عبد النور خيثر: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005_2006، ص363، 366.

المبحث الثاني: العروبة.

سعت الإدارة الفرنسية للقيام بالعديد من المحاولات المستميتة لسلخ المجتمع الجزائري من هويته العربية، ومن بين هذه المساعي إلغاء اللغة العربية، وهي بمثابة محاولة منها لقطع صلة الجزائر بعالمها العربي، وأمام هذه المحاولات الفرنسية اليائسة سعت جبهة التحرير للتأكيد على هويتها العربية وامتداداتها التاريخية، وجذورها العربية الضاربة في العمق، من خلال العمل على ربط علاقات للتعاون والتضامن مع البلاد العربية، في قضاياها ومشاكلها التي عبرت فيها عن شعورها القومي والعروبي، على صفحات جريدتها المجاهد في أعدادها الصادرة باللغة العربية.

وفي ظل الظروف التي تعيشها الجزائر، اعتمدت في كفاحها على الجارتين تونس والمغرب لإصدار جرائدها، منها جريدة المقاومة التي تحمل –قبل أن تتحوّل إلى جريدة المجاهد– معنى إسلامي أكثر، تمت طباعة أعداد منها بمدينة تيطوان المغربية، ثم مدينة تونس[1]، بما فيها الإذاعة الخاصة بالجبهة التي بثت هي الأخرى انطلاقا من قاعدة الناظور ثم تيطوان بالمغرب الأقصى، ومدينة تونس، والقاهرة[2].

المطلب الأول: التعريب.

حرصت الثورة التحريرية على نشر وتعميم اللغة العربية كوسيلة للتعليم، ولسان التخاطب بين الجزائريين، وكلغة خطاب وتواصل في المراسلات والاتصالات الخاصة بالثورة، ولأجل تحقيق هذا المشروع سعت جبهة التحرير للحفاظ على هيئات التدريس التابعة للأحزاب السياسية وضمها لجبهة التحرير–بعد صدور قرار من قبل قيادة جبهة التحرير عقب اندلاع الثورة التحريرية، يقضي بضرورة حل الأحزاب السياسية وانضمامها للثورة بشكل فرادي–[3]، وأهمها المدارس التابعة لجمعية العلماء، على أساس أنها كانت تلقي دروسها باللغة العربية مما سهل الأمر على الثورة[4].

1- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج10، ص210-212.

2- نفسه، ص222.

3- أحسن بومالي: اللغة العربية أداة تواصل بين الثورة والجماهير، ص26.

4- فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص267_269.

ومن خلال هذه المدارس عملت على تعليم الناشئة بتمويل من أموال التبرعات، ولم يكن هذا التعليم مقتصرا على الأطفال فقط بل خصصت حصص منه لتعليم المقاتلين اللغة العربية وذلك في معاقل الثورة بالجبال[1].

ونظرا لأهمية اللغة العربية جعلتها الثورة لغة التدريس الأولى والأساسية مع الكتابة بالفرنسية، باعتبار أن الكثيرين لا يجيدون العربية، ونظرا لهذه المكانة أقر زيغود يوسف بفرض عقوبات وغرامات مالية على من يتكلم الفرنسية من جنوده، وصلت الغرامة إلى 20سنتيما عن كل كلمة بالفرنسية[2].

لم يقتصر اهتمام الثورة على التعليم والتعريب في الجبال والقرى فقط، بل امتد نشاطه إلى أفراد جبهة التحرير القابعين داخل سجون الاحتلال الفرنسي، وذلك بالعمل على تنشيط دورات للتعليم والتكوين الثقافي، ويرجع الفضل في ذلك إلى رجالات من خريجي ج.ع.م.ج الذين نشطوا هذه الدورات، مع العمل على تأطير هؤلاء الشباب لبعث دروس دينية خاصة بالفكر العربي الإسلامي في أوساط هؤلاء السجناء، فيذكر الشيخ أحمد حماني:« **ولما دخلت السجن نظمت التعليم العربي والإسلامي في السجون التي مررت بها مثل سجون قسنطينة، تازولت قرب باتنة، وهي أعظم سجون الجزائر وأفظعها، تسربت هذه النظم التعليمية إلى بقية السجون خلال تنقل المسجونين ...والأوامر بتنظيم التعليم كانت تأتينا من جيش وجبهة التحرير...كان معظمها في المعتقلات والسجون حيث كان رجال جمعية العلماء في كثير منها**» [3].

بالإضافة إلى اللغة العربية تم تخصيص دروسا في الدين وأصول الفقه والشريعة وتعليم القرآن الكريم[4]، مع وضع برنامج تعليمي على أساس تقسيم الدارسين إلى ثلاثة مستويات ابتدائي، متوسط، ثانوي، كما شمل هذا النشاط السجينات كذلك[5].

1- أحمد مريوش: مكانة اللغة العربية في برامج الحركة السياسية الجزائرية مابين 1926-1954، مجلة البحوث والدراسات، العدد 16، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2013، ص 270.

2- أحسن بومالي: اللغة العربية أداة تواصل بين الثورة والجماهير، ص 27-28.

3- رشيد زبير: جرائم الاستعمار الفرنسي خلال الثورة التحريرية وموقف المثقفين الفرنسيين منها، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2012-2013، ص 189-190.

4- فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص269 .

5- رشيد زبير: مرجع سابق، ص 191-190.

وبالعودة إلى مصادر تمويل هذه المدارس الحرة التي قامت على أساس التبرعات، نجد أن القائد زيغود يوسف منح مبلغ 5 ملايين فرنك فرنسي قديم.

أما العقيد عميروش فكان على اتصال مستمر باللجنة المسيرة للتعليم بمدينة الجزائر" لجنة التعليم العليا"التي استمدت منها الثورة المعلمين الأكفاء للقيام بواجبهم الوطني في صفوف جنودها، كما أصدر أوامره بضرورة انضمام المواطنين ذوي المؤهلات العلمية للثورة التحريرية[1].

وفي إطار جهود الثورة في نشر الثقافة واللغة العربية أرسلت بعثات طلابية إلى البلاد العربية[2]، تحصلوا على منح مقدمة من حكومة الجزائر، إضافة إلى معونات الحكومات العربية محل الدراسة[3].

أما الطلبة المعنيين بهذه الإرساليات والبعثات، فكان يتم اختيارهم بناء على نتائج امتحانات يتم إجراؤها لهذا الغرض قبل توجيههم للدراسة بالخارج، وتجرى بصفة منتظمة ودورية، وتكلف لجنة بالسهر على الامتحانات من وضع الأسئلة إلى المراقبة، ومن برزت لديه علامات الذكاء والقدرة البدنية كان يوفد ضمن البعثات الطلابية[4].

وفي جريدة المجاهد ذكر أحمد توفيق المدني وزير الثقافة في الحكومة المؤقتة سنة1958 أن تعداد الطلبة الجزائريين بالخارج تجاوز عددهم 1000طالب، من بينهم 650 طالبا بتونس (مستويات غير محددة)، وبمصر بلغ تعدادهم 100 طالب موزعين على الجامعات المصرية، أما جامعة دمشق فبلغ عددهم 65طالبا، و65 طالبا بجامعة بغداد، وبالكويت 30 طالبا(دون تحديد المستوى)، المغرب 100طالب (دون تحديد المستوى)170طالبا في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية[5].

امتد اهتمام قادة الجبهة بالتعليم ليشمل أبناء اللاجئين الجزائريين، بفتح مدارس تابعة لها بالقرب من الحدود التونسية والمغربية، وهي عبارة عن مدارس خاصة بهذه الفئة حتى لا يحرمون حقهم

1- أحسن بومالي: اللغة العربية أداة اتصال بين الثورة والجماهير، ص 27-24.

2- أحمد صغيري: البعد الاجتماعي والثقافي للثورة الجزائرية التعليم نموذجا، كتاب الأبعاد الحضارية، ص 78.

3- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج10، ص 265.

4- أحسن بومالي: اللغة العربية أداة اتصال بين الثورة والجماهير، ص 29.

5- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج10، ص 265.

في تعلم اللغة العربية، والعلوم الدينية والإسلامية للكبار والصغار[1]، إضافة إلى عملها على تهجير الأطفال في سن المراهقة إلى هذه المدارس المتواجدة على الحدود، لتعليمهم تعليما منتظما تحت إشراف جبهة التحرير[2].

وفي إطار اهتمامها بتعليم أبناء اللاجئين، سعت قيادة الثورة لأجل مزاولة تعليمهم بالمدارس التونسية ضمن المناهج التعليمية التونسية[3]، وكان غرضها من ذلك زرع الحماس الديني والثوري والجهادي في نفوسهم، خصوصا فئة الأطفال التلاميذ وتعريفهم بتاريخ بلادهم، وبهويتهم العربية الإسلامية من خلال استعمال اللغة العربية كلغة للتدريس والتخاطب[4]، وبالتالي نجد أن الوازع العروبي، والغيرة على اللغة دفعت بجنود التحرير إلى ضرورة تعلمها لاستعمالها في التخاطب، والمراسلة على الرغم من إتقانهم اللغة الفرنسية التي أصبحت بالنسبة لهم بمثابة وسيلة حرب ودفاع كالبنادق والقنابل[5].

كما أنشأت جبهة التحرير مراكز خاصة بتعليم اللغة لغير الناطقين بها (اللسان البربري)، الأمر الذي أزال حواجز اللغة أمام الأمازيغ، وأزالت العصبيات العرقية واللغوية[6]، وذلك إدراكا من قادة الثورة بأهمية التعليم، ووعيا منهم بأهمية جهاد القلم الذي لا يقل أهمية عن جهاد السيف، بل لهما نفس المكانة والأهمية والمنزلة، وعلى إثر ذلك عملت الثورة على إلقاء دروس تعمل على شحذ ورفع الروح المعنوية للجزائريين، وإبراز بطولات وأمجاد جيش التحرير في المعارك والانتصارات التي حققها على جيش العدو

1- أحمد صغيري: مرجع سابق، ص 78.

2- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص 98.

3- عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1945-1962، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ج2، ص69.

4- أحسن بومالي: اللغة العربية أداة اتصال بين الثورة والجماهير، ص 25.

5-نفسه، ص27.

6- سليمان الشيخ: مرجع سابق، ص 408.

إضافة إلى ما كانت تبثه من أناشيد وطنية حماسية، ولأجل الحرص على سيرورة هذه المدارس والمواد المفروض دراستها، تم تعيين مفتشين لهذا الغرض يتم تعيينهم من بين ضباط جيش التحرير[1].

المطلب الثاني: العلاقات مع البلاد العربية.

1-مكاتب جبهة التحرير في البلاد العربية.

أنشأت مكاتب جبهة التحرير على إثر القرارات التي أوردتها قيادة الثورة في بيان أول نوفمبر وميثاق الصومام، هذه المواثيق قضت بضرورة التمثيل الخارجي للثورة التحريرية في العديد من دول العالم، هذا التمثيل يكون على شكل مكاتب خارجية خاصة بجبهة التحرير والثورة الجزائرية، تحت إشراف لجنة التنسيق والتنفيذ، وبمجيء الحكومة المؤقتة تم إلحاق هذه المكاتب بوزارة الخارجية موزعة على قارات العالم: أفريقيا، آسيا، أوروبا، أمريكا، وسنكتفي في دراستنا هذه بذكر نماذج من مكاتب الجبهة بالبلاد العربية بحكم ارتباطها بطبيعة الدراسة.

-مكتب القاهرة:

بدأ نشاط مكتب القاهرة مع اندلاع الثورة التحريرية، باعتبار أن مصر كانت مقرا للوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، ومن المهام المسندة لهذا المكتب:

- تسوية وضعية الجزائريين المتواجدين فوق الأراضي المصرية.
- الإشراف على 16مكتبا خارجيا تابعين لوزارة الخارجية، على أساس أن مكتب القاهرة هو مقر ممثلية الخارج.
- توطيد علاقات الأخوة والصداقة مع سلطات الجمهورية العربية المتحدة.
- تقديمه للحكومة المصرية تقريرا عن موقف إيطاليا وإسبانيا من القضية الجزائرية بمناسبة زيارة مسؤولين عن الدولتين للقاهرة.

1- عبد الحفيظ امقران: دور الثقافة العربية في معركة التحرير، مجلة أول نوفمبر، العدد8، 1974، ص 18.

- ربط اتصالات مع الممثليات الدبلوماسية المتواجدة بالقاهرة قصد التعريف بالقضية الجزائرية[1].

-مكتب المغرب الأقصى:

تولى محمد خير الدين مسؤولية رئاسته بمساعدة عبد القادر بوسلهاب الذي عين كاتبا له، على الرغم من أن عبد القادر كان يتقاضى أجره من الحكومة المغربية، وأما المهام المنوطة بالمكتب فهي:

- إحصاء الجزائريين العاملين والمقيمين في المغرب من أجل حل مشاكلهم ورعايتهم.
- جمع التبرعات ثم إيصالها إلى قيادة الثورة.
- توفير مراكز لتدريب الجنود والمتطوعين.
- إنشاء مركز طبي للعلاج وتكليف أطباء جزائريين لتسييره ومعالجة الجرحى من الجنود أو المرضى منهم.
- ربط اتصالات سياسية مع السلطات المغربية أو السفارات العربية والإسلامية الموجودة في المغرب.
- توفير جهاز لاسلكي لتلقي المعلومات وإرسالها.
- إنشاء مخازن للعتاد والتموين[2].

-مكتب العراق:

تم تعيين أحمد بودة[3]، ممثلا لجبهة التحرير الوطني بالعراق سنة 1956، أقيم حفل بهذه المناسبة في العراق بحضور عدد من الشخصيات العراقية وعلى رأسهم وزير الداخلية، رئيس أركان

1- عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1959 من خلال محفوظات الثورة الجزائرية بالمركز الوطني للأرشيف-بئر خادم_ رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 139-142.

2- محمد بوشنافي: مظاهر التأييد المغربي للثورة الجزائرية ودور الوفد الجزائري في كسبه 1954-1962، مجلة عصور الجديدة العدد9، مخبر تاريخ الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة وهران1 احمد بن بلة، 2013، ص214.

3- أحمد بودة: من مواليد عين طاية ببومرداس في 3 أوت 1907، انضم الى صفوف نجم شمال أفريقيا، عين كمسير لجريدة "البرلمان الجزائري"، كان عصامي التعليم ثم انضم لحزب الشعب سنة 1943، ثم عضو اللجنة المركزية ومندوب في الجمعية الجزائرية

الجيش العراقي ومجموعة من العلماء والأدباء العراقيين، ألقى خلاله أحمد بودة كلمة بالمناسبة اختزل فيها تاريخ النضال الجزائري، شاكرا الحكومة العراقية على التسهيلات المقدمة من قبلها لتأسيس ممثلية لجبهة التحرير بالعراق.

أطلق على المكتب تسمية "دار الجزائر" ومما ورد في خطاب بودة: «**ومن دواعي الغبطة والسرور أيها الإخوة أن تكون دار للجزائر المجاهدة وأول مكتب لثورتها الخالدة بالعراق الشقيق بمجهود الحكومة العراقية، وأن أهمية هذا المكتب وما يحمله من معاني نفسية وأدبية بين القطرين ريثما يزيل الحدود المصطنعة والحواجز التي ضربت بين شعوبنا ظلما وعدوانا حتى نصبح أمة واحدة، وفي الأخير أشكر العراق شعبا وحكومة وأتمنى أن تؤدي" دار الجزائر" في العراق رسالتها على أكمل وجه حتى تتبوأ الجزائر الحرة مقعدها اللائق بين شعوب العالم**» [1].

تمثلت نشاطات مكتب العراق في:

-الدعاية والإعلام:

إعلام الرأي العام والرسمي العراقي، والممثليات الدبلوماسية المعتمدة بالعراق بتطورات المسألة الجزائرية، والسعي للحصول على الدعم اللازم في كافة المجالات لأجل تدويل القضية الجزائرية، وفي هذا الإطار أصدر المكتب نشرية إعلامية شهرية باللغة العربية توزع في العراق والكويت، ليتوسع توزيعها في إيران، تركيا، باكستان، إضافة إلى وثائق ومطبوعات خاصة بالثورة الجزائرية[2].

1948، اعتقل اثر حل ح إ ح د. نوفمبر 1954 إلى غاية أفريل 1955، التحق بالوفد الخارجي لجبهة الوطني بالقاهرة، ينظر، سليمة ثابت: مكتب جبهة التحرير ببغداد ودعم العراق للثورة الجزائرية1956_1962، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2010-2011، ص68.

1- نفسه، ص69_70.

2- عمر بوضربة: مرجع سابق، ص151.

-المساعدات المخصصة للطلبة المدنيين والعسكريين:

بلغ عدد الطلبة المتمدرسين في المؤسسات المدنية العراقية 29 طالبا في الفترة الممتدة بين 1957-1958، ليرتفع عددهم إلى 50طالبا سنة 1959، مع رفع المنحة المقدمة لهم بفضل المساعدات المقدمة من قبل السلطات العراقية بتدخل من مكتب العراق، أما الطلبة العسكريين فبلغ عددهم 19طالبا، ليرتفع عددهم إلى 39 طالبا يزاولون تعليمهم وتدريبهم بالمدارس العسكرية العراقية.

-المساعدات المقدمة للاجئين ويتامى الحرب:

تدخل مكتب العراق لدى السلطات العراقية لتقديم منحة خاصة للاجئين الجزائريين، وتقديم مساعدات بالمواد الغذائية والحاجات اللازمة لهم[1]، وارتفعت حجم المساعدات العراقية سنويا إلى 3 ملايير فرنك قديم قدمت بانتظام لمكتب بغداد، الذي تعاقب على رئاسته أحمد بودة (1956-1958)، حامد روابحية[2] (1958-1961)، محمد القاصوري (1961-1962) إلى غاية استقلال الجزائر، بالإضافة إلى التبرعات التي تم جمعها باسم الجزائر ضمن أسبوع الجزائر المنظم سنويا[3].

-المساعي الدبلوماسية:

قامت الحكومة العراقية باتصالات مع العديد من الدول من بينها المعسكر الشيوعي لأجل الحصول على اعترافها بالحكومة المؤقتة الجزائرية، ودعم قضيتها في الأمم المتحدة[4].

1- عمر بوضربة: مرجع سابق، ص152.

2- حامد روابحية: ولد سنة 1918، درس على يد الشيخ العربي التبسي، التحق بحزب الشعب سنة 1944، بعد تخرجه من جامع الزيتونة عمل بقسم العلاقات الخارجية، أشرف سنتي1946-1947 على نشرية سرية بعنوان صوت الأحرار باللغتين العربية والفرنسية، بعد تأسيس المنظمة الخاصة شارك في مساعي تسليحها قاده ذلك إلى تونس، ليبيا، مصر، انسحب من الحزب في أواخر سنة 1949 تضامنا مع الأمين دباغين، ظل على الحياد إلى غاية اندلا ع الثورة، مارس 1956 كلفه عبان بمهمة إلى تونس لينتقل بعدها إلى القاهرة حيث عمل بحقل الإعلام، ثم عين على رأس البعثة ببغداد، بعد الاستقلال استأنف نضاله في ميدان التربية والتعليم إلى غاية إحالته على المعاش سنة 1986، ينظر سليمة ثابت: مرجع سابق، ص71.

3- أحمد بن فليس: السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958-1962، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1985، ص153.

4- عمر بوضربة: مرجع سابق، ص154.

2-علاقة الجبهة بجامعة الدول العربية:

منذ اندلاع الثورة التحريرية بادرت جامعة الدول العربية بنشر بيان لها بتاريخ 13 نوفمبر 1954 مؤكدة فيه مساندتها للثورة الجزائرية، وأدرجت قضيتها ضمن دورات الجامعة ابتداء من سنة 1955، وبناء على ذلك عمل مكتب الجبهة بالقاهرة والوفد الخارجي على ربط اتصال بجامعة الدول العربية، وبتاريخ 6أفريل 1960 تم تعيين أحمد توفيق المدني كممثل للجزائر في الجامعة، مع تخصيص الأخيرة لمبلغ مساعدات سنوية مقدارها 12مليون جنيه لجبهة التحرير.

وفي مساعيها لدعم الثورة الجزائرية، دعت جامعة الدول العربية لتقديم تسهيلات لتجنيد المتطوعين العرب في جيش التحرير الجزائري، محذرة في نفس الوقت الحلف الأطلسي من تقديم الدعم اللوجستيكي للقوات الفرنسية لاستخدامها في حربها ضد الجزائريين[1].

في دورة أوت 1960 تقدم ممثل الجزائر بطلب لجامعة الدول العربية، مفاده أن تحرص الجامعة على الدول العربية بالإيمان أكثر بالقضية الجزائرية بأنها قضية عربية مصيرية، وبناء على ذلك طالبت الجامعة من الدول العربية ببذل المزيد من الجهد لدى الدول، وهيئة الأمم المتحدة[2] للاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية، كما طالبت الحكومة المؤقتة نفسها من الدول العربية قطع علاقاتها مع فرنسا[3].

1- أحمد بن فليس: مرجع سابق، ص159.

2- ونتيجة للمساعي الحثيثة للدول العربية لتدويل القضية الجزائرية لإيجاد حل لها تم عرض القضية الجزائرية للتصويت لأول مرة خلال الدورة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة سبتمبر-نوفمبر1955، لأجل معرفة أهلية إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة، فكان التصويت 28صوتا ضد 27صوتا، وامتناع 5أعضاء عن التصويت، ومن بينها نذكر على سبيل المثال:

الدول الموافقة على التسجيل: لبنان، السعودية، العراق، سوريا، اليمن، مصر، أفغانستان، الأرجنتين، بورما، روسيا البيضاء، إيران، تايلاند، أوكرانيا، ليبيريا، المكسيك، باكستان، الفلبين، بولونيا، الإتحاد السوفياتي، الأورغواي، يوغوسلافيا.

الدول الرافضة للتسجيل: أستراليا، بلجيكا، كندا، الشيلي، كولومبيا، كوبا، الدنمارك، الدومينيك، فرنسا، هايتي، هندوراس، لكسمبورغ، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، البيرو، السويد، تركيا، اتحاد جنوب أفريقيا، بريطانيا، الدول الممتنعة عن التصويت: الصين، سلفادور، إثيوبيا، نيوزلندا، الباراغواي. ينظر بشير سعيدوني: الدعم للثورة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، مجلة أفكار وآفاق، العدد7، جامعة الجزائر2 ،2016، ص76.

3- أحمد بن فليس: مرجع سابق، ص160.

كما استطاعت الثورة التحريرية تحقيق نجاحات في هيئة الأمم المتحدة، وكسب تأييد العديد من الدول الأفرو أسيوية التي عانت بدورها هي الأخرى من الإمبريالية، وأفضل دعم حصلت عليه الثورة في كفاحها السياسي والعسكري، اعتراف 16دولة أفرو أسيوية بالحكومة المؤقتة وربط علاقات مع هذه الدول من خلال إرسال الحكومة المؤقتة لوفودها لهذه الدول[1].

3-الشعور القومي والتضامن العربي:

سعت الثورة التحريرية منذ اندلاعها على الاهتمام بهوية المجتمع الجزائري، وربطها بتاريخها الحضاري، فقد أشادت جريدتي المقاومة والمجاهد بهذا الماضي العريق[2]، خاصة الهوية العروبية والوحدوية[3].

في مقال لجريدة المجاهد تحت عنوان " الثورة الجزائرية والقومية العربية"، تحدثت بإسهاب عن وحدة الأمة العربية، والعوامل التي من شأنها أن تساعد هذه الوحدة على تجاوز نقاط الضعف التي تشكل تهديدا لتفريق الأمة العربية، كما تحدث أيضا عن إسهامات الجزائر في الوحدة العربية من خلال تبنيها الخطوط العامة للثورة العربية[4]، وهو ما أكدّه ميشال عفلق في مقاله الصادر 26 أكتوبر 1956:« **قدر للعروبة في الجزائر، أن تبلغ جذور إنسانيتها أن تتعرى من كل ترف وتزييف وتمتلئ بالمعنى الايجابي لأنها عانت وقاسمت كل المراحل السلبية والحرمان لتصدح عروبة الحق والحرية والعدالة، ولتستطيع أن تولد هذا النظام الشامل الجبار الذي بلغ الغاية في الرجولة والرصانة والعمق، وأن النفس الذي كنا نشعر بوجوده في نضالنا القومي سيده اليوم نضال شعبنا في الجزائر لأنه منبعث من ألم كبير**»، فالثورة التحريرية سارعت للدفاع عن نفسها أمام المشككين في

---

[1] - Afrique- Le vant, Algérie, LE F.L.N, ET L'ISLAM, op.cit

2- فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص275.

3- سهيل الخالدي: جيل قسما، تأثير الثورة الجزائرية في الفكر العربي المعاصر، ط1، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2007 ، ص33.

4- المجاهد: العدد 113، تاريخ 22 جانفي 1962.

عروبتها، ونفي الدعايات التي تنسبها للشيوعية، عن طريق إجراء مقابلات صحفية لإثبات عروبة الثورة الجزائرية الخالصة[1].

هذه العروبة الخالصة، هي ما أكدّها محمد عروق في مقاله بجريدة المجاهد تحت عنوان "حقائق عن الثورة" يذكر فيه:«**أما الحقيقة الأخيرة التي أريد أن أسجلها في هذا العرض المستعجل فهي ما لمسته من إحساس عميق بالمسؤولية الكاملة ليس إزاء الجزائر فحسب بل إزاء الوطن العربي فما من جندي أو ضابط جزائري تحدثت معه إلا ووجدت عنده صدا عميقا مخلصا للإيمان بالعروبة، وبتحرير الوطن العربي من براثن الاستعمار... ووجدتهم ينظمون محاضرات تهيئ الجنود للفهم الواضح، والبسيط لكل ما يتعلق برسالة الثورة الجزائرية وواجبها نحو الوطن العربي... ينفعلون بها ويدرسونها دراسة من يستعد لخدمة الوطن العربي وتحقيق نصر أكبر في معركة المصير الكبرى للعرب**»[2].

وإن المتمعن في علاقة الثورة التحريرية بالبلاد العربية سيجد أنها تميزت بميزتين مهمتين هما:

- استطاعت تفعيل العمق الاستراتيجي العربي، وجعل الأقطار العربية تشارك في المجهود الحربي للشعب الجزائري كأطراف معنية ومشاركة أحيانا.
- إبرامها لميثاق شرف غير معلن مع البلدان العربية، مرتكزا على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا الطرفين[3].

كما أعطت الثورة التحريرية أمثلة عديدة عن تضامنها مع المسائل والقضايا العربية من بينها:

1 – أحمد جرجيس، سليمان جندي: الثورة الجزائرية في مبادئ حزب البعث الاشتراكي 1954-1962، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص95-96، 99.

2- المجاهد: العدد 105، تاريخ 25 سبتمبر1961.

3- محمد عباس: الثورة الجزائرية من الفكرة إلى النصر، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 295.

1- هجومات الشمال القسنطيني كشاهد على التوجه العروبي للثورة، نظرا لتزامن الهجومات مع الذكرى الثانية لنفي ملك المغرب محمد الخامس، وهو تأكيد صريح على التضامن والتوجه العروبي للثورة الجزائرية[1].

2- شهادة سعد زغلول عن الشعور القومي العروبي لدى الجزائريين، فقد تزامنت فترة تواجده بمقر القيادة العامة بسوق أهراس مع أحداث العدوان الثلاثي على مصر، فوصف شعور واهتمام جنود جيش التحرير بتتبع أخبار العدوان الثلاثي على مصر، متأثرين بما يسمعونه من أخبار، وأبدى العديد منهم رغبتهم في التطوع إلى جانب المصريين في حربهم، فيذكر أنه لم ير الثوار في حالة من الغضب والجزع مثلما رآه عليهم فور سماعهم أخبار العدوان الثلاثي على مصر، واصفا حالة الجندي الذي ضرب رأسه بالسلاح كرد فعل منه على هذا العدوان مبديا استعداده للسفر إلى مصر، لكن ظروف الحرب الدائرة بالجزائر منعته من ذلك، وهو حال جل جنود جيش التحرير الجزائري، مما شكل لديه قناعة أن المعارك التي تخوضها الشعوب العربية ضد الاستعمار هي معركة واحدة[2].

3- دعوة جبهة التحرير الأطراف المغاربية لعقد مؤتمر بمدينة طنجة المغربية بتاريخ 27 أفريل 1958[3]، في ظل تداعيات الحرب الفرنسية على بلدان شمال أفريقيا كحادثة الجنوب المغربي وحادثة ساقية سيدي يوسف بتونس، هدفت من خلاله مغربة القضية الجزائرية في إطار وحدة وتضامن وتعاون مغاربي بعيدا عن أي ارتباط بفرنسا، وكرد فعل على محاولات مصر لاحتواء الثورة الجزائرية، حضر هذا المؤتمر حزب الاستقلال المغربي، والحزب الدستوري الحر التونسي، وجبهة التحرير الوطني الجزائري، وخرجوا بقرارات من بينها:

- إقرار مبدأ تقديم مساعدات مالية للجزائر في حربها[4].

1- عبد الله مقلاتي: البعد المغاربي للثورة الجزائرية، ودور بلدان المغرب العربي في دعمها، مجلة المصادر، العدد14، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2006، ص196.

2- سعد زغلول: عشت مع ثوار الجزائر، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ص211_ 214.

3- فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص.302

4- عبد الله مقلاتي: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، ص153_155.

- التأكيد على حق الشعب الجزائري في الحصول على استقلاله[1].
- التنديد بالمساعدات الغربية المقدمة لفرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري.
- المطالبة بغلق القواعد العسكرية في الأراضي المغاربية.
- تقدم هذه الأحزاب كامل دعمها ومساندتها للشعب الجزائري في كفاحه وتأييد الحكومة الجزائرية[2].

وتحدث عبد الحميد مهري عن قرارات مؤتمر طنجة ذاكرا: «**ترمي في معظمها إلى مساعدة الجزائر على تحقيق استقلالها واستكمال تونس والمغرب شروط سيادتهما الكاملة**»[3] .

4- زيارة الوفد الجزائري للعراق، زيارة قادها فرحات عباس أصدر فيها بيانا عندما كان الوفد يتأهب لمغادرة بغداد ومما جاء فيه:« **في هذا الوقت الذي أغادر فيه العراق الشقيق أوجه باسمي الشخصي وباسم زملائي الوزراء أعضاء الوفد وباسم الشعب الجزائري المكافح أعمق تشكراتنا واعترافنا المخلص إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس السيادة وغلى الرئيس عبد الكريم قاسم...، الشعب العراقي الكريم النبيل...وقد سجلنا بابتهاج عميق تصميم الشعب العراقي على المساهمة في الكفاح التحرري الذي يقوده الشعب الجزائري، مساهمة تتزايد كل يوم إلى أن تحقق الجزائر مطامحها ومطامح العالم العربي، وإننا لمسرورون لنجاح مهمتنا... »**[4]

5- زيارة الزعماء الخمسة لمدينة الدار البيضاء المغربية بعد إطلاق سراحهم، وخروج الجماهير الغفيرة لاستقبالهم رافعين الأعلام الجزائرية والمغربية، ولافتات ترحيب وتقدير للثورة الجزائرية وللقادة، فبالرغم من السرية التي حظي بها خط سير موكب القادة في مدينة الدار البيضاء لأجل ضمان سلامتهم، إلا

---

[1]- SHAT: Boite N°1H/1740, (L'Algérie Partie intégrant Du Maghreb), Proclamation du Gouvernement Provisoire de la Republique Algerienne, 1958.

2- عبد الله مقلاتي: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، ص153_155.

3- فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص .303

[4]- جريدة المجاهد: العدد41، تاريخ 1ماي 1959.

أن فطنة السكان مكنتهم من تخمين مسار الموكب الذي انطلق من دار العمالة متوجها إلى مدينة الرباط، ونفس الأمر بمدينة الرباط[1].

6- زيارة الزعماء الخمسة بعد خروجهم من السجن لمدينة تونس بتاريخ 14 أفريل 1962، حظوا باستقبال حار من طرف الجماهير التونسية، وخلال هذه الزيارة تم منح التونسيين العاملين بكافة المؤسسات إجازة صباحية حتى يتسنى لهم التنقل من جل أنحاء تونس لأجل استقبالهم في مطار لعوينة، كان في استقبالهم الرئيس لحبيب بورقيبة رفقة أعضاء حكومته بالنشيدين الوطنيين التونسي والجزائري[2].

7- كما انخرطت جبهة التحرير في التنظيمات، والتكتلات العربية والمغاربية التي أنشأتها الحركات الاستقلالية المغاربية، بهدف توحيد الجهود بينها للقضاء على الاحتلال المشترك على شاكلة لجنة تحرير المغرب التي أسسها عبد الكريم الخطابي[3] بالقاهرة، بمشاركة ممثلي البلدان المغاربية الثلاث تونس، المغرب، الجزائر، وانبثق عن اللجنة تنظيما فرعيا سمي جيش تحرير المغرب[4] الذي أوصت اللجنة في ميثاقها بتأسيسه بهدف العمل على توحيد العمل المسلح بالبلدان المغاربية[5].

---

[1]- جريدة المجاهد: العدد118.

2- جريدة الصباح التونسية: العدد 3012، 14 أفريل1962.

[3]- محمد بن عبد الكريم الخطابي: ولد بأغادير المغربية بالمغرب الأقصى سنة 1882، أتم تعليمه الابتدائي بمسقط رأسه، أما تعليمه الثانوي فأتمه بمدينة تيطوان المغربية، لينتقل بعدها للدراسة في جامع القرويين، سنة 1906 عمل لدى جريدة تلغرامة الريف =كمحرر بها بمدينة مليلية، أما سنة 1907 فأصبح كاتبا بمكتب الشؤون الأهلية، ليتم ترقيته سنة 1912 إلى مراقب بنفس المكتب، ناضل ضد الاحتلال الإسباني للمغرب وانتصر عليه في معركة الأنوال سنة 1921، كما قاد حرب الريف المغربي ضد الاحتلال الفرنسي للمغرب، بعد استسلامه بتاريخ ماي 1926 تم نفيه إلى جزيرة لارينيون الفرنسية بالمحيط الهادي، أثناء نقله إلى فرنسا نزل بمصر طالبا اللجوء السياسي بها بتاريخ ماي 1947، شارك في العديد من المشاريع التي تهدف إلى وحدة الشعوب المغاربية توفي بتاريخ 6فيفري 1963 بمصر، للمزيد ينظر، نجاة عبو: مرجع سابق، ص 124. عبد الرحمن الطيبي: عبد الكريم وأنوال، مجلة تاريخ المغرب، ملف خاص محمد بن عبد الكريم الخطابي، العدد3، الرباط، ص 51-52.

[4]- هناك بعض الأطراف المغربية من ترجح إلى أن هذه الفكرة أول من طرحها ودعا إليها هو المناضل المغربي محمد الزرقوطي، هذا الأخير استشهد قبل أن يرى مشروعه النور، ينظر توفيق برنو: المغرب الأقصى والثورة الجزائرية 1954-1962 أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران1احمد بن بلة، الجزائر، 2014-2015، ص115

5- توفيق برنو: مرجع سابق، ص 114-115.

ومن أهداف جيش تحرير المغرب نجد:

- إسناد إدارة العمليات داخل أي بلد إلى قيادة جيشه، دون إهمال التنسيق مع بقية قادة جيوش الأقطار المغاربية الأخرى لإضعاف القدرات العسكرية والاستعمارية.
- التعهد باستمرار الكفاح المسلح لكل من تونس، المغرب، الجزائر.
- العمل على وحدة الأقطار الثلاثة[1].

أما الأشخاص المنتسبين لهذا الجيش فجلهم مزيج من المتطوعين المغاربة في حرب فلسطين، المجندون الذين شاركوا في حرب الهند الصينية إلى جانب فرنسا، بالإضافة إلى الطلبة المغاربة في المعاهد بالمشرق العربي والحجاج المغاربة[2].

4-الدعم اللوجستيكي.

توج التوجه العروبي للثورة التحريرية وفق ما نصت عليه مواثيقها، بحصولها على تأييد الدول العربية وتقديم الدعم اللوجستيكي، وبفضل هذا الدعم تمكنت الثورة التحريرية من تأسيس قواعد خلفية للإمداد بالسلاح، وتجميعه بالتنسيق مع الأشقاء العرب الليبيين والتونسيين والمغاربة من مصر فتحي الديب، من المغرب البشير القاضي والضابط الهاشمي الطود، من تونس عز الدين عزور وعبد العزيز شوشان، ومن ليبيا أعضاء من جمعية عمر المختار، الهدف من هذه القواعد:

- استخدامها في تجميع الأسلحة.
- تدريب المجاهدين وتنسيق العمل المشترك بينهم.
- إمداد الثوار الجزائريين بالسلاح عبر الأراضي التونسية.

1- سميحة دري: التوجه القومي في نضال احمد بن بلة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 23، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأغواط، الجزائر، مارس2017، ص95.

2- توفيق برنو: مرجع سابق، ص115.

إمداد الجبهة الغربية بالأسلحة عبر الأراضي المغربية، عن طريق السفن المصرية التي زودت المقاومتين الجزائرية والمغربية بالسلاح[1]، وحول هذا الإمداد يذكر فتحي الديب: «**لمواجهة احتياجات جهة وهران قمت بتسليم الأخ بن بلة مبلغ5000جنيه ثمن شحنة السلاح التي تم الاتفاق عليها بإسبانيا، ليتم استلام الأسلحة وترحيلها فورا إلى المنطقة الإسبانية لصالح جبهتي وهران ومراكش بسرعة لبدء الكفاح بهما، خاصة بعدما وصلنا بعض المعلومات بإلقاء السلطات الفرنسية القبض على عدد 15مناضلا من أعضاء التنظيم السياسي لجبهة وهران** »[2].

وقد عمد المسؤولون الجزائريون إلى التقرب من السلطات الليبية للحصول على الدعم اللازم للتمويل بالسلاح، وتمريره فوق الأراضي الليبية لإدخاله إلى الجزائر، ونظرا لخطورة الموقف والسرية التامة التي تتطلبها مخاطرة من هذا النوع تم الاتصال برئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم[3]، للتنسيق مع بن بلة والمخابرات المصرية حول مسألة تمرير السلاح.

وقوع الاختيار على مصطفى بن حليم لعلاقته الجيدة مع السلطات المصرية، إضافة للأصول الجزائرية للملك الليبي إدريس، مما أدى إلى عدم معارضته لعمليات تهريب الأسلحة، وتخزينها في الأراضي الليبية[4]، وعلى إثر موافقة الملك الليبي تم إنشاء خلية مهمتها العمل على إخفاء الأسلحة

1- عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، دار السبيل، الجزائر، 2009، ج1، ص 86-87.

2- فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص111.

3- مصطفى بن حليم: ولد بتاريخ 29جانفي 192 بمدينة الإسكندرية المصرية، ينحدر من عائلة مرموقة تعود أصولها إلى مدينة برقة الليبية، فقد كان والده تاجر مواشي معروفا، ونظرا لتعرضه للمضايقات الايطالية اختار الانتقال إلى مصر والاستقرار بمدينة الإسكندرية، وحرص على تعليم ابنه مصطفى القران والعلوم الدينية منذ صغره، درس في مدرسة عمورة الليبي، ثم مدرسة سانت كاترين الفرنسية، وبعدها انتقل إلى كلية سان مارك الشهيرة بالقاهرة، ونتيجة للحرب العالمية الثانية اضطر إلى ترك المدرسة الفرنسية وانتقل إلى مدرسة حكومية نتيجة الضائقة المالية التي مرت بها عائلته، ليحصل بعد ذلك على شهادة البكالوريا في شعبة الرياضيات عام 1941، وليتحصل فيما بعد على بكالوريوس في الهندسة، تولى وزارة الأشغال والمواصلات بتاريخ جويلية 1950، وتبنى بعد ذلك مسألة دعم الثورة الجزائرية، ينظر عبد الله مقلاتي: أصدقاء الثورة الجزائرية العرب، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص61، 65.

4- عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، دار السبيل، الجزائر، 2009، ج2، ص142، 144.

ونقلها تحت إدارة عبد الحميد بدرنة، ليتسلمها الثوار الجزائريون في طرابلس ويتولون مسؤولية نقلها وإدخالها إلى الجزائر[1].

وإلى جانب هذه الطرق البرية، تمكنت جبهة التحرير الوطني من إيجاد طرق بحرية لتمريرها عن طريق القوارب والسفن المحملة بالأسلحة والتي ترسوا بالسواحل المغربية، ومن بينها يخت الملكة دينا، فقد ذكر الزعيم الراحل أحمد بن بلة أن الملكة دينا أعارتهم المركب دون أن تدرك، أو تعي ماكنا سنفعل به من نقل الأسلحة نحو السواحل المغربية، لكن هذا لم يمنع من أن تتدخل لدى السلطات الإسبانية للإفراج عن المركب فور معرفتها بنوعية الحمولة التي على متنه، والغرض الذي استعمل فيه يختها وكان ذلك في فيفري 1955 حسب رواية بن بلة[2].

وأتت هذه العملية في وقت كانت الأوضاع متأزمة في شمال إفريقيا وخاصة المغرب والجزائر، بسبب نقص الأسلحة خاصة الغرب الوهراني، حملت هذه السفينة على ظهرها كل من الهواري بومدين (محمد بوخروبة)[3]، وقد غاب عن عملية إنزال الأسلحة معظم الجزائريين المكلفين بذلك، نظرا لتعرضهم لكمين من طرف القوات الفرنسية على الحدود المغربية بتاريخ25 فيفري 1955[4].

1- عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية، ج2، ص، 144_145.

2- أحمد بن بلة: مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، ترجمة محمد العفيف الأخضر، منشورات دار الأدب، بيروت، لبنان، ص98

3- من بين المتواجدين على متن اليخت دينا إضافة إلى كل من محمد بوخروبة نجد: عرفاوي محمد الصالح، مجاري علي، عبد العزيز مشري، عبد الرحمن محمد، بن حسين محمد ، شنوت محمد، إضافة إلى طاقم اليخت ميلان، إبراهيم النيال(سوداني الجنسية)، العربي محمد(مغربي)، ميكانيكي، و3بحارة مصريين وهم مصطفى نجم، محمود الفتاح، حسن الدويكي، قدرت الشحنة على متن اليخت ب 12 طن من الأسلحة موجهة للتوزيع، ثلثان لجيش التحرير الجزائري، والثلث لجيش التحرير المغربي، وللاطلاع أكثر حول هذا الموضوع ينظر محمد الهادي حمدادو: أضواء على حادثة يخت دينا ومركب اتوس، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 52_ 53.

4- محمد ودوع: المغرب الأقصى والثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2012-2013، ص 283-285.

فور وصول الشحنة إلى السواحل المغربية قام الإخوة المغاربة بإخفائها تحت الأرض، وعمد فلاحون من الريف المغربي إلى جلب قطعان الماشية وتمريرها فوق الآثار التي تركها المقاومون حتى لا ينكشف أمرهم أمام قوات العدو[1].

توالت بعدها مراكب شحن الأسلحة منها:

- سفينة كوستاريكا: وهي ملك مشترك بين أشخاص من هولندا، ألمانيا، سويسرا، تمكنت من الرسو في ميناء الدار البيضاء المغربية مع مطلع 1956 قدرت حمولتها بـ 300 قطعة سلاح[2].
- يخت الحظ السعيد: شهدت عملية انطلاقته بالأسلحة بعض الصعوبات بسبب تماطل عبد الكبير الفاسي في عقد الصفقة مع الإسبان، مقدما مبررات وحججا غير مقنعة بعقد الصفقة في مدة أقصاها 10 أيام، فاضطر بن بلة إلى السفر بنفسه إلى مدريد للتأكد من شراء الأسلحة وتهريبها، ليرسو اليخت يوم 25اوت 1955 قرب أحد شواطئ الإسكندرية ليحمل بشحنة الأسلحة، إلا أن عطبا أصاب اليخت مما اضطره للعودة إلى الشاطئ لأجل إصلاحه، ويستبدل بيخت آخر يدعى "انتصار" لإيصال شحنة السلاح إلى الجبهة الغربية[3].
- المركب أتوس[4] : كان يدعى المركب سانت بريفلز، وهو ملك لبريطاني يدعى أل برس ALL Press، أوكل مهمة بيعه لشخص يدعى ستيوارت سوتر بريطاني الجنسية، وبتاريخ 21 جويلية 1956 اشتراها شخص يدعى إبراهيم النيال بطلب من بن بلة، حملت السفينة العلم والجنسية البريطانية، رست بميناء الإسكندرية بتاريخ سبتمبر1956 قادمة من بيروت محملة

1- أحمد بن بلة، مصدر سابق، ص 99.

2- محمد ودوع، مرجع سابق، ص288.

3- أحمد بن بلة، مصدر سابق، ص 112، 115-116.

4- هذه الباخرة كانت تحمل اسم سانت بريفر، لكن العسكريين الفرنسيين أطلقوا عليها لقب أ توس، والمعروف أن هاته التسمية يونانية تطلق على جبل مقدسة في شبه جزيرة صغيرة في اليونان، للاطلاع أكثر ينظر محمد الهادي حمدادو، مصدر سابق، ص 58.

بمختلف أنواع الأسلحة، وبتاريخ 4اكتوبر 1956 غادرت ميناء الإسكندرية، ليذاع يوم 17اكتوبر في وكالة الأنباء عن استيلاء القوات البحرية الفرنسية[1] على المركب أتوس[2].

ولأجل توفير الذخيرة عملت جبهة التحرير على إنشاء مصانع، ورشات لإنتاج الذخيرة وصناعة بعض الأسلحة الخفيفة على الأراضي المغربية، هذه المعامل أنشأت في مزارع معزولة ومحاطة بسرية تامة حتى لا تكتشف السلطات المغربية طبيعة النشاط الحقيقي لهذه الورشات ومن بينها:

- تطوان1958: صناعة القنابل من النوع الإنجليزي والمتفجرات.
- بوزنيقة 1959: القنابل من نوع الأريكيو البنقالوز، السلاح الأبيض.
- تمارة 1960: صناعة الرشاشات الخفيفة 49MAT، والمتفجرات.
- الدار البيضاء 1960: صناعة البازوكات والرشاشات 49MAT، المتفجرات والألغام والسلاح الأبيض[3].

ولم يقتصر الدعم العربي للثورة على الأسلحة والذخيرة بل تعداه إلى تقديم مبالغ مالية للثورة في شكل تبرعات ومساعدات، من بينها:

- تبرع المملكة السعودية بمبلغ مالي مقداره 100الف جنيه مصري لصالح الثورة في شمال إفريقيا، وسلم المبلغ الوزير المفوض بالسفارة السعودية بمصر جواد ذكري إلى فتحي الديب[4]،

1- فتحي الديب: مصدر سابق، ص 251_252، 258.

2- يحمل فتحي الديب مسؤولية اكتشاف المركب أتوس، وتتبع حركتها من قبل السلطات الفرنسية إلى السوداني إبراهيم النيال، فقد اتهمه صراحة بالخيانة، وبقبضه لمبلغ معتبر من المال قدر بـ 50000 فرنك فرنسي من السلطات الفرنسية نظير المعلومات التي قدمها عن المركب، كما يضيف أنه كان رافضا تماما لفكرة تعاملهم مع النيال، لكن قبل ذلك تحت إصرار بن بلة في الاعتماد عليه نظرا لثقته الكبيرة به، ينظر محمد الهادي حمدادو: مصدر سابق ص 61.

3- الطاهر جبلي: تسليح جيش التحرير الوطني عبر الحدود المغربية خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد8، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2016، ص 81.

4- أحمد بن بلة: مصدر سابق، ص 112.

مع منح الإذن باستخدام الطائرات السعودية لنقل الأسلحة إلى مصر خاصة، إضافة إلى السماح باستعمال الوثائق السعودية لشراء الأسلحة[1].

بشأن هذه المساعدات السعودية يذكر مصطفى بن حليم:« **اتصل بي الرئيس جمال ودعاني لاجتماع منفرد معه وفاجأني الرئيس قائلا أنه يود أن يتحدث معي عن الثورة الجزائرية التي اندلعت اليوم 1نوفمبر 1954، وشرح أنه اتفق مع الملك سعود والأمير فيصل على أن تقوم المملكة العربية السعودية بتقديم كافة الأموال اللازمة لشراء السلاح والعتاد والإمدادات اللازمة للثورة الجزائرية، وأن يقوم رجال الجيش المصري والمخابرات المصرية بشراء ذلك السلاح والعتاد وإيصاله إلى الحدود الليبية وهو يأمل أن أقوم أنا بنقل ذلك السلاح والعتاد عبر ليبيا إلى الحدود الجزائرية حيث يستلمه منا ممثلو الثورة الجزائرية**» [2].

– المساعدات الفلسطينية: صرح صلاح خلف(أبو إياد) احد مؤسسي حركة التحرير الوطني الفلسطينية فتح:« **حرب العصابات التي اندلعت في الجزائر قبل تأسيس فتح بخمس سنوات قد أفادتنا إفادة عميقة، كنا مأخوذين بسيرة الوطنيين الجزائريين الذين استطاعوا أن يشكلوا جبهة صلبة، وأن يخوضوا المعركة ضد جيش دولي يفوق جيشهم ألف مرة، وأن يحصلوا على معونة متعددة الأشكال، من مختلف البلدان العربية التي كانت في بعض الأحيان تنتمي إلى معسكرات متناحرة، وأن يفلحوا في الوقت نفسه عدم الخضوع بالتبعية لأي منها، فكانوا رمزا إذا صح القول للنجاح الذي كنا نحلم به** ».

كما قدمت دعما ماليا للثورة قدر ب 200جنيه مصري، سلمها مفتي القدس "أمين الحسيني" إلى توفيق المدني في بداية الثورة الذي سلمها بدوره إلى محمد خيضر[3].

1- محمد عباس: الثورة الجزائرية من الفكرة إلى النصر، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 297.

2- مصطفى أحمد بن حليم: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مطابع الأهرام التجارية، مصر، د ت، ص 351.

3- أحمد شنتي: الجزائر والقضية الفلسطينية...صفحات من الجهاد المشترك، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد13، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015، ص 118-119.

المبحث الثالث: الديمقراطية.

عملت الثورة التحريرية على تجسيد الديمقراطية كقيمة في العديد من ممارساتها، سواء على مستوى مجالسها، أو في مسألة اتخاذ القرارات الخاصة بمبادئها، أو الانتخابات ملتزمة بمبدأ القيادة الجماعية، وإذا نظرنا إلى تجسيدات ديمقراطية الثورة سنقف على العديد من النماذج، لكن ما يهمنا في دراستنا هذه نموذجين مهمين: إشراك المرأة الجزائرية في الحراك والفعل الثوري، وهي صورة مجسدة للمكانة التي حظيت بها المرأة في الثورة.

أما النموذج الثاني لديمقراطية الثورة فيتمثل في المؤسسات والهيئات القيادية الثورية، أوجدتها جبهة التحرير الوطني بهدف تسيير أمورها وتيسير مهماتها، من بين هذه المؤسسات المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ، هذين الجهازين كان لهما الدور الفعال في اتخاذ قرارات مصيرية وحاسمة في الثورة.

المطلب الأول: مشاركة المرأة في الثورة.

منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر، أدرك المستعمر مكانة المرأة في المجتمع الجزائري، فهي اللبنة والركيزة التي يقوم عليها، فالأدوار التي تلعبها المرأة في المجتمع الجزائري باتت خطرة على المشروع الفرنسي في الجزائر.

فلطالما سعت المرأة الجزائرية، على الرغم من أميتها أو تعليمها البسيط إلى تعليم النشء الجزائري وتكوين أجيال مستقبلية، وتلقينه قيم الدين الإسلامي والعروبة، وانطلاقا من هذه الأدوار المنوطة بها عملت الإدارة الفرنسية على شن حملات تشويه لصورة المرأة الجزائرية، التي لطالما حافظت على عفتها وصورتها المشرفة لدى المجتمع الجزائري والعالمي.

هذه الحملات التشويهية لم تقتصر على الإدارة الفرنسية بل اتسعت رقعتها لتطال المجال الأدبي، فلم يكن هو الآخر بمنأى عن هذه الهجمات، فهذا الكاتب والمفكر الفرنسي لويس برتراند Louis Bertrand في كتابه" على طريق الجنوب" شبّه المرأة الجزائرية بالشبح قائلا عنها:«

...هن كالأشباح البيضاء تمشي تحت الجدران، وتتسرب في الأنهج المظلمة»[1] ، وهو ما يبين بشكل جلي المخططات الفرنسية تجاه المرأة الجزائرية.

وغير بعيد عن ذلك يذكر سليمان الشيخ، المعاملة التي حظيت بها المرأة الجزائرية المحجبة من قبل سلطات الإدارة الفرنسية:« ... **عملية إحراق "الحجب" التي ترتديها النساء المتحجبات في ساحة الجزائر، التي تمت في جو صاخب من الدعاية من قبل الأجانب المحمسين في مدينة الجزائر»**، إلا أن هذه الممارسات لم تثني عزيمتها في مواصلة مهمتها الأساسية في المجتمع[2].

وباندلا ع الثورة التحريرية، كانت المرأة الجزائرية السبّاقة لتقديم دعمها ومساندتها للثورة الجزائرية، وللمجاهدين فهذا المجاهد قد يكون هو بالأساس والدها، زوجها ، أخوها، خاصة المرأة الريفية ساهمت بدور كبير في الثورة باعتبار أن منطقة الأرياف والجبال كانت مسرحا للمعارك والاشتباكات بين الثوار وقوات العدو.

ونظرا لهذه الخدمات الجليلة المقدمة من قبلها، وكاعتراف من قادة الثورة بقيمة هذا العطاء وتقدير مستحقيه، قررت قيادة الثورة إشراك المرأة الجزائرية بصفة رسمية في الثورة التحريرية، ودونت ذلك وأقرت عليه في مواثيقها الرسمية كمؤتمر الصومام وميثاق طرابلس، بينما بيان أول نوفمبر أشار إلى ذلك بصفة ضمنية من خلال ذكره للسماح لجميع فئات المجتمع بالانضمام إلى الثورة التحريرية الجزائرية، وهو مايعبر عن ديمقراطية الثورة وانفتاحها.

[1]– محمد محمدي: المرأة الجزائرية وأدوارها الإنسانية خلال الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، المجلد 3، جامعة حمه لخضر الوادي، ديسمبر 2019، ص678.

[2]– سليمان الشيخ: مرجع سابق، ص400.

تولت المرأة الريفية مهام عدة من أجل دعم الثورة التحريرية من بينها: نقل الماء، نقل الجرحى من ساحات المعركة، جمع الأسلحة، غزل الصوف لأجل حياكة الملابس للمجاهدين، طهي الطعام، توفير الملاجئ وحفظ المؤونة[1].

انضمام المرأة للثورة لم يكن مقتصرا على المرأة الريفية بحكم موقع إقامتها، بل تعداه ليشمل المرأة المتعلمة، فنجدها هي الأخرى التحقت بالثورة التحريرية بعد إعلان الإضراب الطلابي الشهير سنة 1956. خاصة مجال القطاع الصحي الذي شهد توافد العديد من الطلبة خصوصا الطالبات[2]، فعملن في مجال التمريض لتقديم الإسعافات، والمساعدات للمجاهدين والأهالي بالأرياف والقرى[3].

من بين النماذج عن المرأة المجاهدة الممرضة، نذكر مسيكة زيزة مسؤولة المركز الصحي في أحد المناطق المحرمة، لاحظت في أحد المرات تصاعد دخان من أحد المستشفيات تزامنا مع تحليق طائرة للعدو فوقه، فأسرعت بإجلاء المرضى من المستشفى خوفا من تعرضه للقصف، فيخسرون المرضى والجرحى والعتاد الطبي، وفور عودتها لأخذ حقيبة تحوي وثائق مهمة استشهدت جراء قصفها بالقنبلة[4].

كما دعمت المرأة الجزائرية للثورة التحريرية من خلال:

1- التبرع إما بحليها ومجوهراتها، أو عن طريق جمع التبرعات من النسوة في بدايات الثورة.

2-المشاركة الفعلية في تعليم المجاهدين والنسوة الكتابة والقراءة[5].

وبذلك يكون ميثاق الصومام، عمل على تغيير تلك الصورة النمطية للمرأة الجزائرية المرسومة في ذهنيات المجتمع الجزائري الذي يرى مكانها البيت ورعاية الشؤون المنزلية.

1- عبد الحميد خالدي: وقفات في جهاد المرأة الجزائرية، أعمال ملتقى كفاح المرأة الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1998، ص138.

2- Djamel eddine Ben Salem: voyer nos Armes, Voyer nos Médecins, E. NAL, Alger, 1985, p85.

3 - Afrique-Le vant, Notice D'information, Le F L N et L'ISLAM, op-cit.

4- علي كافي: مصدر سابق، ص158.

5- عبد الكريم بوصفصاف: المرأة الجزائرية قيمة من قيم الثورة التحريرية، كتاب القيم الفكرية والإنسانية، ج1، ص12.

ميثاق الصومام أوكل لها مهام عدة مختلفة[1]، من بينها:

1-المرأة الفدائية:

القيام بعمليات فدائية كزرع القنابل في أماكن تجمع المعمرين الفرنسيين متخلية عن زيها العسكري، والتشبه بالنساء الأوروبيات كنوع من التمويه حتى لا يكشف أمرها أمام العدو وتفشل مهمتها.

اغلب الفدائيات كنّ من فئة الطالبات الملتحقات بالثورة بعد الإضراب الطلابي، ويجب على الفدائية أن تتوفر فيها جملة من الشروط منها: الشجاعة، الصلابة، الالتزام بالسرية، ومن بين الفدائيات الجزائريات[2]، نذكر: حسيبة بن بوعلي، جميلة بوحيرد، جميلة بوعزة، جميلة بوباشة[3].

2 -المرأة المسبلة:

مهمتها كانت:

- ربط الاتصالات بين الجبهة، وجيش التحرير كحمل الوثائق والسلاح[4].
- توليها مهام إدارية متنوعة، من بينها العمل كمساعدة كاتب لدى القيادة، من خلال ضربها على الآلة الراقنة لكتابة المناشير والدعايات، كتابة القوانين العسكرية، وإلقاء دروس للتوعية[5].

1- خليفة الجنيدي: حوار حول الثورة، إشراف عبد القادر نور، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986، ص426.

2- مختار بونقاب: مساهمة المرأة الجزائرية في الثورة الجزائرية، مجلة الحوار المتوسطي، العدد6، مخبر البحوث والدراسات الإستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2014، ص 191-192.

3- تمكنت جميلة بوحيرد من وضع قنبلة في مقهى مالك بارMilk bar، أما حسيبة بن بوعلي وضعتها في الكافتيريا، بينما جميلة بوعزة وضعتها في شارع ميكسي ديدوش مراد حاليا1956/11/9، وضعت بعدها قنبلة أخرى في مقهى الكوك هاردي وهي بعمر 19سنة موظفة بالبريد المركزي، ينظر أعمال ملتقى كفاح المرأة الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1998، ص253.

4- عبد الكامل جويبة: محطات من نضال في تاريخ الثورة الجزائرية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد الأول، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2007، ص 164.

5 -شريف بوقصبة: دور المرأة في الثورة التحريرية1954-1962، مجلة كان التاريخية العدد27، السنة8، 2015، ص85.

3 –المرأة الجندية:

مهتها تمثلت في:

- لبس الزي العسكري الخاص بجيش التحرير، السماح لها بحمل السلاح مثل المجاهدين.
- تقديم الدروس حول قيم الثورة والمبادئ النضالية، وأبرز مثال على ذلك نجد مليكة قايد التي استشهدت وهي تطلق النار على الجنود الفرنسيين في منطقة القبائل[1].

ونتيجة لهذا النشاط المتنامي للمرأة في الثورة حظيت بإشادة العدو قبل الجزائريين، فقد اعترف جاك ماسو في كتابه معركة الجزائر بالأدوار التي لعبتها المرأة الجزائرية إبان الثورة التحريرية، فيذكر: « **لقد حملت المرأة الجزائرية القنابل ووضعتها في الأماكن المناسبة وأصبحت جماعة تشكل شبكة حقيقية بفضل أجهزتها وجمالها الفاتن والبراءة المصطنعة في سلوكها، استطاعت بكل سهولة أن تخترق الأوساط التي تريدها دون إثارة انتباه العدو ولاسيما في المرحلة الأولى من الاحتراز والشك...وبصفتها مسؤولة عن الاتصال تمكنت من تنفيذ ذات ثقة...**» [2].

كما كان للمرأة اللاجئة هي الأخرى دورا مهما في دعم الثورة التحريرية، ومن المهام المنوطة بالمرأة اللاجئة بتونس نجد:

- الاهتمام بالأطفال في مخيمات اللاجئين، وتقديم العلاج لهم، التحاق الممرضات بمراكز الطفولة بتونس، وتوفير أنواع الأدوية ومعالجة الأطفال.
- في الجانب اللوجيستي قامت بعض الفتيات بمهمة صناعة المتفجرات بالألغام وحفظ الأسلحة.
- كتابة المناشير على الآلات الراقنة، وتكوين الممرضات المتعلمات.
- المساهمة في النضال السياسي بتونس، من خلال تأسيس منظمة إتحاد النساء الجزائريات سنة 1958، قامت هذه المنظمة بجملة من النشاطات أبرزها:

1–جمع التبرعات، وربط الاتصالات، وتنسيق العمل مع المنظمات النسوية المغاربية والعالمية.

1- مختار بونقاب: مرجع سابق، ص190_191.

2- مسيرة نضال المرأة الجزائرية في الحركة الوطنية والثورة التحريرية: أعمال ملتقى كفاح المرأة الجزائرية، ص252-253.

2-الاهتمام بقضايا المرأة، وأوضاع اللاجئين ودعمهم اجتماعيا.

3-المشاركة في المؤتمرات الدولية[1].

كما قامت المرأة بدور الجوسسة من خلال قيامها بعمليات التمويه والمخادعة ضد الجيش الفرنسية، مثل تنكرها في زي امرأة ريفية قروية تبيع الأغراض وبعض الحاجيات للثكنة العسكرية، فتعمل أحد النسوة على إلهاء الجندي، بينما تقوم الأخرى باستغلال الفرصة لتقوم بتعداد عدد الجنود في الثكنة.

وتكليف إحدى المجاهدات باستئجار بيت لها، يكون بالقرب من مساكن الأفراد المنتمين إلى سلك الشرطة الفرنسية بغرض التجسس عليهم، وتروي إحدى المجاهدات، أن أفرادا من جبهة التحرير الوطني استأجروا لها غرفة بالقرب من سكن شرطي جزائري لدى الإدارة الفرنسية، تمكنت من كسب ثقته واستقبالها في بيته رفقة زوجته، وأثناء جلسة عشاء تحدث هذا الشرطي بألم عن عمليات التعذيب والاستنطاق التي خضع لها المجاهد الجزائري القابع في السجون الفرنسية، وبفضل هذه الدردشة على طاولة العشاء تمكنت من معرفة أسماء العديد من المجاهدين الذين ألقي القبض عليهم، إضافة على أسماء من كانوا يدلون بمعلومات عن الثورة للإدارة الفرنسية، هذا الأمر ساعد المجاهدين كثيرا في أخذ حذرهم وتغيير خططهم[2].

نشاط المرأة المجاهدة تجاوز ساحة المعارك ليمتد إلى السجون، فعملت على إلقاء الدروس على النساء الأميات القابعات بالسجون الفرنسية باللغتين العربية والفرنسية، تضمنت الدروس مواضيع ذات صلة بالأوضاع السياسية والاجتماعية التي تمر بها البلاد، وقدرت إحصائيات سن المجاهدات

[1]- محمد بن ساعو: المرأة الجزائرية اللاجئة خلال الثورة التحريرية(1954-1962) من خلال كتابات الصحفية الألمانية إيفه بريستر، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد3، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة حمه لخضر الوادي، ص101.

[2]- جازية بكرادة: مساهمة المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية الجزائرية بالولاية الخامسة من خلال الشهادات الحية، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد11، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة حمه لخضر الوادي، 261.

15% منهن أقل من سن العشرين، و85% أقل من سن الثلاثين، أما الإحصائيات الخاصة باللواتي تعرضنا للاعتقال والاستشهاد نجد: 1343 مناضلة سجنت، 948 استشهدت[1].

كاعتراف من الثورة بدور المرأة ومجهوداتها في الكفاح قامت الثورة التحريرية ب:

1- إرسالها لتلقي تدريبات عسكرية على الحدود المغربية والتونسية.

2- إرسالها لتلقي التدريبات على الأمور الإدارية بمصر، كالضرب على الآلة الراقنة من بينهن: زكية بوضياف.

3- المشاركة في الاحتفالات والمهرجانات لأجل إبراز الهوية الجزائرية أمام الجماهير العربية في القاهرة، دمشق، العراق[2].

4- إرسالها إلى فرنسا لأجل تعريف النساء الفرنسيات بالثورة الجزائرية في حقيقتها، وجوهرها بالتنسيق مع فدرالية جبهة التحرير بفرنسا.

5- مشاركتها في المظاهرات التي أقيمت بفرنسا: مظاهرات 9 مارس1956، مظاهرات 17 أكتوبر 1961[3].

6- إرسالها للمشاركة في الوفود المرسلة من قبل الثورة للبلدان الآسيوية والإفريقية، والسوفياتية للتعريف بالقضية الجزائرية، والحصول على دعم للثورة من بينها على سبيل المثال: زيارة الوفد للصين الشعبية في اكتوبر1957، مشاركتها ضمن المؤتمر الرابع للاتحاد النسائي الديمقراطي بالنمسا 5جوان1958 بحضور 81 بلدا، تشيكوسلوفاكيا في ماي1960، القاهرة جانفي 1961، مؤتمر ألبانيا جانفي1961[4].

1- مسيرة نضال المرأة الجزائرية: مرجع سابق، ص255.

2- نفسه، ص266-267.

3- شريف بوقصبة: مرجع سابق، ص87.

4- مسيرة نضال المرأة الجزائرية: مرجع سابق، ص 271-272.

المطلب الثاني: مؤسسات الثورة التحريرية.

من بين ما جاء في مقررات الصومام إنشاء هيئات قيادية كبرى للثورة، تشرف على مراعاة شؤونها واتخاذ القرارات من بينها: المجلس الوطني للثورة التحريرية ولجنة التنسيق والتنفيذ، هذه المؤسسات تتخذ قراراتها بناء على تصويت أعضائها بالأغلبية وهي أحد ملامح الديمقراطية الثورية.

1-المجلس الوطني للثورة الجزائرية:

هو الهيئة التشريعية للثورة التحريرية الجزائرية، يتكون من34عضوا، 17عضوا دائما و17غير دائم، أسندت له الثورة مهام عدة من بينها:

- تحديد السياسة العامة للثورة.
- تعيين قيادته والموافقة على القرارات الهامة كالمفاوضات[1].
- تعيين لجنة التنسيق والتنفيذ.

جمع هذا المجلس قادة الولايات والتيارات السياسية بالجزائر: أحمد توفيق المدني من جمعية العلماء، بن يوسف بن خدة من اللجنة المركزية، فرحات عباس أحمد فرنسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الأمين دباغين، أحمد يزيد عن ح ا ح د، وباقي ممثلي الحركة الوطنية.

بالنظر لأهمية هذا المجلس ومكانته أصبح الممثل الوحيد للثورة والمتحدث باسمها، إضافة إلى إشرافه على مختلف مجالات الشؤون العامة كالمراقبة الإدارية والمالية، لجان التأديب[2].

تعيين أعضاء المجلس يتم عن طريق الاختيار وبطريقة ديمقراطية[3]، يجتمع مرة كل سنة ويتم عقد دورة استثنائية عند الضرورة، واقتضاء الحاجة بناء على طلب مقدم من لجنة التنسيق والتنفيذ[4].

يصدر عن المجلس ثلاثة أنواع من الأعمال القانونية:

1- زهير إحدادن: مرجع سابق، ص31.

2- باهي التريكي: مرجع سابق، ص 148_ 149.

3- أحمد بن بلة: مصدر سابق، ص115.

4- محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص55.

1-اللوائح: ذات طابع سياسي لا تكتسي صبغة قانونية صرفة.

2-الأوامر الدستورية: ذات طابع تأسيسي.

3-الأوامر التشريعية[1].

كما وضع الأنظمة الخاصة بنظم الثورة على الشكل التالي:

مجلس الولاية: يتكون من مسؤول أو رئيس يحمل رتبة عقيد، لديه أربعة نواب مساعدين، كل فرد منهم له الدور المنوط به في الشؤون السياسية، اقتصادية، عسكرية، إخبارية، واستعلامات[2].

المجالس الشعبية: مسؤولة عن تسيير جميع شؤون السكان بتوجيه من السلطة المركزية لجبهة التحرير، يعمل هذا المجلس على توفير أماكن لإيواء المجاهدين، إحصاء عدد السكان، توفير الأمن، جمع الضرائب، الاستخبار عن تنقلات العدو، وهو ما يعطي انطباعا ونوعا من الثقة في نفسية الشعب الجزائري، وبتحررهم من الإدارة الفرنسية، وقيودها التي كبلت حريتهم[3].

مسؤول المال: مهمته جمع الاشتراكات، والتبرعات من القرى والمداشر بما في ذلك المدن، المحافظة على تسيير المال، صرف منح أسر الشهداء وعائلات المجاهدين التي أصابها الضرر، إضافة إلى فئة الفقراء.

مسؤول الدعاية والأخبار والتعليم: مهمته العمل على الإعلان لجبهة التحرير، من خلال نشر أخبار انتصار جيش التحرير، أهداف الجبهة وبرامجها، جمع المعلومات، إنشاء شبكة استعلامات واستخبارات داخل المشاتي والقرى، مراقبة الأعداء.

مسؤول التموين: مهمته جمع المؤونة وتخزينها، تموين المحتاجين من سكان القرى والمشاتي، دعم الفلاحين وتشجيعهم على الأعمال الفلاحية.

1- الأمين شريط: مرجع سابق، ص104_105.

2- مبارك صايغي: الجانب التشريعي للثورة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد11، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1999، ص219.

3- المجاهد: العدد10، 5 سبتمبر1957.

مسؤول الأمن والشرطة: مهمته النظر في القضايا والشكاوي المقدمة من الشعب، العمل على تحديد أماكن لمراكز جيش التحرير، إيجاد طرق ومسالك آمنة لعبور التموين[1].

عقد المجلس الوطني للثورة 6 دورات منذ تأسيسه إلى غاية الاستقلال:

- مؤتمران: الصومام 1956 ومؤتمر طرابلس1962، أربعة اجتماعات موزعة بين القاهرة وطرابلس الغرب.

في دراستنا هذه سنتحدث عن دورتين من دورات المجلس الوطني للثورة كنموذج عن تجسيد ديمقراطية الثورة المنظر لها في مواثيق الثورة التحريرية. النموذجان هما:

1-المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة: المنعقد بمدينة طرابلس الليبية في الفترة الممتدة من 16 ديسمبر 1959-18جانفي 1960، عقد هذا الاجتماع بغرض إيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها الثورة، في ظل رغبة كريم بلقاسم في الاستيلاء على رئاسة الحكومة المؤقتة، مستغلا فترة غياب القادة التاريخيين، محاولا إقناع أعضاء المجلس بأن يتولى رئاسة الحكومة المؤقتة.

هذا الاقتراح لقي تجاوبا لدى أغلب أعضاء المجلس، فمن وجهة نظرهم عدم تولي كريم بلقاسم لرئاسة الحكومة سيؤدي إلى وقوع انشقاقات ضمن صفوف الجبهة والثورة، دون إخفاء تخوفهم من عدم قدرة كريم على تحمل المسؤولية في ظل رفض بن طوبال أن يرأسه كريم بلقاسم[2].

عرضت المسألة على المجلس للبت فيها، انتهت المشاورات إلى تعيين فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة الثانية نظرا لخبرته السياسية، ومقدرته على التفاوض وعين كريم بلقاسم نائبا له مكلفا بالشؤون الخارجية.

1- إدريس لعبيدي: التنظيم السياسي والإداري والعسكري في الولاية الثانية التاريخية 1954-1962 المجالس الشعبية أنموذجا، مجلة الآداب والحضارة والإسلامية، العدد1، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، ص13، 15.

2- رياض بودلاعة: القيم الديمقراطية في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956-1962، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 2، جامعة 20أوت 1955 سكيكدة، 2008، ص 434.

هذه الحكومة تم تعيينها بكل ديمقراطية وذلك راجع إلى الحرية التي يتمتع بها أعضاء المجلس الوطني للثورة في اختياراته وقراراته، كما أن المجلس يخضع لرأي ورغبة أغلبية أعضائه حفاظا على مصالح الثورة، وهو ما يجسد ديمقراطية المجلس الوطني في ممارساته وقراراته[1].

2-دورة مؤتمر طرابلس أوت1961: هذا الاجتماع عقد بحضور هيئة الأركان والحكومة المؤقتة في ظل الاتهامات المتبادلة بينهما، هيئة الأركان ترى أن فرحات عباس لم يكن متشبعا بالروح والإيديولوجية الثورية، وشخصيته التي تميل للاعتدال في مواقفه مع الحكومة الفرنسية، في الوقت الذي كان من المفروض أن يكون أكثر تشددا وحسما في مواقفه، إضافة إلى تهاون كريم بلقاسم وعدم مقدرته الدفاع عن الملف الجزائري، والقضية الجزائرية بالشكل الكافي في محادثاته، ومفاوضاته مع الحكومة الفرنسية وتقديمه للعديد من التنازلات، بمعنى أن الحكومة تتجه نحو التضحية بالثورة.

من جانبها اتهمت الحكومة المؤقتة هيئة الأركان بأمور سياسية ليست من صلاحياتها أو اختصاصها، وتقصيرها بالمهام الموكلة لها من بينها تزويد ولايات الداخل بالسلاح اللازم[2].

سجل المؤتمر تدخل بن يوسف بن خدة مقترحا إنشاء قيادة جديدة لجبهة التحرير الوطني تكون سلطاتها أعلى وأقوى من سلطة الحكومة المؤقتة، هدف بن خدة من هذا الاقتراح إضعاف سلطة الباءات الثلاث، وإقصاء فرحات عباس من رئاسة الحكومة المؤقتة، وإحداث القطيعة بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة.

انتهى الاجتماع بتعيين بن خدة رئيسا للحكومة المؤقتة، وهو ما اعتبرته هيئة الأركان خديعة نسج خيوطها بن خدة، مما أدى بها إلى تقديم استقالتها ومغادرة الاجتماع نحو ألمانيا[3].

اختتمت أشغال المؤتمر بإصدار قرارات في ظل غياب هيئة الأركان من بينها:

- تشكيل حكومة جديدة برئاسة بن يوسف بن خدة.

1- رياض بودلاعة: القيم الديمقراطية في المجلس الوطني للثورة، ص 435.

2- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص 163.

3- محمد حربي: الأسطورة والواقع، ص236.

- التشديد على هيئة الأركان بالتراجع عن استقالتها، مع مواصلة عملها بتزويد ولايات الداخل بما تحتاجه.
- دراسة أوضاع جيش الداخل والخارج.
- ضبط المحتوى الديمقراطي والاجتماعي لكفاح الشعب الجزائري[1].

هذه القرارات اتخذت بموافقة الأغلبية، في ظل روح الديمقراطية السائدة في المجلس الوطني للثورة الذي يسير وفق نظم ديمقراطية في اتخاذ القرارات، والمداولات التي تتم في ظل الحرية والديمقراطية التامة، وخضوع قراراته لتصويت الأغلبية.

2-لجنة التنسيق والتنفيذ:

هي هيئة تنفيذية للمجلس الوطني للثورة، تمثل مجلس حرب حقيقي بإشرافها على العمليات العسكرية والسياسية والدبلوماسية[2]، اتخذت من مدينة الجزائر العاصمة مقرا لها، اختيار العاصمة تحديدا هو نوع من التحدي للإدارة والشرطة الفرنسية[3]، تتكون من 5أعضاء: عبان رمضان، العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم، بن يوسف بن خدة، سعد دحلب[4]، تم اختيارهم من بين أعضاء المجلس الوطني للثورة من بين المتواجدين بالداخل[5].

عملت هذه اللجنة على إقامة روابط تعاون متينة بين السلطة، والقيادة المركزية بالجزائر العاصمة وقادة الولايات[6]، لها صلاحية استدعاء المجلس الوطني كلما اقتضت الضرورة بإجماع نصف الأعضاء+1[7]، وللمجلس الوطني صلاحية حلها بموافقة ثلثي الأعضاء[8].

1- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص164.
2- محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة، ص56.
3- أحسن بومالي: مظاهر من تنظيم جبهة التحرير الوطني، ص 301.
4- زهير إحدادن: مصدر سابق، ص 31.
5- معمري خالفة: مرجع سابق، ص356.
6- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص397.
7- أحسن بومالي: مظاهر من تنظيم جبهة التحرير، ص 300.
8- محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي، ص56.

باشرت اللجنة في أداء مهامها فور الانتهاء من أشغال مؤتمر الصومام بإرسال مقررات وقرارات المؤتمر إلى قادة الولايات لتنفيذ المهام المنوطة بها[1].

بخصوص لجنة التنسيق والتنفيذ يذكر محمد حربي: «**للجنة التنسيق والتنفيذ سلطة الإشراف على كل أجهزة الثورة وتحت إمرتها لجان مختصة، أما إدارة المناطق الريفية فموكلة إلى جمعيات للشعب ينتخبها السكان وتتألف من خمسة أعضاء بينهم رئيس وتهتم هذه الجمعيات بالأحوال المدنية والشؤون القضائية والإسلامية، والشؤون المالية والاقتصادية والشرطة**» [2].

من بين الأهداف التي سطرتها لجنة التنسيق والتنفيذ لتحقيقها نجد:

- تجسيد مقررات الصومام.
- الإشراف على شؤون الثورة كافة.
- الإشراف على معركة الجزائر.

عملت اللجنة على تنفيذ الاستراتيجيات التي حددتها الجبهة، من بينها حشد مختلف الفئات الاجتماعية من فلاحين، شباب، عمال... لدعم الثورة[3]. هذا العمل جسد ذلك التنسيق الجماعي المحكم في عمل اللجنة وهو ما يبرز مبدأ الديمقراطية في مؤسسات الثورة.

بالنظر إلى المهام الموكلة للجنة دعت إلى القيام بإضراب 8 أيام، الهدف منه:

- إيصال القضية الجزائرية لمنظمة الأمم المتحدة، وتدويل القضية الجزائرية للحصول على الدعم اللازم و إيجاد حل لها.
- الإضراب ضرورة حتمية لتأكيد التفاف الشعب حول ثورته وقياداتها.

1- باهي التريكي: مرجع سابق، ص155.

2- محمد حربي: الأسطورة والواقع، ص155.

3- عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية، ص 75.

- الإضراب هو تطبيق لمقررات مؤتمر الصومام بتصعيد العمل الثوري والسياسي، بهدف إشراك كافة فئات المجتمع الجزائري في الثورة[1].

الإضراب كنوع من العصيان المدني تم تحديد تاريخه يوم 28جانفي 1957، تعددت الروايات التاريخية حول الدعوة إليه، إلا أن جلها ترجح فرضية أن بن مهيدي هو صاحب فكرته، وإن كان ياسف سعدي يفند ذلك، على أساس أن بن مهيدي نفسه أبلغه أن عبان رمضان صاحب الفكرة، وبعد مشاورات استقر قرار لجنة التنسيق على شن الإضراب لمدة 8 أيام بعد أن طرحت أفكار حول مدته تراوحت بين أسبوع وشهر[2].

تم توزيع بيان يدعو السكان للتزود بالمؤونة اللازمة طوال فترة الإضراب، مع العمل على مساعدة العائلات المعوزة[3]، طالبة من الشعب مؤازرتها في الإضراب خصوصا فئة العمال، والتجار والموظفين لأجل إنجاح الإضراب، وتوجيه رسالة قوية للإدارة الفرنسية بتضامن الشعب والتفافه حول ثورته[4]، غير أن الإضراب مني بالفشل وانتهت معركة الجزائر باستشهاد العربي بن مهيدي[5]، وانكشاف أمر لجنة التنسيق ومغادرتها إلى خارج البلاد[6] .

على الرغم من فشل الإضراب إلا أنه تمكن من تجسيد الديمقراطية:

1- إن عملية شن الإضراب تمت بعد مشاورات داخل لجنة التنسيق والتنفيذ حول تاريخه ومدته في جو تسوده روح الديمقراطية، انتهت هذه المشاورات والمناقشات بموافقة الأغلبية عليه، وهو تجسيد واضح لمبدأ الديمقراطية في اتخاذ القرار بالأغلبية.

1- سومية لوافي: إضراب ثمانية أيام يرفع صوت الجزائر إلى نيويورك، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 1، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ص73_74.

2- عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية، ص97.

3- سومية لوافي: مرجع سابق، ص74.

4- عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية، ص100.

5- باهي التريكي: مرجع سابق، 156.

6- بعد مغادرتها الجزائر عقدت اجتماعها بتونس لمباحثة الأوضاع وانعكاسات الإضراب، لكن لجنة التنسيق ارتأت المغادرة إلى القاهرة وذلك خوفا من النفوذ الفرنسي الذي لازال متواجدا بتونس، ولتجنب الضغط الذي مارسه لحبيب بورقيبة لأجل الدخول في مفاوضات مع فرنسا دون شروط، للمزيد ينظر عبد الله مقلاتي: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ج2، ص272.

2- إن هذا الإضراب تمكن من استقطاب الفئات الشعبية والتفافها حول الثورة للتعبير عن تضامنهم معها، وهو ما يعبر عن الديمقراطية المجسدة في مؤسسات الثورة.

المبحث الرابع: الاشتراكية.

لقد كانت مسألة تطبيق مقررات الصومام ضئيلة، بما في ذلك الاشتراكية، وربما يعود ذلك إلى مقررات المؤتمر نفسه التي حملت الكثير من التناقضات، فلو نظرنا إلى الميثاق مثلا لوجدنا أنه سمى أحداث أول نوفمبر بعدة مسميات: حركة التحرير، حركة شعبية، وأحيانا أخرى حركة ثورية، وهذه التناقضات يمكن إرجاؤها إلى أسباب عدة، من بينها:

1- عدم وجود انسجام بين العناصر المشكلة للجبهة، وفيما بعد المجلس الوطني للثورة، خاصة بعد التطورات التي عرفتها الثورة بعد مقررات مؤتمر الصومام.

2- ظهور تناقضات موجودة بين مختلف التوجهات التي كانت تضمها الجبهة بعد أن كانت مختفية إبان الثورة لدواعي الضرورة في تلك الفترة، أو بالمعنى الأصح صعوبة تفجيرها في فترة الثورة التحريرية.

3- الصراع على السلطة فيذكر عبد الله شريط: «**إن هذا الصراع جعل عملية التدقيق في استعمال المصطلحات عملية صعبة بسبب اختلاف وجهات النظر لذا تم اللجوء إلى التوفيق النظري على الأقل بين المتصارعين، ونستنتج ذلك بما جاء في الميثاق أن الحزب يجب أن يجمع حوله كل الطبقات الاجتماعية للشعب من أجل تحقيق أهداف الثورة**» [1].

غير أن العمل على هذا التوجه وتطبيق مبادئه كان غداة الاستقلال، على أساس أن مبدأ قيام دولة جزائرية من منظور اشتراكي بطريقة مباشرة كان خلال مؤتمر طرابلس، هذا الأخير عقد بفترة قصيرة قبل إعلان الاستقلال، وبالتالي لم تكن هناك مدة كافية لتطبيق هذه المقررات وهذه الرؤية المستقبلية لما ستكون عليه جزائر ما بعد الاستقلال.

بعد الاستقلال قامت المجموعة التي صاغت مقررات طرابلس، أو ما أصطلح على تسميتها مجموعة الحمامات التونسية بالهجوم على بن بلة وأتباعه، وترك العمل بالمجال السياسي على إثر أزمة

1 - إبراهيم لونيسي: ميثاق طرابلس، ص 197- 198.

صائفة 1962، إلا أن الحاجة الملحة إلى جهود هذه المجموعة بسبب ظروف استقلال البلد الحديثة، إضافة إلى خبرتهم وثقافتهم التي اكتسبوها من خلال نضالهم، الأمر الذي أدى ببن بلة إلى محاولة استماله هذه المجموعة من أجل حثها على العودة إلى العمل السياسي نظرا لما تقتضيه ضرورة المرحلة.

لطالما كرر بن بلة ذلك في تصريحاته ومقابلاته العديدة بقوله:« **أنا أعرف أنكم تنتقدونني وتهاجموني، في فندق(أليتي) وفي أماكن أخرى...وأريد أن أكون صريحا معكم...أنني عازم على تطبيق الاشتراكية في هذا البلد...وقد فكرت طويلا واقتنعت بأن الجزائر بحاجة إلى الكفاءة وإلى الكفاءات الثورية بصورة خاصة، والاشتراكية لا يمكن أن تنجح بدون اشتراكيين، والثورة لاتقف على قدميها بدون ثوريين حقيقيين، إن الإدارة عندنا مليئة بالعناصر الفاسدة وهي على شكلها الراهن ليست ملائمة للثورة الاشتراكية التي نريد تحقيقها**»، وبذلك تمكن بن بلة من النجاح في استمالتهم، وعلى إثر ذلك تمت تولية محمد حربي منصب مستشار لشؤون القطاع الاشتراكي لمكتب بن بلة[1].

ولم يقتصر الأمر على الجانب السياسي فقط، بل تعداه إلى الجانب الاقتصادي، فبعد الاستقلال تم العمل على إنشاء وبناء اقتصاد وطني ذي طابع اشتراكي، من بينها قرارات مارس الاشتراكية بمعنى أن قرارات المؤتمر تم تطبيقها بعد الاستقلال، خاصة الاشتراكية في المجال الاقتصادي.

في هذا الخصوص نورد مقتطفات من خطاب الرئيس أحمد بن بلة في نوفمبر 1964، وفيه نجد ما تم تحقيقه من مقررات برنامج طرابلس: «**وأقول بكل بساطة أننا على صواب، ففي سنتين حققنا الأشياء الرئيسية...إنني أقول بكل بساطة أننا سرنا خطوة جبارة نحو الإصلاح الزراعي، بحيث أصبحت الآن الثورة الزراعية والإصلاح الزراعي حقيقة ملموسة طبقا لبرنامج طرابلس... وفي هذين العامين الأخيرين بنينا555 قرية ريفية، وفي الميدان الصناعي...إنه يوجد بالجزائر28 معملا للخياطة، 11معملا للنسيج** »[2].

1- حسين عبد الرزاق: التجربة الاشتراكية في الجزائر، الاتحاد الاشتراكي العربي، دن، دت، ص 24.

2- لخضر جودي بوالطمين: مصدر سابق، ص80 ، 82_ 83.

خاتمـــــــة

خاتمة:

من خلال دراستنا المتواضعة لموضوع قيم مواثيق الثورة التحريرية، وانطلاقا من الآراء الكثيرة والمتعددة، يمكن القول أنه ليس من السهل على الباحث خوض غمار مثل هذه الدراسة بشكل واسع ومستفيض، فهو ضمن المجال السهل الممتنع، فالكثير من القيم أوردت في مواثيق الثورة التحريرية بشكل ضمني أو عن طريق إيحاءات أو إشارات، مما يصعب على الباحث خاصة إذا كان جديدا على هذا المجال، استنباط هذه القيم والخروج باستنتاجات.

فالإيحاءات الضمنية لهذه القيم، يفتح المجال واسعا لاختلاف القراءات والتفاسير والرؤى الفكرية، ووجهات النظر في فك رموزها ومضانها الفكرية، حول العديد من القضايا التي أوردتها مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية.

وقد يعزى الأمر إلى اختلاف الأوضاع والظروف التي أحاطت بعملية صياغة هذه المواثيق، إضافة إلى اختلاف الرؤى والتوجهات الفكرية والإيديولوجية والمشارب الثقافية للأقلام التي صاغت هذه المواثيق، إلا أن ذلك لا يمنع أو يخفي وجود العديد من القيم التي أوردتها هذه المواثيق بشكل صريح وواضح لا يترك معها مجالا للتأويل أو اختلاف الأطاريح الفكرية، وعليه اتضحت لنا جملة من استنتاجات لخصناها فيما يلي:

إن الحركة الوطنية بمختلف تياراتها وانتماءاتها الفكرية والإيديولوجية، وما انضوت عليه من مبادئ وأهداف في برامجها شكلت بحق قاعدة فكرية خلفية ارتكزت عليها الثورة التحريرية الجزائرية في سن قوانينها ومبادئها وأهدافها، التي جسدتها الثورة التحريرية الجزائرية في منظومة قيمية سادت أوساطها وأوساط الشعب الجزائري.

هذه الحركات الوطنية كافحت لأجل تغيير العديد من المفاهيم لدى الشعب الجزائري والعالم الغربي بأن الجزائر أمة وكيان مستقل بذاته عن فرنسا والمجتمع الغربي، أمة متميزة بمبادئها العروبية، وأخلاقها السامية، وقيمها الديمقراطية والدينية الإسلامية، باعتبار أن الدين أساس المجتمع الجزائري و

عامل محفز لتجنيد الجماهير الجزائرية، فعملت تيارات الحركة الوطنية على التكثيف من نشاطاتها الحزبية ومطالبها التي سنتها من أجل الدفاع عن القضية الجزائرية بعقدها للعديد من المؤتمرات واللقاءات، وتوزيع المناشير والكفاح السياسي من خلال صفحات جرائدها لإبراز وجهات نظر هذه الأحزاب حول القضية الجزائرية، وطبيعة السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر وضد الجزائريين التي حاولت من خلالها طمس معالم الهوية الجزائرية، وسلخها من ماضيها وتاريخها وقيمها الحضارية، والعمل على غرسها وسط حضارة غربية ومجتمع غربي مختلف تماما عن المجتمع العربي الشرقي.

والحقيقة أن هذه التيارات أسهمت بشكل أو بآخر في الدفاع عن حقوق الجزائريين لأجل تحسين أوضاعهم، بتبني هذه التيارات مطالب أكثر تحررا وأكثر مطالبة بحقوق الجزائريين خاصة الاتجاه الإدماجي بعد ح ع 2.

بيان أول نوفمبر أولى أدبيات الثورة التحريرية، فتح الباب على مصراعيه لمختلف تيارات الحركة الوطنية للانضمام إلى الثورة، دون خلفية –أي تبعية حزبية– مع إعطائه الشعب العديد من الحقوق الديمقراطية، بمنحه مكانته المستحقة وهي بادرة أولى من نوعها في تاريخ الجزائر الحديث بأن تعطى السلطة والحكم للشعب الجزائري والمشاركة في تقرير مصيره، وهو ما لم نلمسه في تيارات الحركة الوطنية.

كما أقر هذا البيان بالعديد من القيم التي شكلت في مضمونها منظومة قيمية زاخرة بمجموعة من الضوابط والأخلاقيات المسيرة للمجتمع الجزائري.

على الرغم من أن مؤتمر الصومام جاء لتقييم سنتين من العمل الثوري، وعلى الرغم من أنه كان إنجازا حقيقيا على المستوى التنظيمي، إلا أنه تعرض للكثير من الانتقادات في محتواه الديني الذي اعتبره منتقدوه منعرجا خطيرا يهدد مسار الثورة التحريرية بسلخها عن هويتها الدينية، ليستمر هذا التوجه في ميثاق طرابلس الذي نادى بالمبادئ الاشتراكية.

هذه المواثيق على الرغم من أنها مكملة لبعضها في منظومة القيم الواردة فيه، إلا أننا نجد بعض الاختلافات بين القيم من ميثاق لآخر، هذا الاختلاف راجع إلى فكر ووجهات نظر الأقلام التي

صاغته متأثرة بخلفيتها السياسية والإيديولوجية في نضالها ضمن تيارات الحركة الوطنية، فالإسلام في منظور صائغي بيان أول نوفمبر مختلف عن الإسلام الذي صاغه واضعو ميثاق الصومام الذي دعا إلى الابتعاد عن الدين، وعلمانية الثورة لينتهي به المطاف إلى دولة في إطار المبادئ الاشتراكية.

جسدت الثورة الجزائرية قيم الإسلام بوضعها لضوابط وقيم أخلاقية تحدد سلوكيات أفراد جيش التحرير، وقادة الثورة في تعاملاتهم اليومية والحربية، كما فرضت ممارسة الشعائر الدينية، وحرصت على تطبيقها ومعاقبة كل متخلف عن أدائها، وهو تعبير عن إيمانها بقيم الدين والعقيدة الإسلامية، التي مكنتها من خلق جهاز قضائي إسلامي لفك النزاعات والخصومات بين الجزائريين بعيدا عن النظم القضائية الفرنسية الجائرة.

كما نجد أن العديد من القيم الإنسانية تدخل ضمن القيم الدينية وقيم الإسلام، الإسلام كقيمة فكرية كان له دور في الإقرار لحقوق الإنسان و احترام حرية الآخر حرية شملت ممارسة الدين والمعتقد وشمل أيضا معاملة الآخر بالحسنى خاصة فيما يتعلق بالأسرى، تطبيقا لما أقره الدين الإسلامي وسنة النبي الكريم من مبادئ وضوابط في تعاملات الثورة الجزائرية مع المستوطنين من اليهود والأوروبيين المتواجدين بالجزائر، بالرغم من المعاملة السيئة التي قوبل بها الشعب الجزائري، أو من مواقفهم السلبية تجاه نشاطات الحركة الوطنية الجزائرية، أو موقفها ورد فعلها الشنيع والعنيف ضد الجزائريين إثر أحداث 8ماي1945، بما في ذلك ردود أفعالهم ضد الثورة التحريرية، إلا أننا نجد الثورة التحريرية الجزائرية عاملتهم بمقتضى الشريعة الإسلامية من معاملة بالحسنى ومن ترك مجال الحرية لهم في ممارسة معتقداتهم وطقوسهم الدينية، ووفق مقتضيات الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في معاملة الأسرى كاتفاقيات جنيف مثلا.

فبالرغم من الممارسات الإجرامية والتعسفية التي طالت الجزائريين القابعين في السجون الفرنسية في محاولات الاستنطاق والاعتراف بشتى أنواع وسائل التعذيب، إلا أن الثورة التحريرية الجزائرية آثرت عدم معاملة الأسرى والجرحى الفرنسيين بالمثل، فنجد المجاهدين في كثير من الأحيان يعرضون أنفسهم

للمخاطر، وأحيانا أخرى يكونون أهدافا سهلة أمام بنادق العدو في سبيل إحضار الأدوية لمداواة جرحى الأسرى من الفرنسيين.

أعطت الثورة الجزائرية صورة مشرفة عن أخلاقيات مجاهديها وقادتها وشعبها، مما أبان للعالم بصفة عامة والغرب بصفة خاصة، بأن الثورة الجزائرية ليست حربا انتقامية أو حرب تعصب ديني، أو صراع الإسلام ضد المسيحية، وإنما هي ثورة شعب تواق للحرية والاستقلال شعب تتوق نفسه لاستعادة مكانته وكرامته التي أهينت وسلبت.

استطاعت الثورة التحريرية تكوين الفرد الجزائري في جانبين، الجانب الميداني من خلال القدرة القتالية في مجابهة العدو، في ساحات المعارك والاشتباكات بالرغم من بساطة المعدات والوسائل، والجانب القيمي والمعنوي فعلمته كيف يكون إنسانا في أسمى وأرقى معاني الدين الإسلامي.

استطاعت خلق نوع من التكافل الاجتماعي لدى المجتمع الجزائري، ونوع من اللحمة بين الشعب الجزائري وثورته، فألغت بذلك كل اهتمامات المجتمع وأولوياته الحياتية، وأصبح الفرد الجزائري يسعى لتحقيق هدف واحد هو استقلال بلاده وطرد جحافل الاستعمار من كل شبر في وطنه، ليستعيد بذلك حقوقه وكرامته ووطنه.

وعلى الرغم من تعدد المشارب الثقافية والتوجهات الفكرية للأقلام التي صاغت مواثيق الثورة التحريرية، إلا أن جلها أكدت على الطابع العروبي للثورة وللمجتمع الجزائري، وأكدت على تمسك الثورة بهويتها العربية والإسلامية، مجسدة هذا التوجه بالعلاقات التي ربطتها مع البلدان العربية من خلال دبلوماسيتها، وبعثاتها الطلابية للمعاهد العربية، أو من خلال مكاتب الجبهة المنتشرة عبر ربوع العالم، وتضامن الثورة مع القضايا العربية.

ولأول مرة منذ الدخول الفرنسي للجزائر-ماعدا بعض الحالات الاستثنائية-سمح للمرأة الجزائرية بالمشاركة في الثورة بصفة رسمية، ، فأعطت الثورة التحريرية مثالا حيا عن ديمقراطيتها بتحريرها للمرأة والسماح بمشاركتها في الثورة إلى جانب الرجل وإعطائها مكانتها المستحقة و إسنادها مهاما و

وظائف أقرتها نصوص الثورة وأدبياتها، وحتى وإن لم يسمح لها بالمشاركة في الأمور السياسية ولم تتبوأ مراكز سياسية أو قيادية في الثورة التحريرية إلا أنها يكفيها شرفا أنه سُمح لها بتخفيف آلام المجاهدين، وتقديمها للإسعافات،كما جندت معلمة، وفدائية، ومسبلة، وجندية، فأعطت بذلك و بحق أحسن نموذج على أن الحماسة الثورية والتشبع بالروح الوطنية ليست حكرا على الرجال فقط، فأزيلت بذلك تلك الصورة النمطية للمرأة الجزائرية المرسومة في ذهنيات المجتمع الجزائري القائمة بالأعمال المنزلية.

في إطار الديمقراطية وتجسيدها أقرت جبهة التحرير مبدأ القيادة الجماعية، ومبدأ الشورى في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصير الثورة، فأوجدت بذلك مؤسسات وهياكل قيادية في الثورة التحريرية تعمل وفق نظام القيادة الجماعية والإجماع وغالبية الأصوات.

وبالرغم من تجسيد الثورة ومواثيقها لقيمة الديمقراطية المجسدة في مبدأ القيادة الجماعية، إلا أنها بقيت في بعض المواطن حبيسة قادتها الذين حاولوا الاستفراد بالقرارات، والاستيلاء على السلطة ضاربين مبدأ الديمقراطية والقيادة الجماعية عرض الحائط، هذه التصرفات لقيت العديد من الانتقادات والمعارضة التي انتهت بالمواجهة المباشرة.

على الرغم من الإثراءات القيمية التي أوجدتها مواثيق الثورة، إلا أن جلها لم يلق القبول وطالته انتقادات عديدة من قبل المغيبين عن صياغة هذه المواثيق، باعتبارها تشكل خطرا حقيقيا على الثورة من وجهة نظرهم، من بينهم أحمد بن بلة الذي أبان عن رفضه لمقررات الصومام التي اعتبرها خطرا يهدد استمرارية الثورة ويحيدها عن مبادئها النوفمبرية

ويمكن القول أن الثورة التحريرية عرفت بقداستها في مخيلة الجزائريين وفي كتاباتهم، إلا أن هذا لم يمنع من وجود العديد من الأحداث التي وقعت في مجريات الثورة التحريرية، أدت إلى خلق صراعات، وإلى نوع من تصفية الحسابات الشخصية انتهت بالاغتيالات، وإراقة دماء الإخوة لأجل السيطرة على دوائر الحكم في الحكومة المؤقتة مغيبين مبدأ القيادة الجماعية، تصفية شيحاني البشير، عباس لغرور، وصراع الباءات والأمثلة كثيرة واستمرت هذه التصفيات إلى ما بعد الاستقلال بإعدام

العقيد شعباني، واغتيال كريم بلقاسم في ألمانيا ومحمد خيضر في اسبانيا هذه التصفيات شوهت ذلك الجانب القدسي المثالي والقيمي للثورة التحريرية الجزائرية.

الملاحـــــق

الملحق رقم (01): تطور الفكر والنضال السياسي لفرحات عباس[1].

Son « Manifeste » est signé par les Élus qui se rallient à l'Ordonnance du 7 mars 1944. Mais déçus par la première Assemblée Constituante dont ils attendaient la réalisation de leurs espoirs de faire accéder à la pleine citoyenneté tous les Musulmans algériens, ils s'effacent devant FERHAT ABBAS qu'ils appuient de leurs suffrages.

L'ÉVOLUTION DE FERHAT ABBAS

ABBAS s'engage en 1939 dans une unité combattante. Après sa démobilisation, il essaye de prendre contact avec le Gouvernement Général pour lui proposer des réformes ; il est éconduit et se retire jusqu'au débarquement allié.

Il pense que l'occasion est favorable. Pour sa rentrée en scène, il dépose, le 22 décembre 1942, un « Message des représentants Musulmans Algériens » dont le but est l'octroi d'un statut anti-colonialiste. Mais l'hiver 1942-1943 est une période trouble où le Gouvernement Français d'ALGER connaît les pires difficultés et ne prête guère attention au Message.

ABBAS renouvelle sa démarche quelques semaines plus tard. Il remet un « Manifeste du Peuple Algérien » (10 janvier 1943) recouvert de la signature des Élus et des Oulemas. Il rejette l'assimilation et réclame « une ALGÉRIE libre unie à une FRANCE libre ».

Le Manifeste demande :

- la participation effective et immédiate des Musulmans Algériens au gouvernement de leur pays,
- l'octroi d'une Constitution garantissant les libertés de tous les habitants,
- la suppression de la colonisation accompagnée d'une réforme agraire (1),
- la reconnaissance de l'arabe comme langue officielle.

Ces idées que les masses traduisent par indépendance sont répandues aussitôt par une active propagande que favorisent les difficultés économiques et qu'accentue le renouveau du P. P. A. après la libération de ses chefs.

Le discours du Général de GAULLE à CONSTANTINE le 12 décembre 1943 et l'ordonnance du 7 mars 1944 restent fidèles à la doctrine de l'assimilation. Les Élus seuls les admettent, ABBAS les repousse et fonde, dès le 15 mars, son parti « Les Amis du Manifeste et de la Liberté » (A. M. L.). Ce nouveau groupement a pour but :

- « créer un mouvement d'opinion en faveur du Manifeste,
- rendre familière l'idée d'une Nation Algérienne,
- rendre désirable la constitution en Algérie d'une République autonome fédérée à une République Française rénovée, anti-coloniale et anti-impérialiste ».

Pour développer son programme, ABBAS publie un journal hebdomadaire à grand tirage « ÉGALITÉ ».

(1) « Le caractère saillant et continu de la colonisation française, c'est la subordination de tout le pays à l'élément européen ».
« L'hostilité manifestée à l'égard de l'instruction des indigènes, la mise à l'index de toute l'élite musulmane, la suspicion pesant sur tout Musulman qui tente de penser et de réfléchir, tout cela traduit bien le sentiment constant du colon de maintenir l'indigène hors du droit commun ».
« La colonie française n'admet l'égalité avec l'Algérie musulmane que sur un seul plan : les sacrifices sur le champ de bataille... » (Manifeste du Peuple Algérien).
En fait, de 1943 à 1945, en ALGÉRIE, près de 20 % de la totalité de la population française (femmes comprises) a été mobilisée contre 2 % seulement des musulmans.

[1] - CAD –EAA: (1959-1967) Boit N°107, Cours Des Affaires indigènes, Les Mouvement Nationalistes en Algérie.

الملحق رقم (02): وحدة الجهود النضالية لأحزاب الحركة الوطنية (أحباب البيان وحزب الشعب وجمعية العلماء)[2] .

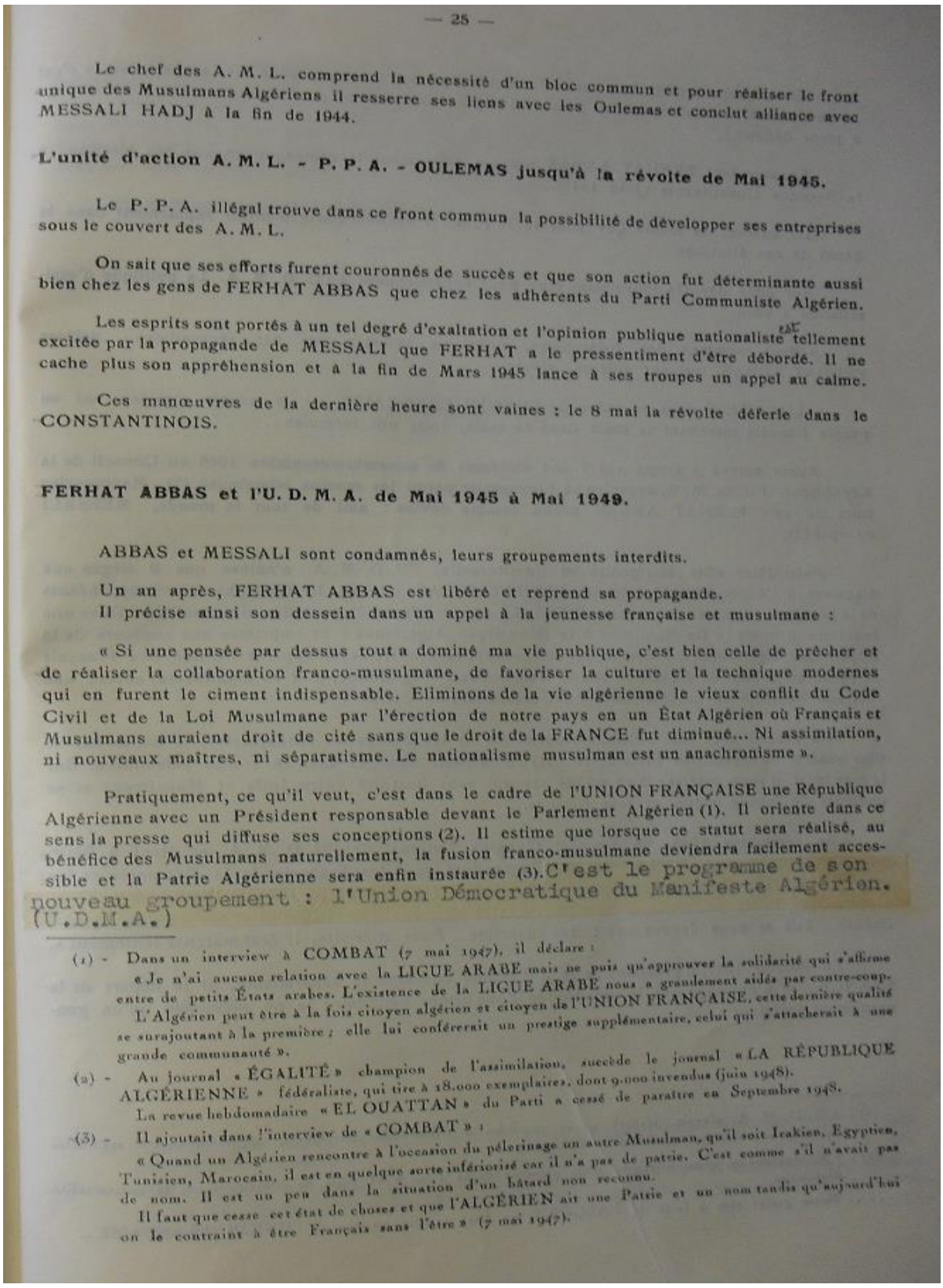

— 25 —

Le chef des A. M. L. comprend la nécessité d'un bloc commun et pour réaliser le front unique des Musulmans Algériens il resserre ses liens avec les Oulemas et conclut alliance avec MESSALI HADJ à la fin de 1944.

L'unité d'action A. M. L. - P. P. A. - OULEMAS jusqu'à la révolte de Mai 1945.

Le P. P. A. illégal trouve dans ce front commun la possibilité de développer ses entreprises sous le couvert des A. M. L.

On sait que ses efforts furent couronnés de succès et que son action fut déterminante aussi bien chez les gens de FERHAT ABBAS que chez les adhérents du Parti Communiste Algérien.

Les esprits sont portés à un tel degré d'exaltation et l'opinion publique nationaliste tellement excitée par la propagande de MESSALI que FERHAT a le pressentiment d'être débordé. Il ne cache plus son appréhension et à la fin de Mars 1945 lance à ses troupes un appel au calme.

Ces manœuvres de la dernière heure sont vaines : le 8 mai la révolte déferle dans le CONSTANTINOIS.

FERHAT ABBAS et l'U. D. M. A. de Mai 1945 à Mai 1949.

ABBAS et MESSALI sont condamnés, leurs groupements interdits.

Un an après, FERHAT ABBAS est libéré et reprend sa propagande.
Il précise ainsi son dessein dans un appel à la jeunesse française et musulmane :

« Si une pensée par dessus tout a dominé ma vie publique, c'est bien celle de prêcher et de réaliser la collaboration franco-musulmane, de favoriser la culture et la technique modernes qui en furent le ciment indispensable. Eliminons de la vie algérienne le vieux conflit du Code Civil et de la Loi Musulmane par l'érection de notre pays en un État Algérien où Français et Musulmans auraient droit de cité sans que le droit de la FRANCE fut diminué... Ni assimilation, ni nouveaux maîtres, ni séparatisme. Le nationalisme musulman est un anachronisme ».

Pratiquement, ce qu'il veut, c'est dans le cadre de l'UNION FRANÇAISE une République Algérienne avec un Président responsable devant le Parlement Algérien (1). Il oriente dans ce sens la presse qui diffuse ses conceptions (2). Il estime que lorsque ce statut sera réalisé, au bénéfice des Musulmans naturellement, la fusion franco-musulmane deviendra facilement accessible et la Patrie Algérienne sera enfin instaurée (3). C'est le programme de son nouveau groupement : l'Union Démocratique du Manifeste Algérien. (U.D.M.A.)

(1) - Dans un interview à COMBAT (7 mai 1947), il déclare :
« Je n'ai aucune relation avec la LIGUE ARABE mais ne puis qu'approuver la solidarité qui s'affirme entre de petits États arabes. L'existence de la LIGUE ARABE nous a grandement aidés par contre-coup. L'Algérien peut être à la fois citoyen algérien et citoyen de l'UNION FRANÇAISE, cette dernière qualité se surajoutant à la première ; elle lui conférerait un prestige supplémentaire, celui qui s'attacherait à une grande communauté ».

(2) - Au journal « ÉGALITÉ » champion de l'assimilation, succède le journal « LA RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE » fédéraliste, qui tire à 18.000 exemplaires, dont 9.000 invendus (juin 1948).
La revue hebdomadaire « EL OUATTAN » du Parti a cessé de paraître en Septembre 1948.

(3) - Il ajoutait dans l'interview de « COMBAT » :
« Quand un Algérien rencontre à l'occasion du pèlerinage un autre Musulman, qu'il soit Irakien, Egyptien, Tunisien, Marocain, il est en quelque sorte infériorisé car il n'a pas de patrie. C'est comme s'il n'avait pas de nom. Il est un peu dans la situation d'un bâtard non reconnu.
Il faut que cesse cet état de choses et que l'ALGÉRIEN ait une Patrie et un nom tandis qu'aujourd'hui on le contraint à être Français sans l'être » (7 mai 1947).

[2] - Cours Des Affaires indigénes, Les Mouvement Nationalistes en Algérie, op-cit.

الملحق رقم (03): مؤتمر طنجة المغاربي أفريل 1958، الذي ألح على حق الشعب الجزائري في الاستقلال[3].

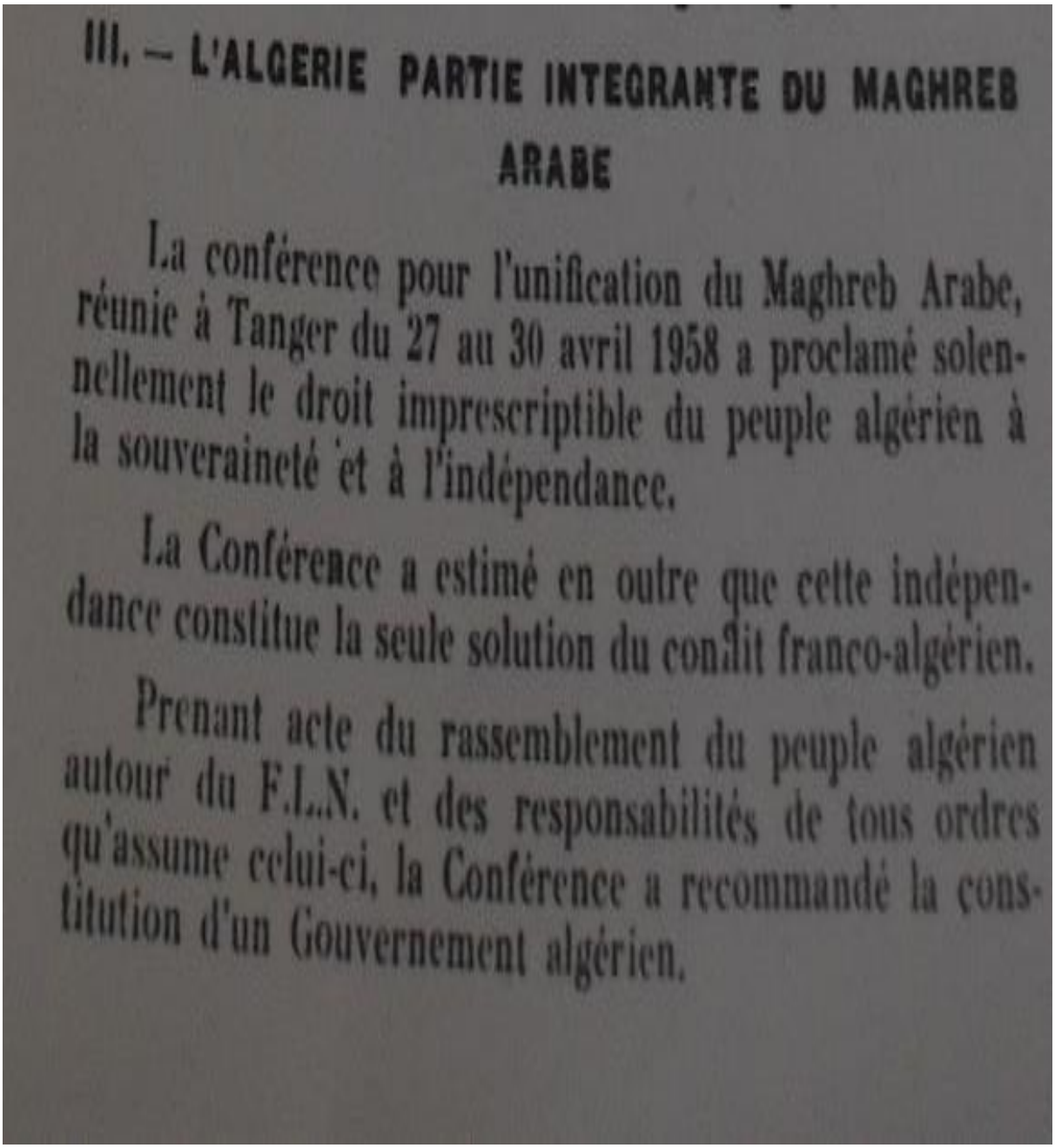

III. — L'ALGERIE PARTIE INTEGRANTE DU MAGHREB ARABE

La conférence pour l'unification du Maghreb Arabe, réunie à Tanger du 27 au 30 avril 1958 a proclamé solennellement le droit imprescriptible du peuple algérien à la souveraineté et à l'indépendance.

La Conférence a estimé en outre que cette indépendance constitue la seule solution du conflit franco-algérien.

Prenant acte du rassemblement du peuple algérien autour du F.L.N. et des responsabilités de tous ordres qu'assume celui-ci, la Conférence a recommandé la constitution d'un Gouvernement algérien.

[3] – L'Algérie Partie intégrant Du Maghreb), Proclamation du Gouvernement Provisoire de la République Algérienne, 1958, op-cit.

الملحق رقم (4): مراسلات الحكومة المؤقتة الخاصة بالمناسبات الدينية.[4]

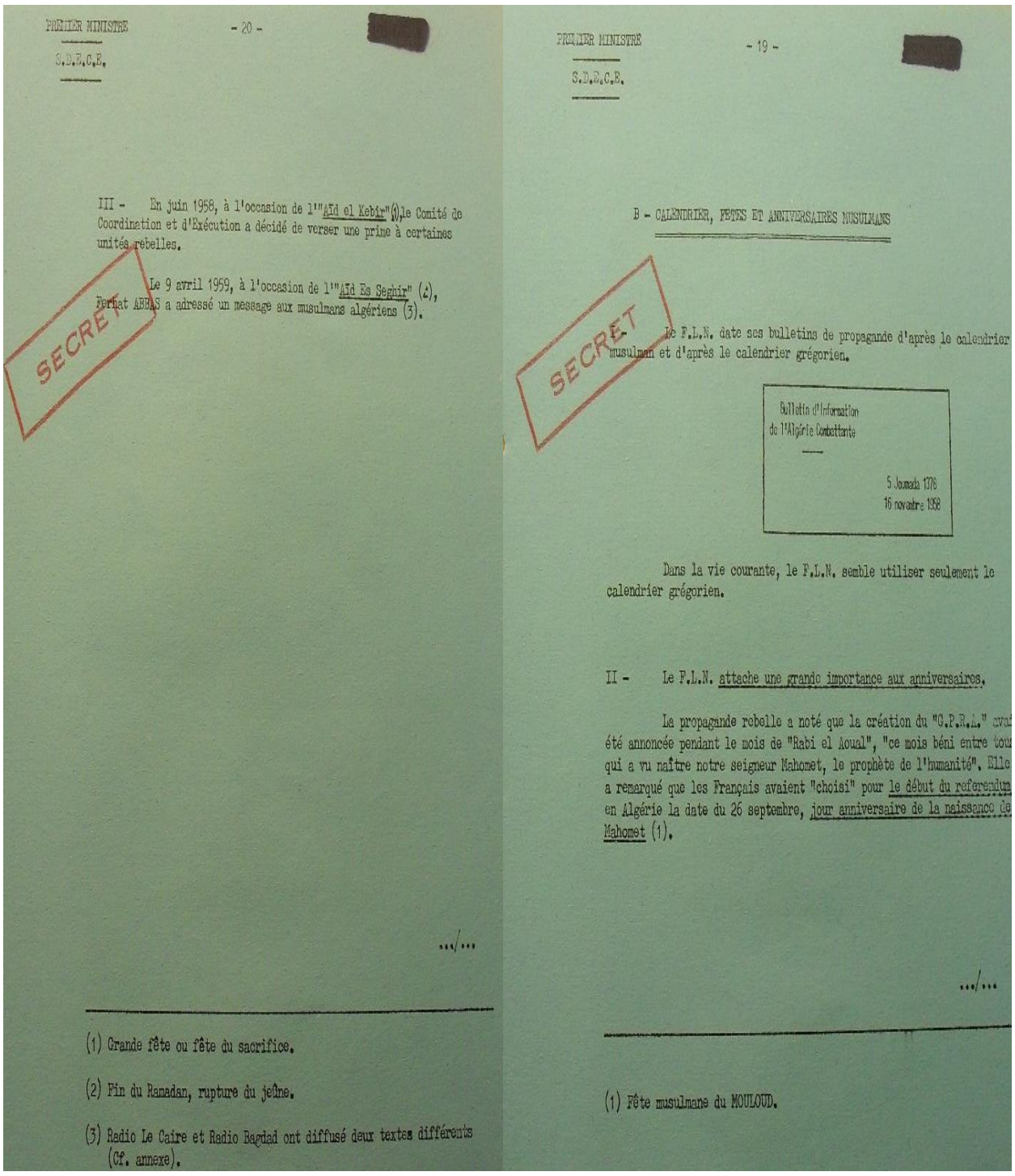

PREMIER MINISTRE - 20 -

S.D.E.C.E.

III - En juin 1958, à l'occasion de l'"Aïd el Kebir" (1), le Comité de Coordination et d'Exécution a décidé de verser une prime à certaines unités rebelles.

SECRET

Le 9 avril 1959, à l'occasion de l'"Aïd Es Seghir" (2), Ferhat ABBAS a adressé un message aux musulmans algériens (3).

.../...

(1) Grande fête ou fête du sacrifice.

(2) Fin du Ramadan, rupture du jeûne.

(3) Radio Le Caire et Radio Bagdad ont diffusé deux textes différents (Cf. annexe).

PREMIER MINISTRE - 19 -

S.D.E.C.E.

B - CALENDRIER, FETES ET ANNIVERSAIRES MUSULMANS

SECRET

Le F.L.N. date ses bulletins de propagande d'après le calendrier musulman et d'après le calendrier grégorien.

Bulletin d'Information de l'Algérie Combattante

5 Joumada 1378
16 novembre 1958

Dans la vie courante, le F.L.N. semble utiliser seulement le calendrier grégorien.

II - Le F.L.N. atteche une grande importance aux anniversaires.

La propagande rebelle a noté que la création du "G.P.R.A." avait été annoncée pendant le mois de "Rabi el Aoual", "ce mois béni entre tous qui a vu naître notre seigneur Mahomet, le prophète de l'humanité". Elle a remarqué que les Français avaient "choisi" pour le début du referendum en Algérie la date du 26 septembre, jour anniversaire de la naissance de Mahomet (1).

.../...

(1) Fête musulmane du MOULOUD.

[4] - Afrique- Le vant, Algérie, Notice D'information, LE F.L.N, ET L'ISLAM, op-cit.

الملحق رقم (5): وثيقة تبين إسهامات المرأة في الثورة التحريرية[5].

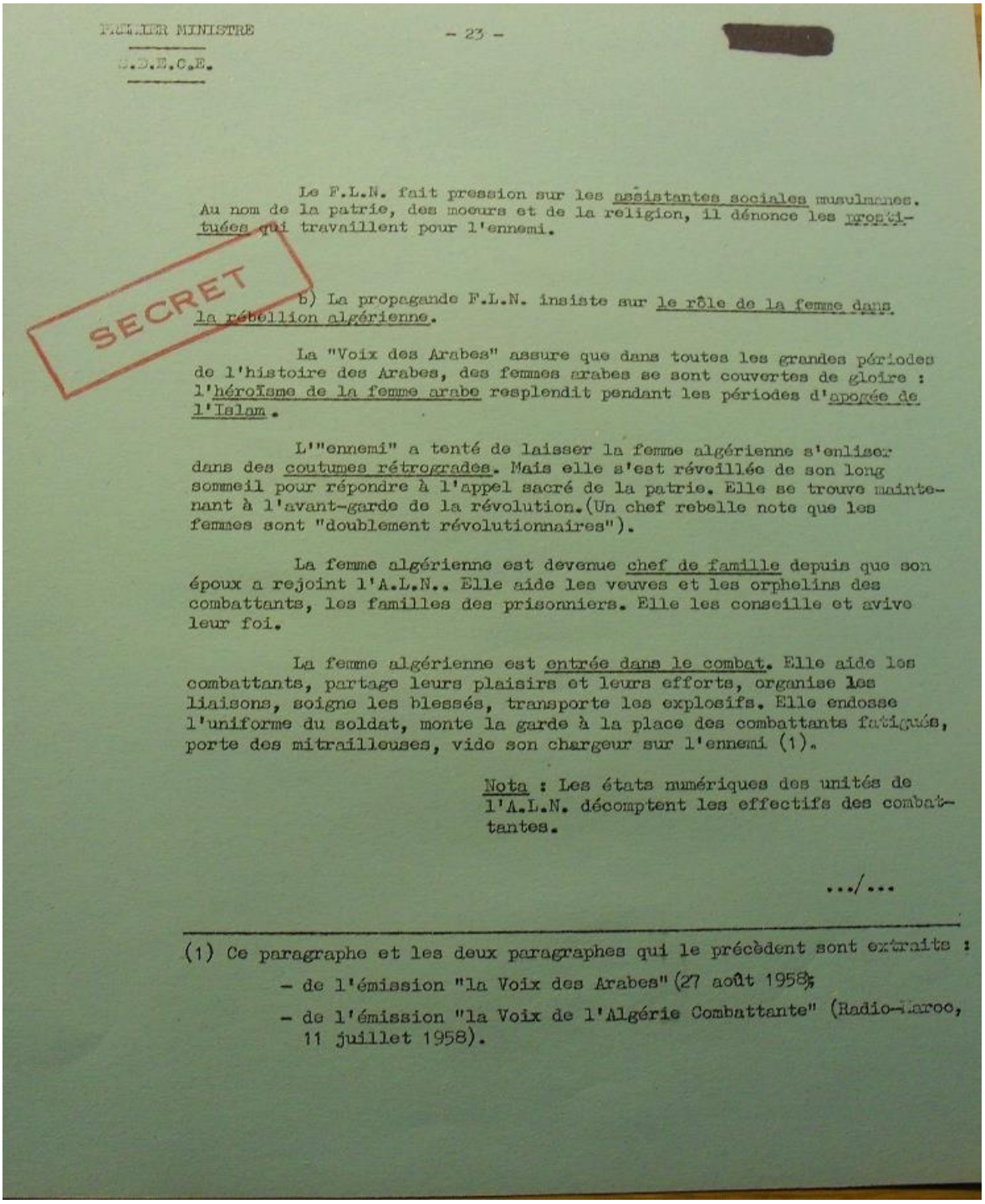

PREMIER MINISTRE

S.D.E.C.E.

- 23 -

[redacted]

SECRET

Le F.L.N. fait pression sur les assistantes sociales musulmanes. Au nom de la patrie, des moeurs et de la religion, il dénonce les prostituées qui travaillent pour l'ennemi.

b) La propagande F.L.N. insiste sur le rôle de la femme dans la rébellion algérienne.

La "Voix des Arabes" assure que dans toutes les grandes périodes de l'histoire des Arabes, des femmes arabes se sont couvertes de gloire : l'héroïsme de la femme arabe resplendit pendant les périodes d'apogée de l'Islam.

L'"ennemi" a tenté de laisser la femme algérienne s'enliser dans des coutumes rétrogrades. Mais elle s'est réveillée de son long sommeil pour répondre à l'appel sacré de la patrie. Elle se trouve maintenant à l'avant-garde de la révolution.(Un chef rebelle note que les femmes sont "doublement révolutionnaires").

La femme algérienne est devenue chef de famille depuis que son époux a rejoint l'A.L.N.. Elle aide les veuves et les orphelins des combattants, les familles des prisonniers. Elle les conseille et avive leur foi.

La femme algérienne est entrée dans le combat. Elle aide les combattants, partage leurs plaisirs et leurs efforts, organise les liaisons, soigne les blessés, transporte les explosifs. Elle endosse l'uniforme du soldat, monte la garde à la place des combattants fatigués, porte des mitrailleuses, vide son chargeur sur l'ennemi (1).

Nota : Les états numériques des unités de l'A.L.N. décomptent les effectifs des combattantes.

.../...

(1) Ce paragraphe et les deux paragraphes qui le précèdent sont extraits :

- de l'émission "la Voix des Arabes" (27 août 1958);
- de l'émission "la Voix de l'Algérie Combattante" (Radio-Maroc, 11 juillet 1958).

[5] - Afrique- Le vant, Algérie, Notice D'information, LE F.L.N, ET L'ISLAM, op-cit.

قائمة
المصادر
والمراجع

أولا– المصادر:

1– وثائق أرشيفية:

-الأرشيف الدبلوماسي باريس:

-CA D : Cente D'Archives Diplomatique (paris).

-Boite N°27 Afrique- le vant, Algérie notice D'information F LN- et L'islam.

-Boite N° 107: cour des Affaire indigènes les Mouvements Nationalistes en Algérie.

-SEAA : Secrétariat D'Etat Aux Affaires Algériennes

-أرشيف مصلحة التاريخ للجيش البري بباريس:

- SHAT: Service D' historique DE L' armée De Terre(paris):

-Boite N°1H/1740, (L'Algérie Partie intégrant Du Maghreb), Proclamation du Gouvernement Provisoire de la République Algérienne, 1958.

-محاضر اجتماعات جبهة التحرير الوطني:

-1er Congrés du F.L.N. 16 Avril 1964.

2– الصحافة المصدرية:

-جريدة المجاهد: العدد2، 1 جويلية 1956.
-جريدة المجاهد: العدد 8، 15 أوت 1957.
-جريدة المجاهد: العدد10، 5 سبتمبر1957.
-جريدة المجاهد: العدد11، 1نوفمبر1957.
-جريدة المجاهد العدد27، فيفري 1958.
-جريدة المجاهد: العدد41، 1ماي 1959.

-جريدة المجاهد: العدد50.
-جريدة المجاهد: العدد 88، 30جانفي 1961.
- جريدة المجاهد: العدد 105، 25 سبتمبر1961.
-جريدة المجاهد العدد 113، 22 جانفي1962.
-جريدة المجاهد: العدد118.
-جريدة المقاومة: العدد 13، 10 ديسمبر1956.
-جريدة الصباح التونسية: العدد 3012، 14أفريل 1962.

3- كتب منشورة:

-الإبراهيمي، محمد البشير: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي 1929-1940، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997.
-إحدادن، زهير: المختصر في تاريخ الجزائر 1954-1962، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
-بركات، أنيسة: نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
-بن بلة، أحمد: مذكرات احمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، ترجمة محمد العفيف الأخضر، منشورات دار الأدب، بيروت، لبنان.
-بلعيد، رابح: الحركة الوطنية الجزائرية 1945-1954، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
-تقية، محمد: الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمآل، ترجمة علي السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.
-جغلول، عبد القادر: الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، ترجمة سليم قسطون، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1984.
-الجنيدي، خليفة: حوار حول الثورة، إشراف عبد القادر نور، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986.
-جودي، الأخضر بوطمين: مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1993.

-جوليان، أندري شارل: إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة المنجي سليم، الطيب لمهيري وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.

-حربي، محمد: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد، صالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.

-حربي، محمد: جبهة التحرير الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قيصر داغر، ط 1، دار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان، 1983.

-بن حليم، مصطفى أحمد: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مطابع الأهرام التجارية، مصر، دت.

-حمدادو، محمد الهادي: أضواء على حادثة يخت دينا ومركب اتوس، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

-بن خدة، بن يوسف: اتفاقيات إيفيان، تعريب لحسن زغدار، محل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت.

-الخطيب، أحمد: حزب الشعب الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

-خليفة، محمد: حديث معرفي شامل مع أحمد بن بلة، دار التراتيق للنشر، الجزائر، 1985.

-الخولي، لطفي: عن الثورة في الثورة وبالثورة، حوار مع بومدين، منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، قسنطينة، الجزائر، 1975.

-دحلب، سعد: المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات سعد دحلب، الجزائر، 2007.

-الديب، فتحي: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990،

-زغلول، سعد: عشت مع ثوار الجزائر، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

-سعد الله، أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي 1954-1962، دار البصائر، الجزائر، 2007، ج10، ص- 82- 83.

-الشاوي، توفيق: مذكرات نصف قرن من العمل الإسلامي 1945-1995، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1998.

-عباس، فرحات: الشاب الجزائري، ترجمة أحمد منور، دار المسك، الجزائر، 2010.

-عبد الله، سعيد: العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم، عدالة جبهة التحرير الوطني وأثرها على الدولة الجزائرية، مؤسسة نيسو للنشر والإشهار، الجزائر، 2011

-فانون، فرانز: العام الخامس للثورة الجزائرية، ترجمة ذوقان قرفوط، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2004

-قنانش، محمد: الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

-كافي، علي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.

-كيوان، عبد الرحمن: المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر 1954، ترجمة أحمد شقرون، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

-مالك، رضا: الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1950-1952، ترجمة فارس غضوب، ط1، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2003.

-المدني، أحمد توفيق: حياة كفاح، مع ركب الثورة التحريرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

- المدني، أحمد توفيق: حياة كفاح في الجزائر 1925-1954، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، دت.

-مصالي، الحاج: مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، ترجمة محمد المعراجي، منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2007.

-منصور، أحمد: الرئيس بن بيلا يكشف أسرار ثورة الجزائر، ط1، ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007.

-نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني 1954_1962، منشورات وزارة الإعلام والثقافة ، الجزائر، 1976.

-بـن نعمـان، أحمـد: جهـاد الجزائـر حقـائق ومغالطـات الجغرافيـا، دار الأمـة للطباعـة والنشـر والتوزيع،الجزائر، 2014.

-بـن نعمـان، أحمـد: هـذه هـي الثقافـة، ط1، دار الأمـة للطباعـة والترجمـة والنشـر والتوزيـع، الجزائـر، 1995.

-الورثلاني، الفضيل: الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009.

ثانيا– المراجع:

-بلاح، بشير: تاريخ الجزائر المعاصر 1830_1989، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

-البلاسـي، نبيـل أحمـد: الاتجـاه العـربي والإسـلامي، ودوره في تحريـر الجزائـر، الهيئـة المصـرية العامـة للكتاب، مصر، 1990.

-بوحوش، عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997.

-بـوعزيز، يحـي: الثـورة في الولايـة الثالثـة، طبعـة خاصـة بـوزارة المجاهـدين، عـالم المعرفـة للنشـر والتوزيـع، الجزائر، 2005.

-تركي، عمامرة رابح: الشيخ عبد الحميد بن باديس، موفم للنشر، الجزائر، 2013.

-ثنيـو، نـور الـدين: إشـكالية الدولـة في تاريـخ الحركـة الوطنيـة الجزائريـة، المركـز العـربي للأبحـاث ودراسـة السياسات، بيروت، لبنان، 2015.

-الجابري، محمد عابد: إشكالية الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1989.

-الجابري، محمد عابد: السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي (المغرب، تونس، الجزائر)، ط2، منتدى الفكر العربي، الأردن، 1990.

-جـرجيس، أحمـد وجنـدي، سـليمان: الثـورة الجزائريـة في مبـادئ حـزب البعـث الاشـتراكي 1954-1962، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.

-جليسبي، جوان: الجزائر الثائرة، دم، نيويورك، 1960.

-الحريري، عبد الله محمد أحمد: القيم في القصص القرآني، أطروحة دكتوراه الفلسفة في التربية، تخصص تربية إسلامية، قسم أصول التربية، جامعة طنطا، مصر، 1988.

-حمانة، بخاري: فلسفة الثورة الجزائرية ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، 2012، الجزائر.

-حميدي، أبو بكر الصديق: قضايا المغرب العربي في اهتمامات الحركة الإصلاحية الجزائرية 1920-1954، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

-الخالدي، سهيل: جيل قسما، تأثير الثورة الجزائرية في الفكر العربي المعاصر، ط1، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2007.

- درواز، الهادي أحمد: من تراث الولاية السادسة التاريخية، الورقة الثالثة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009

-داهش، محمد علي: دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2004.

-الزبيري، محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999.

-الزبيري، محمد العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984.

-الزبيري، محمد العربي: حزب الشعب الجزائري من الشرف إلى العلف، تشريح الأمة، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014.

-الزبيري، محمد العربي: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

- زروال، محمد: لحياة الروحية في الثورة الجزائرية، منشورات متحف المجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994

-رسلان، صلاح الدين بسيوني: القيم في الإسلام بين الذاتية والموضوعية، دار الثقافة، القاهرة، 1990.

-زغيدي، محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

-زوزو، عبد الحميد: المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

-سعد الله، أبو القاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2007.

-سعود، الطاهر: الحركات الإسلامية في الجزائر، الجذور التاريخية، ط1، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2012.

-شريط، الأمين: التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919_1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

-شريط، عبد الله: مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإيديولوجي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

-الشيخ، سليمان: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين،ترجمة حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

-صاري، الجيلالي وقداش، محفوظ: حراث عبد القادر: المقاومة السياسية1900-1954، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

-صالحي، منى: نظام القضاء أثناء الثورة التحريرية1954-1962، مكتبة عراس للنشر والتوزيع، سطيف، الجزائر.

-عباس، محمد: الثورة الجزائرية من الفكرة إلى النصر، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

-عبد الرحمن، طه: تعددية القيم ما مداها؟ وما حدودها؟، ط1، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، المغرب، 2001.

-عبد الفتاح، إسماعيل: القيم السياسية في الإسلام، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2001.

العلواني، طه جابر: الأزمة الفكرية المعاصرة، ط4، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، 1994.

- عمورة، عمار: موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002.

-العوا، عادل: العمدة في فلسفة القيم، ط1، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1986.

-فاضلي، إدريس: جبهة التحرير عنوان ثورة ودليل أمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

-لوصيف، سفيان: السياسة الثقافية في الجزائر الإيديولوجيا والممارسة، ط1، منتدى المعارف، بيروت، لبنان، 2014.

-لونيسي، رابح: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000.

-مجموعة مؤلفين: القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية الجزائرية1954-1962، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003.

-مجموعة مؤلفين: كتاب مشروع المجتمع في تصورات النخبة السياسية الجزائرية المعاصرة، منشورات مخبر الدراسات الفلسفية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.

-محمد الشريف، ولد الحسين: عناصر للذاكرة حتى لا ينسى أحد من المنظمة الخاصة 1947 إلى الاستقلال 5 جويلية 1962، دار القصبة، الجزائر 2009.

-مراد، علي: الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر، بحث في التاريخ الديني والاجتماعي من 1925-1940،ترجمة محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، 2007.

-مرحوم، علي: جمعية العلماء، مرور عام على تأسيسها 1931-1981، مجلة الثقافة، العدد66، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

-مريوش، أحمد: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، مؤسسة كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013..

-معمري، خالفة: عبان رمضان، تعريب زينب زخروف، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2008.

-مقلاتي، عبد الله: أصدقاء الثورة الجزائرية العرب، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

-مقلاتي، عبد الله: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

مقلاتي، عبد الله: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، ط1، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

-مقلاتي، عبد الله: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية الجزائرية 1945-1962، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

-مقلاتي، عبد الله: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية الجزائرية إبان الثورة الجزائرية ، دار السبيل، الجزائر، 2009.

-مقلاتي، عبد الله: في جذور الثورة الجزائرية، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، دار شمس الزيبان، ج 1، الجزائر، 2013.

-مقلاتي، عبد الله: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

-مناصرية، يوسف: الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

-بن نبي، مالك: بين الرشاد والتيه، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

ثالثا- الرسائل الجامعية:

- **رسائل الدكتوراه:**

-إبرير، حمودي: موقف الجزائريين من القضية الفلسطينية 1945-1973، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015.

-بن آزواو، فتح الدين: البعد العربي الإسلامي في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1927-1962، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر وتاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2012-2013.

-برنو، توفيق: المغرب الأقصى والثورة الجزائرية 1954-1962 أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران1احمد بن بلة، الجزائر، 2014-2015.

-بلمهدي، بشير: الخطاب الديني في الجزائر ومسألة الهوية الوطنية 1954_1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2010_2011.

-بوعباش، مراد: الدولة والمجتمع في برامج الحركة الوطنية الجزائرية 1919_1962، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2010_2011.

-التريكي، باهي: القضاء الشرعي إبان الثورة التحريرية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإسلامية تخصص فقه وأصول، قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010.

-حميطوش، يوسف: منابع الثقافة السياسية والخطاب الوطني عند كل من مصالي الحاج وفرحات - عباس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006.

-خيثر، عبد النور: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005_2006.

-زبير، رشيد: جرائم الاستعمار الفرنسي خلال الثورة التحريرية وموقف المثقفين الفرنسيين منها، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2012-2013.

-العمري، مومن: شعار الوحدة ومضامينه في المغرب أثناء فترة الكفاح الوطني، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.

-العيد، فارس: علاقات الجزائريين بالمغرب الأقصى وتونس1930-1948، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران1، 2016_2017.

-قاسمي، يوسف: مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية-قراءة نقدية-1954-1962، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.

- مسعودي، مجيد: مسألة الهوية في برامج الحركة الوطنية الجزائرية 1926-1954، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر3، 2017-2018.

-ودوع، محمد: المغرب الأقصى والثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2012-2013.

- **رسائل الماجستير:**

-بن آزواو، فتح الدين: إيديولوجية الثورة الجزائرية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2000_2001.

-بودلاعة، رياض: القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.

-بوضربة، عمر: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1959 من خلال محفوظات الثورة الجزائرية بالمركز الوطني للأرشيف-بئر خادم_ رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002.

-بوعبد الله، سمير: الخلافات داخل التيار الثوري الاستقلالي وأثرها على النضال السياسي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2010_2011.

-بوقرن، عبد الله، الأسس الفكرية والسياسية للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة في الفلسفة، معهد الفلسفة، جامعة الجزائر، 1983-1984

-بومالي، أحسن: مظاهر من تنظيم جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة 1954-1956، رسالة ماجستير في الإعلام، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1985.

-ثابت، سليمة: مكتب جبهة التحرير ببغداد ودعم العراق للثورة الجزائرية1956_1962، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2010-2011.

-دويدة، نفيسة: تطور فكر الوطنية الجزائرية عند فرحات عباس 1927-1955، رسالة ماجستير في التاريخ تخصص معاصر، قسم التاريخ، المدرسة العليا لأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، بوزريعة، الجزائر، 2005.

-رخيلة، عامر: التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والإعلامية، جامعة الجزائر، 1983.

-عبو، نجاة: التحرر الوطني ووحدة المغرب العربي لدى أحمد بن بلة وصالح بن يوسف دراسة تاريخية مقارنة 1945-1961، رسالة ماجستير تخصص التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014.

-غول، الطاهر: مفهوم الدولة الجزائرية في فكر الحركة الوطنية، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2013-2014.

-بن فليس، أحمد: السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958-1962، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1985.

-لعيفة، أمين: التنشئة السياسية عند ج ع م ج الجزائريين 1931-1956، رسالة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن خدة، الجزائر، 2007-2008.

- مجاهد، يمينة: مشروع الدولة والأمة في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية1946-1954، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة السانيا وهران، 2006-2007.

-معزة، عز الدين: فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ورحلة الاستقلال 1899-1985، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005.

رابعا- الدوريات:

-أمقران، عبد الحفيظ: دور الثقافة العربية في معركة التحرير، مجلة أول نوفمبر، العدد8، 1974.

-أوعامري، مصطفى: الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة الوطنية 1920-1954، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد29، 2016.

- بكرادة جازية: مساهمة المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية الجزائرية بالولاية الخامسة من خلال الشهادات الحية، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد11، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة حمه لخضر الوادي

-بودلاعة، رياض: القيم الديمقراطية في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956-1962، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 2، جامعة 20أوت 1955 سكيكدة، 2008.

-بوشنافي، محمد: مظاهر التأييد المغربي للثورة الجزائرية ودور الوفد الجزائري في كسبه 1954-1962، مجلة عصور الجديدة العدد9، مخبر تاريخ الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة وهران1 احمد بن بلة، 2013.

-بوعباش، مراد: مفهوم الوطن والوطنية في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية، مجلة الباحث، عدد6، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 2012.

-بوقصبة، شريف: دور المرأة في الثورة التحريرية1954-1962، مجلة كان التاريخية العدد27، السنة8، 2015.

-بومالي، أحسن: اللغة العربية أداة تواصل بين الثورة والجماهير، مجلة المصادر، العدد 10، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2004.

-بونقاب، مختار: مساهمة المرأة الجزائرية في الثورة الجزائرية، مجلة الحوار المتوسطي، العدد6، مخبر البحوث والدراسات الإستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2014.

-جبلي، الطاهر: تسليح جيش التحرير الوطني عبر الحدود المغربية خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد8، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2016.

-جويبة، عبد الكامل: محطات من نضال في تاريخ الثورة الجزائرية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد الأول، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2007، ص 164.

-بن داهة، بن عدة: العامل الديني وتأثيره على القدرات القتالية لمجاهدي ثورة أول نوفمبر1954، مجلة عصور الجديدة، العدد 9، منشورات مخبر البحث التاريخي تاريخ الجزائر، جامعة وهران، 2013.

-دري، سميحة: التوجه القومي في نضال احمد بن بلة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 23، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأغواط، الجزائر، مارس2017، ص95.

-رخيلة، عامر: البعد الإنساني في الثورة التحريرية، المصادر العدد7، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر.

-زغيدي، محمد لحسن: بيان أول نوفمبر 1954 وأبعاده، مجلة الدراسات التاريخية، العدد14، جامعة الجزائر2، 2012.

-بن ساعو، محمد: المرأة الجزائرية اللاجئة خلال الثورة التحريرية(1954-1962) من خلال كتابات الصحفية الألمانية إيفه بريستر، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد3، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة حمه لخضر الوادي

-سعد الله، أبو القاسم: الاتجاه العربي في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين، مجلة الثقافة العدد 31، 1976.

-سعود، الطاهر: الثورة الجزائرية والمسألة الإيديولوجية، قراءة في بعض النصوص والمواثيق، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد12، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2011.

-سعيدوني، بشير: الدعم للثورة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، مجلة أفكار وآفاق، العدد7، جامعة الجزائر2 ،2016.

-سلان، نصر: صور من آثار البعد الديني في سلوك مجاهدي الثورة التحريرية، مجلة المعيار، العدد4، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر،2003 .

-شنتي، أحمد: الجزائر والقضية الفلسطينية.. صفحات من الجهاد المشترك، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد13، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015.

-صايغي، مبارك: الجانب التشريعي للثورة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد11، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1999.

-الصديق، محمد الصالح: من خصائص جيش التحرير، مجلة الأصالة العدد73-74، منشورات وزراة الشؤون الدينية، الجزائر، 1979.

-الصمدي، خالد: مستقبل التربية على القيم في ظل التحولات العالمية المعاصرة، مجلة البيان، العدد194. سنة 2003.

-الطيبي، عبد الرحمن: عبد الكريم وأنوال، مجلة تاريخ المغرب، ملف خاص محمد بن عبد الكريم الخطابي، العدد3، الرباط.

-عالم، مليكة: التنظيم القضائي الثوري 1954-1962، الولاية الرابعة نموذجا، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2013-2014.

-غراس، محمد العربي: الثورة المسلحة 1954-1962 معارك في الطريق إلى الولاية الثالثة، مجلة أول نوفمبر، العدد10، السنة1975 .

-غربي، محمد: القضاء أثناء الثورة التحريرية، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد الأول، المجلد الأول، مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس.

-لعبيدي، إدريس: التنظيم السياسي والإداري والعسكري في الولاية الثانية التاريخية 1954-1962 المجالس الشعبية أنموذجا، مجلة الآداب والحضارة والإسلامية، العدد1، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة.

-لهلالي، سلوى: الاتجاه الليبرالي الجزائري ومشروع بلوم فيوليت1936، مجلة تاريخ الجزائر العربي، العدد6، مخبر الوحدة المغاربية عبر التاريخ، جامعة الجزائر 2.

-لوافي، سومية: إضراب ثمانية أيام يرفع صوت الجزائر إلى نيويورك، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 1، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي.

-لونيسي، رابح: بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية، الجذور الفكرية والمضمون، مجلة المصادر، العدد7، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2002.

-لونيسي، إبراهيم: مفهوم الديمقراطية في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية قبل 1954، مجلة المصادر، العدد11، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2005.

-مادن، سهام: قراءة في أدب الحركة الوطنية" ابن باديس نموذجا"، حولية المؤرخ، العدد 6، اتحاد المؤرخين الجزائريين، الجزائر، 2005.

محمدي، محمد: المرأة الجزائرية وأدوارها الإنسانية خلال الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، المجلد 3، جامعة حمه لخضر الوادي، ديسمبر 2019.

-مدور، خامسة: مشروع بلوم-فيوليت: إصلاحات ضائعة بين تماطل حكومة الجبهة الشعبية وسلطة اللوبي الجزائري (1936-1938)، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد7، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015.

-مريوش، أحمد: مكانة اللغة العربية في برامج الحركة السياسية الجزائرية مابين 1926-1954، مجلة البحوث والدراسات، العدد16، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2013.

-مقلاتي، عبد الله: البعد المغاربي للثورة الجزائرية، ودور بلدان المغرب العربي في دعمها، مجلة المصادر، العدد14، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2006.

-مهري، عبد الحميد: الجانب الإنشائي من الثورة الجزائرية، العدد 6، مجلة الآداب، السنة الخامسة، 1957.

-ولد خليفة، محمد العربي: الثورة الجزائرية ومكاسبها الباقية، مجلة المصادر العدد2، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر.

-يعلاوي، يوسف: الجانب الأخلاقي والاجتماعي في ثورة أول نوفمبر 1954، مجلة الأصالة، العدد73-74، منشورات وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، 1979.

خامسا- ملتقيات:

-أعمال الملتقى الأول معالم بارزة في ثورة نوفمبير1954، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة بالأوراس، باتنة، 1989.

-أعمال الملتقى الدولي الثورة التحريرية الجزائرية "دراسة قانونية وسياسية"، جامعة8ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 12-13ماي، 2012.

-أعمال ملتقى كفاح المرأة الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1998.

-أعمال الملتقى المغاربي الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2003.

-أعمال الملتقى المغاربي الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية، جامعة الجيلالي اليابس، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

-أعمال الملتقى الوطني البعد الثوري في نشاط الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1954، فرع مؤسسة عبد الحميد ابن باديس المسيلة بالتنسيق مع كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016.

-أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، جامعة الأمير عبد القادر16-17مارس2007، منشورات وزارة المجاهدين، 2007.

سادسا- المعاجم والقواميس:

-شرفي، عاشور: قاموس الثورة الجزائرية1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

-صليبا، جميل: المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1982.

-مجموعة مؤلفين: المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر، 1983.

-مجموعة مؤلفين، الموسوعة العربية العالمية، ط2، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1999.

-مقلاتي، عبد الله: قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، دار بلوتو، الجزائر، 2009.

ابن منظور: لسان العرب، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1999.

سابعا- مواقع إلكترونية:

-سمير مثنى علي الأبارة: تعريف الفكر، موقع الألوكة .
https://www.alukah.net/culture/0/108911/ بتاريخ 2019/11/27 الساعة 20:20

-عبد الكريم بكار، الفكر طبيعته وأهميته موقع صيد https://www.saaid.net/Doat/bakkar/15.htm، بتاريخ 209/11/27 الساعة21:00

-قراءة في مفهوم الفكر، موقع رؤيا للبحوث والدراسات.
http://ruyaa.cc/Page/1052/ بتاريخ 2019/11/27 الساعة19:45.

ثامنا– المراجع باللغة الأجنبية:

-Amokrane El Hassani, Abdelhafid: Mémoires De Combat, Dar el Oumma, Alger, 2010.

- Bel Hocine, Mabrouk: Le Courrier Alger-Le Caire1954-1956, Editon Casabah, Alger, 2009

-Ben salem, Djamel eddine: voyer nos Armes, Voyer nos Médecins, E. NAL, Alger, 1985.

-Guentari, Mohammed: Organisation Politico Administrative et Militai de la Révolution Algérienne(1954_1962), o p u, Alger, 2000.

-Harbi, Mohammed: Les archive de la Révolution Algérienne, les édition jeune Afrique.

-Kaddache, Mahfoud: Histoire du nationalisme algérien1919-1939, edition E D I F, alger, 2000.

-Long, Olivier: Le dossier secret des Accords d'Evian, Office des publication universitaires, Alger, 2010, p16.

الفهارس

- فهرس الأعلام
- فهرس الأماكن
- فهرس المحتويات

فهرس الأعلام:

-أ-

أحمد بن بلة: 87، 95، 125، 158، 175.

احمد بودة: 148، 150.

أحمد توفيق المدني: 145، 161، 167.

أحمد حماني: 144.

أحمد دراية: 141.

أحمد دوم: 87.

أحمد فرنسيس: 167.

أحمد نواورة: 141.

احمد يزيد: 167.

أمين الحسيني: 160.

الأمين دباغين: 167.

-ب-

ابن باديس: 25، 26، 41، 62، 63، 66، 76.

البشير الإبراهيمي: 55، 56، 63، 70.

بلقاسم قدور: 44.

بناي واعلي: 33.

بوبكر بوفجي: 135.

-ج-

جان شوفالي: 133.

جميلة بوباشة: 164.

جميلة بوحيرد: 164.

جميلة بوعزة: 164.

ابن جلول: 76.

-ح-

حامد روابحية: 150.

حسن آيت أحمد: 35، 96.

حسيبة بن بوعلي: 164.

-خ-

الأمير خالد: 18، 19، 28، 31.

-د-

ديدوش مراد: 95، 96، 98، 99.

-ر-

رشيد علي يحي: 33.

رضا مالك: 87.

روبرت مورفي: 77.

روزفلت: 77.

-س-

سعد دحلب: 89، 171.

سعد زغلول: 154.

سويداني بوجمعة: 96.

-ش-

الشاذلي خير الله: 26، 73.

شريف سيسبان: 47.

شكيب أرسلان30، 61، 62.

شيحاني البشير: 109.

-ص-

صالح الوانشي: 87.

صالح زعموم: 142.

صلاح خلف: 160.

-ط-

الطيب العقبي : 42، 69، 70.

-ع-

عبان رمضان: 85، 87، 88، 95، 96، 125، 171، 173.

عبد الحميد مهري: 155.

عبد الكبير الفاسي: 159.

عبد الكريم الخطابي: 155.

عبد الكريم غلاب: 102.

عبد الله بلهوشات: 141.

عبد المالك تمام: 115.

عبد المجيد بن جلون: 102.

العربي دماغ العتروس: 97.

العربي بن مهيدي: 85، 86، 171، 173.

عز الدين عزور: 157.

العزيز شوشان: 157.

العقيد عميروش: 86، 145.

علال الفاسي:30، 62.

ابن علي بوخرط: 44.

علي كافي: 86.

علي منجلي: 97، 141.

عمار أوزقان: 44.

عمار بو قلاز: 96.

عمار بن عودة: 86.

عمر أوعمران: 86.

عمر رمضاني: 81.

عيسى كشيدة: 81.

-ف-

فتحي الديب: 157، 160.

فرانتز فانون: 132.

فرحات حشاد: 67.

فرحات عباس: 24، 25، 36، 37، 38، 39، 53، 54، 58، 64، 65، 69، 71، 77، 96، 167، 170.

-ق-

قايد أحمد: 97، 142.

-ك-

كريم بلقاسم: 86، 171.

كيرييل: 133.

-ل-

لخضر بلحاج: 141.

لخضر بن طوبال: 86، 141.

-م-

مراد ديدوش: 81.

مبروك بلحسين: 88.

محمد الشريف مساعدية: 141.

محمد بوضياف:81، 82.

محمد بوقرة: 86.

محمد تقية: 89.

محمد خير الدين: 148.

محمد خيضر: 87، 161.

محمد عبده:27.

محمد علاهم: 142.

محمد عواشرية: 96، 141.

محمد العيشاوي: 81.

محمد القاصوري: 150.

محمد لعموري: 140، 141.

محمد لمين دباغين: 88، 167.

محمدي السعيد: 86.

مختار بوعيزم: 97.

مختار شكاوي: 135.

مسيكة زيزة: 163.

مصالي الحاج: 17، 18، 19، 21، 23، 29، 30، 60، 61، 62، 63، 71، 74، 78.

مصطفى بن بولعيد: 86.

مصطفى بن حليم: 161.

مصطفى لكحل: 140، 141.

ميشال عفلق: 152.

ميشلين كوميس: 132.

-ن-

النقيب الزبيري: 142.

-هـ-

الهاشمي الطود: 157.

الهواري بومدين: 141، 142، 158.

-ي-

يوسف زيغود: 86، 145.

بن يوسف بن خدة: 97، 167، 170، 171.

فهرس الأماكن:

-أ-

أكرا بغانا: 99.

ألمانيا: 170.

إيطاليا: 88.

-ب-

باريس: 20.

باكستان: 176.

بروكسل: 28.

بغداد: 145، 148.

بلجيكا: 44.

بوبني الفرنسية: 18.

بوردو الفرنسية: 18.

-ت-

تلمسان: 142.

تونس: 62، 143، 145، 154، 155.

تيطوان: 143.

-ج-

الجزائر العاصمة: 40، 70، 74، 75، 77، 88، 150، 156، 158، 171.

-د-

دمشق: 145.

-ر-

روما: 87.

-س-

سطيف: 53.

السعودية: 168.

سويسرا: 62.

-ط-

طرابلس: 87، 88، 99، 174.

طنجة: 154، 155.

-ف-

فلسطين: 67، 70، 156.

-ق-

القاهرة: 66، 88، 99، 143، 145، 154، 156.

-ك-

الكويت: 145.

-م-

المغرب الأقصى: 143، 145، 156، 157، 158.

-ن-

الناظور: 143.

نانتير: 29.

فهرس المحتويات

التشكر

إهداء

قائمة المختصرات

مقدمة 01

مدخل مفاهيمي

ماهية القيم الفكرية دلالة المصطلح والمفهوم

1-ماهية القيمة 07

2-ماهية الفكر..... 12

3-علاقة القيم بالفكر 14

الفصل الأول

الحركة الوطنية كخلفية فكرية للثورة التحريرية الجزائرية

المبحث الأول: الحركة الوطنية الجزائرية النشأة والتطور..... 17

المطلب الأول: المنابع الفكرية والثقافية لتيارات الحركة الوطنية 18

1-الاتجاه الاستقلالي..... 18

-العوامل المؤثرة في نشأة مصالي الحاج 18

-تأثيرات النشاط السياسي للأمير خالد..... 19

-تأثيرات الحزب الشيوعي الفرنسي 21

2- الاتجاه الإدماجي 24

-تأثيرات المدرسة الفرنسية..... 24

-تأثيرات الكتابة الأدبية الفرنسية..... 25

3-الاتجاه الإصلاحي..... 26

- العوامل المؤثرة في نشأة الشيخ ابن باديس..... 26

- تأثيرات النهضة المشرقية..... 27

المطلب الثاني: التوجهات السياسية والإيديولوجية لتيارات الحركة الوطنية الجزائرية.....28

1- الاتجاه الاستقلالي.....28

2- الاتجاه الإدماجي.....37

3- الاتجاه الإصلاحي.....41

4- الاتجاه الشيوعي.....45

المبحث الثاني: الأبعاد الفكرية لتيارات الحركة الوطنية الجزائرية 51

المطلب الأول: الإسلام 51

1-الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية.....51

2- فصل الدين عن الدولة الفرنسية.....57

3- القضاء الإسلامي.....61

المطلب الثاني: التوجه العروبي..... **62**

1- اللغة العربية.....62

2- الوحدة العربية.....65

3-الشعور القومي العروبي.....73

المطلب الثالث: الديمقراطية..... 76

1- حق المواطنة.....76

2- الحرية والسيادة الوطنية..... 78

3- مسألة الانتخابات.....80

4- ائتلاف تيارات الحركة الوطنية الجزائرية.....82

- المؤتمر الإسلامي.....82

-بيان فيفري 1943.....83

- الجبهة الشعبية للدفاع عن الحرية واحترامها.....83

الفصل الثاني

تجليات القيم الفكرية في مواثيق الثورة التحريرية

المبحث الأول: مواثيق الثورة، الظروف والمحتوى..... 86

المطلب الأول: بيان أول نوفمبر1954 87

1-لمحة عن البيان 88

2-محتوى البيان 90

المطلب الثاني: ميثاق الصومام 1956 91

1-لمحة عن مؤتمر الصومام..... 91

2-محتوى الميثاق 95

- من الناحية السياسية والعسكرية 95

- من الناحية الاقتصادية 100

- من الناحية الاجتماعية..... 101

المطلب الثالث: ميثاق طرابلس1962. 103

1-لمحة عن الميثاق 103

-الظروف الداخلية 103

-ظروف خارجية..... 105

2-محتوى الميثاق 106

-الجانب العقائدي 106

-المجال السياسي.....107

-المجال الاقتصادي.....107

- المجال الاجتماعي.....108

- المجال الثقافي.....108.

المبحث الثاني: القيم الفكرية لمواثيق الثورة 110

المطلب الأول: قيم الإسلام كعقيدة للثورة 110

1- الهوية الوطنية الإسلامية للمجتمع الجزائري.....110

2- النزعة الجهادية كنوع من التعبئة الدينية.....111

3- القضاء الثوري الإسلامي.....113

4- احترام الآخر.....116

المطلب الثاني: التوجه العروبي للثورة التحريرية 120
1-اللغة العربية.....120
2- الوحدة العربية.....122
المطلب الثالث: الديمقراطية كقيمة في تسييروتنظيم الثورة.....124
1- مبدأ الشورى.....**125**
2- القيادة الجماعية.....126
3- المساواة.....127
4- الوطنية.....129
المطلب الرابع: الاشتراكية.....131

الفصل الثالث

تجسيدات القيم الفكرية في واقع الثورة التحريرية

المبحث الأول: قيم الإسلام.....136
المطلب الأول: قيم عقائدية 136
1- الانضباط..... 136
- واجبات المجاهد نحو رؤسائ..... 137
- واجبات الرئيس نحو مرؤوسيه..... 138
2- القيم السلوكية والأخلاقية للمجاهد الجزائري..... 138
3- التسميات الإسلامية وأبعادها 140
4- ممارسة الشعائر الدينية 141
- الصيام..... 141
- الصلاة 142
المطلب الثاني: القضاء الثوري الإسلامي 143

المبحث الثاني: العروبة..... 151
المطلب الأول: التعريب..... 151
المطلب الثاني: العلاقات مع البلاد العربية 155
1-مكاتب جبهة التحرير في البلاد العربية 155

-مكتب القاهرة 155
-مكتب المغرب الأقصى 156
-مكتب العراق 156
-الدعاية والإعلام 157
-المساعدات المخصصة للطلبة المدنيين والعسكريين 158
-المساعدات المقدمة للاجئين ويتامى الحرب 158
-المساعي الدبلوماسية 158
2-علاقة الجبهة بجامعة الدول العربية 159
3-الشعور القومي والتضامن العربي 160
4-الدعم اللوجستيكي 165
المبحث الثالث: الديمقراطية 171
المطلب الأول: مشاركة المرأة في الثورة 171
المطلب الثاني: مؤسسات الثورة التحريرية 178
1-المجلس الوطني للثورة 178
2-لجنة التنسيق والتنفيذ 182
المبحث الرابع: الاشتراكية 185
خاتمة 188
الملاحق 195
قائمة المصادر والمراجع 201
فهرس الأعلام 220
فهرس الأماكن 223
فهرس المحتويات 224
الملخص

ملخص:

هذه الدراسة هي نوع جديد من الدراسات التاريخية التي لامست الجانب القيمي الجمالي للثورة التحريرية الجزائرية، بعيدا عن جانب الأحداث والوقائع من خلال الحديث عن منظومة القيم الفكرية المنظر لها في مواثيق الثورة.

ونظرا لكون هذه المنظومة القيمية زاخرة بالعديد من القيم الفكرية للثورة التحريرية ارتأيت في هذه الدراسة الحديث عن أربعة نماذج الإسلام، العروبة، الديمقراطية، الاشتراكية.

خصصت الفصل الأول للحديث عن الخلفية القيمية للثورة التحريرية من خلال المدلولات الإيديولوجية للثورة التحريرية باعتبارها تشكل بحق قاعدة فكرية خلفية للثورة الجزائرية.

الفصل الثاني تحدثت فيه عن الدلالات القيمية والفكرية لمواثيق الثورة من حيث ظروف صياغتها والقيم المنظر لها من خلالها.

الفصل الثالث تحدثت فيه تمثلات ثورة القيم في واقع الثورة التحريرية، من خلال تجسيد هذه القيم على أرض الواقع والمعركة.

الكلمات المفتاحية: القيم، الفكرية، الثورة الجزائرية، الإسلام، العروبة،الديمقراطية، الاشتراكية.

Résumé:

Cette étude est un nouveau type d'études historiques qui aborde l'aspect desvaleurs esthétique de la révolution algérienne, loin des événements et des faits, en parlant du système de valeurs idéologiques et les théories qui on été misdans leschartes de la révolution.

Étant donné que ce système de valeurs est riche en nombreuses valeurs idéologiques de la révolution de libération, j'ai présenté dans cette étude quatre modèles de valeurs qui sont : l'Islam, l'Arabisme, la démocratie et du socialisme.

Le premier chapitre traite du contexte des fondementsdes valeurs de la révolution de libération à travers les implications idéologiques de la révolution de libération en tant que base véritablement idéologique de cette révolution.

Ledeuxième chapitre parlait des indications et significations des valeursdes révolutions dans les conditions de formulation et les valeurs perçues à travers la période de la révolution de libération 1954-1962.

Letroisième chapitreest consacré al'incarnation desvaleurs de la révolution dans la réalité durant les batailles de la période de 1954-1962,

Mots-clés** : valeurs, intellectuel, révolution algérienne, islam, arabisme, démocratie, socialisme.**

Abstract:

This study is a new type of historical studies that addresses the aesthetic value aspect of the Algerian liberation revolution, away from the events and facts, and this by addressing the intellectual value system in the charters of the revolution.

Since this system is full of many intellectual values of the liberation revolution, I sought to talk about four models: Islam, Arabism, democracy, and socialism.

The first chapter deals with the background of the value system of the liberation revolution through the ideological implications of the liberation revolution, which is the intellectual base behind the Algerian revolution.

The second chapter speaks about the value and intellectual significance of the charters of the revolution in terms of the circumstances that led to the drafting of these charters and the values targeted through it.

Chapter three talks about the representations of these values in the liberation revolution, by embodying these values on the ground and the battle.

***Keywords**: intellectual values, Algerian revolution, Islam, Arabism, democracy, socialism.*